مركز نماء للبحوث والدراسات
Nama for Research and Studies Center

تجارب (٣)



التجربة النهضوية الألمانية

كيف تغلبت ألمانيا على معوقات النهضة؟

د. عبد الجليل أميم

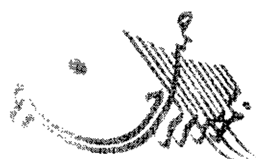
مشاركة

م. المهدي الهاري م. عبد السلام الطائد

nama-center.com

التجربة النهضوية الألمانية

كيف تغلبت ألمانيا على معوقات النهضة؟





تجارب (٣)

التجربة
النهضوية الألمانية

كيف تغلبت ألمانيا على معوقات النهضة؟

د. عبد الجليل أميم

مشاركة

م. المهدي الهاري - م. عبد السلام الفائد



مركز نماء للبحوث والدراسات
Namaa for Research and Studies Center

التجربة النهضوية الألمانية
كيف تغلبت ألمانيا على معوقات النهضة؟
د.عبد الجليل أميم

الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠١٤

«الآراء التي يتضمنها هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر مركز نماء»



بيروت - لبنان
هاتف: ٢٤٧٩٤٧ (٧١-٩٦١)
المملكة العربية السعودية - الرياض
هاتف: ٩٦٦٥٤٥٠٣٣٣٧٦
فاكس: ٩٦٦١١٤٧٠٩١٨٩
ص ب: ٢٣٠٨٢٥ الرياض ١١٣٢١
E-mail: info@nama-center.com

ح/ مركز نماء للبحوث والدراسات ١٤٣٥هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
أميم، عبد الجليل
التجربة النهضوية الألمانية/ د.عبد الجليل أميم.
الرياض، ١٤٣٥هـ
٢٥٥ص؛ ١٤,٥×٢١,٥سم
ردمك: ٧ - ١ - ٩٠٤٩٥ - ٦٠٣ - ٩٧٨
١- ألمانيا - الأحوال الاقتصادية ٢- ألمانيا. أ- العنوان
ديوي: ٩٤٣,٣٣٠ ١٤٣٥/١١٤٤
رقم الإيداع: ١١٤٤ / ١٤٣٥
ردمك: ٧ - ١ - ٩٠٤٩٥ - ٦٠٣ - ٩٧٨



مطابع الشبانات الدولية
هاتف: ٠٠٢١٤١١٠ - فاكس: ٤٥٢٨٥٢٢

الفهرس

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

مقدمة عامة

عندما يتعلق الأمر بإشكاليات التقدم والتخلف الحضاري، فإن مجال البحث يتعدد بتعدد أنماطها وأشكالها وتمظهراتها إن ازدهارًا أو انحطاطا. وعليه؛ فإن اختيار موضوع التجربة الألمانية كتجربة نهضوية حداثية تقدمية لها خلفياتها الموضوعية والفلسفية، ومحاولة الاستفادة منها في بلورة رؤية وكذا استراتيجية معينة للخروج من ردهات التخلف والانحطاط، يصبح أمرًا ضروريًا يمكن أن يرفع إلى درجة الواجب الذي يصبح معه تناول هذه التجربة في حيثياتها المختلفة أمرا لا مفر منه. إلا أن هذا الأمر محفوف بمزالق منهجية ومعرفية وجب بسطها والتنبيه إليها، ولكن قبل ذلك نقرر ما يلي:

إن التقدم أو التأخر لا يمكن أن يكون إلا **هيكليًا**، إذ يشمل كل القطاعات وبدرجات متفاوتة، ولا تسلم منه لا المؤسسات ولا الأفراد ولا الجماعات، بل ولا الفلسفات الموجهة للأفعال ولا الاستراتجيات المتبناة. وتناول التجربة الألمانية قد يساعد

على إثارة الانتباه لما تم إغفاله، أو تناسيه، أو لم يتم التفكير فيه، أو لم نحسن إنزاله. وعليه فإن استشراف النهضة العربية الإسلامية منوط بمدى استيعابنا لأربعة عناصر أساسية: الواقع من جهة، وتجربة الآخر المتقدم من جهة ثانية، وتطوير برامج تتوافق وسياق إنزالها من جهة ثالثة، وأخيرًا الدوام على المتابعة والتقييم والتعديل والتجديد من جهة رابعة.

إن سيرورة التقدم تخضع لسنن وجب الالتفات إليها واستحضارها واحترامها وإلا تجاوزتنا، فهي لا تحابى أحدًا، ولا تعترف بخصوصية أحد، ولا تفاضل بين الشعوب استنادًا إلى لغة أو فكر أو عقيدة، بل هي قوانين إما أن نكتشفها ونحترمها فترفعنا صعودًا في سلم النمو، أو نتثاقل في البحث عنها، أو لا نصونها فتسارع بنا هبوطًا إلى ردهات التخلف.

وعمومًا لا نهدف من خلال هذا المؤلف إلى الحديث عن أشكال التخلف وأسبابه في الوطن العربي الإسلامي، فهذا مما وقع عليه الإجماع وفي كل المجالات، بل إن غاية قصدنا هو قراءة التجربة النهضوية الألمانية من زوايا مختلفة علّنا نظفر ببعض سنن العمران البشري على رأي ابن خلدون، وكذا استنتاج بعض القواعد التي ارتبطت بمختلف مجالات الحياة سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أو التربوية بغية التنبيه إليها واستثمارها. ولكن قد يعترض معترض ويقول: إن تجارب الشعوب لا يمكن نقلها، والأجدر هو بذل الجهد من أجل تحليل واقع التخلف وتفكيكه وإعادة بنائه بمراعاة خصوصياته. هذا الاعتراض نزكيه

ولكن نضبطه ونوضح من خلاله حدود مؤلفنا وغاية سعيه، ونقول ما يلي:

- التجارب التنموية تتمتع بالخصوصية.
- التجارب التنموية مسكونة بأهداف أهلها وخادمة لها.
- التجارب التنموية مبنية على فلسفة أهلها.
- التجارب التنموية متعلقة أينما كانت تعلق بإمكانات أهلها الطبيعية والبشرية.
- التجارب التنموية مرتبطة بطبيعة أهلها ودوافعهم ومقاصدهم الكبرى وهممهم وقدرة تنافسيتهم.
- التجارب التنموية بنت وفية لظروف وواقع نشأتها.

كل هذا نعيه تمام الوعي،ونعتبر أن التدقيق فيه يحتاج منا إلى الرجوع إلى مبحث معرفي متخصص في هذه الإشكالية وهو مبحث التخلف ونظريات الحداثة والتبعية Modernisierungstheorien und Dependenztheorien.

وعلى العموم فإن مصطلح نظريات الحداثة له حمولة تختلف باختلاف الحقول المعرفية التي تناولته، إذ له في العلوم السياسة وعلم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي وعلوم الاقتصاد والأنثربولوجيا والتاريخ، خصوصيات ترتبط بمجال تداوله. ولكن رغم ذلك يمكن القول بأن هذا المصطلح يطلق بالأساس على كل تحول ثقافي أو اجتماعي اتُّبع فيه النموذج الغربي بغية الخروج من دائرة التخلف، وكل انزياح عن هذا النموذج يسمى تخلفا.

فنظريات التحديث تعتبر أن المجتمعات الحداثية تتميز بما يلي(١):

- العقلانية.
- التقدم الاقتصادي الاجتماعي والتخطيط للتطور.
- ارتفاع الإنتاجية.
- ارتفاع مستوى عيش المواطنين.
- تكافؤ الفرص الاجتماعية والاقتصادية أمام المواطنين.
- فعالية المؤسسات الوطنية وأشكال تدخلها.
- الوحدة الوطنية واستقلالية القرار.
- الديمقراطية والمشاركة.
- الانضباط الاجتماعي.

بالرجوع إلى Talcott Parsons فإن أساس تقدم المجتمعات الحداثية هو توفرها على أشكال تنظيمية بيروقراطية فعالة تخدم الأهداف الجماعية للمواطنين، كما تتوفرهذه المجتمعات على نظام مالي رصين، واقتصاد السوق، وكذا نظام قانوني لضبط أشكال التعاملات الفردية والمؤسساتية، وكل هذا مؤطّر بنظام ديمقراطي يعتمد الانتخابات كآلية لتداول السلطة.

أما المجتمعات المتخلفة والتي من ضمنها المنطقة العربية فلها سمات أخرى أجملها Dieter Nohlen فيما يلي(٢):

(١) Wagner, N; Kaiser; N und Beimdiek, M.: ?konomie der Entwicklungsl?nder. Eine Einführung. Stuttgart 1983. S. 27.

(٢) Dieter; Nohlen und Franz; Welt.: Handbuch der Dritten Welt.Berlin/Bonn 1992.S. 33.

- انخفاض مستوى الدخل الفردي.
- ارتفاع الاستهلاك وخصوصا المواد الأساسية.
- ضعف الادخار وانخفاض مستويات الاستثمار.
- ضعف الإنتاجية والاعتماد على الفلاحة.
- انعدام رؤية واستراتيجية واضحة في كل القطاعات.

وعمومًا فكل القطاعات تعاني من أشكال التخلف إن على مستوى البنية التحتية، أو الكفاءات البشرية، أو التدبير الإداري، أو حتى الفلسفة الموجهة لها، ومنها الصحة، التعليم، الغذاء، البيئة، السكن، المرأة، الطفولة، حقوق الإنسان، زد على ذلك الاضطهاد السياسي والمديونية الخارجية. إنها رزمة من التحديات التي تمتد إلى عمق كل قطاع وتحول دون تقدمه.

عمومًا هذه مظاهر التخلف، أما أسبابه فهناك نظريات تركز على الأسباب الداخلية Modernisierungstheorien، وأخرى تركز على الأسباب الخارجية Dependenztheorien. وليس من أهدافنا الخوض فيها، ولكن أردنا أن نوضح من خلال هذا المدخل المقتضب أننا عندما نتناول التجربة الألمانية فهدفنا هو الكشف عن الاجتهادات التي ميزت هذه التجربة في الاقتصاد والسياسة والتربية وأوصلتها إلى التلبس بخصائص الدول المتقدمة، وذلك بغية تلمس خيوط الحداثة عند أهلها لا بهدف النقل، بل بهدف الفهم من أجل الإبداع والابتكار. وباختصار ووضوح نود بداية أن نفهم التجربة الألمانية لنجيب عن أول سؤال يعترضنا في

سيرورة التقدم وهو: ماذا علينا أن نفهم ونفعل للصعود إلى مستوى أعلى؟

إن هدفنا هو أن نستجلي كيف اشتغل غيرنا بطريقة فعالة، وما هي الأدوات التي استثمرها في كل مرحلة؟ وأين حقق النجاح؟ وكيف؟ وأين تعثر؟ ولماذا؟

وسنتعرض لهذه الأسئلة بطريقة مباشرة تارة، وتارة أخرى بطريقة غير مباشرة وفي كل القطاعات التي تمكنا من بسط الكلام فيها.

ولقد قسمنا هذا العمل إلى أربعة فصول:

الفصل الأول: تناولنا فيه النظام السياسي والسياسة الخارجية الألمانية.

الفصل الثاني: خصصناه للنظام التربوي.

الفصل الثالث: تناولنا فيه النظام الاقتصادي.

الفصل الرابع: عرجنا فيه على الأسس القيمية والفلسفية الموجهة للنظر والعمل في ألمانيا.

كما تناولنا فيه قضايا حرجة يفارق فيها العالم العربي الغرب المسيحي كقضية العلمانية، ودور الدين في التنمية ووضحنا من خلاله حدود هذا المبدأ بالنسبة للعالم العربي، وأخيرًا جمعنا خلاصات جامعة على شكل خصائص تميز ألمانيا عن غيرها واعتبرناها جماع ما يمكن أن يستفاد من هذه التجربة النهضوية. كما ذيلنا مؤلفنا هذا بملحق لائحة بالمصادر المعتمدة.

الفصل الأول

النظام السياسي والسياسة الخارجية الألمانية

مقدمة

إن الغرض من هذا الفصل ليس هو التفصيل في النظام السياسي بذكر مكوناته والإسهاب في توضيح أدوار مؤسساته، بل هدفنا هو طرح سؤال: كيف تطور هذا النظام وكيف تبلورت رؤاه الجديدة للعمل السياسي ومؤسساته؟ وكذا كيف تمت مقاربة تحدياته؟ رغم ذلك إما: سنعتمد بشكل غير مخل على تلخيص مكوناته وأساسياته.

١ ـ ألمانيا، السياق التاريخي وتطور القناعات:

من المبادئ الدستورية الأساسية التي تتأسس عليها الدولة الألمانية ما يلي[١]:

- السلطات الأساسية بيد المستشار الذي انتخبه الشعب وليست بيد رئيس الدولة. وهذا الأخير له وظيفة رمزية بالأساس.

---

(١) للتوسع، انظر:

Rudzio, Wolfgang: Das politische System der Bundesrepublik Deutschland. In: Bundeszentrale für politische Bildung: Grundwissen Politik. Schriftreihe Band 302. S.47-88.

• استقلالية القضاء.

• تساوي المواطنين أمام القضاء.

• إلزامية القوانين لجميع الإدارات.

• تجريم التعسف أو الاستبداد بكل أشكاله وألوانه وأنواعه.

• أسبقية الحقوق الأساسية الجماعية على الحقوق الأساسية الفردية.

• النظام الفدرالي هو نظام الدولة ويساهم في:

✓ مشاركة البرلمانات المحلية في تشريع القوانين.

✓ تنزيل القوانين الصادرة عن البرلمان الوطني **Bundestag** على الصعيد المحلي.

• الدولة الألمانية دولة ديمقراطية اجتماعية **Sozialstaat**.

هذا المبدأ الأخير لا يعني كما في الأدبيات الاشتراكية أو الشيوعية أن الدولة ذات طبيعة شمولية تختفي فيها حقوق الأفراد، بل إنه يحيل بشكل جلي وواضح على ما يلي:

• ثروات الدولة لجميع المواطنين ولا يمكن أن يستغلها أي نظام أو جهة اقتصادية لصالح فئة على حساب فئة أخرى.

• على الدولة أن لا تترك الأفراد بدون أن توفر لهم الأساسيات: التعليم، التكوين، والمساعدة على إيجاد الشغل والدفع بهم للإنتاج.

• حماية جميع ممتلكات الدولة وثرواتها من السطو أو التخريب.

أما فيما يخص الأحزاب السياسية فالمبادئ التي تحكم هذا الجانب هي كالتالي:

• لا ينتخب الأفراد بل تنتخب الأحزاب، ومشروعية الانتخاب مرتبطة أساسًا بانتخاب الأحزاب.

• مفهوم الانتخاب يركز على الجانب الموضوعي العملي لا على الجوانب الشخصية للمترشحين، إذ الذي يُنتخب هو البرنامج لا الأفراد.

• إلزامية القرارات التي تتخذها المؤتمرات الحزبية لأنها تمثل قاعدة الحزب واختياراته.

وعمومًا فإن النظام الفدرالي الألماني مؤصَّل دستوريًّا وسياسيًّا، إذ يتأسس على مبدأ فصل السلطات وتوزيعها بين المركز والأقاليم بغية الحيلولة دون حدوث حالات انفصال أيًّا كان دافعها سواء ديني أو عرقي أو لغوي أو إيديولوجي. إنه وسيلة لضمان الوحدة وكذا ممارسة الاختلاف والتنوع في إطار المصلحة الوطنية العليا المتفق حولها والتي تعلو على كل المصالح الأخرى.

وختامًا فإن من أهم الركائز التي تؤطر هذا النظام:

• سيادة الدستور.

• مبدأ توزيع السلطات.

• محكمة دستورية تنظر في المنازعات.

لا يمكن فهم النظام السياسي الألماني إلا بربطه بسياقه التاريخي بأهم مراحله، لأنها هي التي حددت ماهيته الراهنة، ذلك أن التطورات التاريخية السياسية على الخصوص، والحروب المختلفة التي خاضها الألمان ضد بعضهم البعض، أو ضد جيرانهم الأوروبيين، ساهمت في تشكل وعي سياسي براغماتي جديد دقيق ومرن. ومنهجيًّا لن نفصل في هذا الأمر كثيرًا بل سنقف عند أهم المراحل التاريخية بغية فهم الراهن، وسنستدعي من التاريخ الألماني ما يفيد هدفنا الذي رسمناه لهذه الدراسة في مستهلها؛ أي: كيف نستفيد من التجربة النهضوية الألمانية.

يمكن ترتيب أهم المراحل السياسية في التاريخ الألماني الحديث على الشكل التالي:

• تأسيس الاتحاد الألماني الشمالي بقيادة بروسيا ويضم ١٧ دويلة صغيرة.

• في ١٨٨٠م تم تأسيس الرايخ الألماني الثاني، وتم تأسيس برلمان الشعب إلا أن صلاحياته وحدود تدخلاته كانت ضعيفة، لكن يمكن اعتباره قفزة نوعية نتجت عن الحروب والتطاحن بين مكونات الشعب الألماني المختلفة.

• ١٨١٥ ـ ١٨٦٦م تشكيل الكنفدرالية الألمانية.

• ١٨٧١ ـ ١٩١٨م الامبراطورية الألمانية.

• ١٩١٩ ـ ١٩٣٣م جمهورية فايمار.

- ١٩٣٣ ـ ١٩٤٥م ألمانيا النازية.
- ١٩٤٥م ألمانيا الاتحادية.
- ١٩٩٠م اتحاد الألمانيتين.

٢ ـ النظام الفدرالي:

في البداية وجب الوقوف مع ماهية النظام الفدرالي كإطار تنظيمي لممارسة الفعل السياسي، وكذا لتصريف مقتضيات النظام السياسي عامة. وفي هذا الإطار وبالاستناد إلى Reissert فإن الفدرالية لها أربع أبعاد تعريفية أساسية، ولكل بعد منها أصوله وحيثياته التاريخية، فالنظام الفدرالي الألماني Föderalismus نتاج تاريخ ألمانيا، وكذا نتاج تفاعلها مع محيطها الأوروبي، ويمكن بسط هذه التعاريف بشكل مقتضب كالتالي(١):

أ ـ المعنى الأول الذي بسطه الباحث المذكور أعلاه يعتبر الفدرالية شكلًا من أشكال التنظيم السياسي الذي يؤطر العلاقة بين الحكومة المركزية والحكومات الفدرالية. بمعنى أنه آلية تنظيمية للعلاقات بالأساس.

ب ـ من جهة القانون الدستوري، فهو نسق تنظيمي تمارس فيه ومن خلاله السلطات الثلاث أي التشريعية، التنفيذية والقضائية سواء في المركز أو في الولايات.

ت ـ من الجانب الفلسفي، فهو نسق تنظيمي يتجاوز هيكلة

(١) Reissert, B: F?deralismus. In: Pipers W?rterbuch der Politik. München 1985. S. 238-244.

الدولة إلى توفير الاستقلالية للمجموعات الصغيرة للفعل في السياسة، إضافة إلى محاصرته لتمركز السلطة في جهة معينة، كما يمكن اعتباره مجال لممارسة الاختلاف وكذا القُرب من المواطنين.

ث ـ من وجهة النظر الاجتماعية يدعم النظام الفدرالي الخصوصيات الجهوية والإثنية والدينية والاقتصادية والتاريخية وكذا الإشكالات المرتبطة بها والتفريعات الخاصة بها والتي لها علاقة بالمجالات المذكورة أعلاه.

وبناء على ذلك يمكن اعتبار النظام الفدرالي جُمّاع هذا كله بالنسبة للتجربة الألمانية، إذ ينظم العلاقات ويضبطها ويشكل مجالًا لممارسة الاختلاف وتنزيل القوانين بعد تشريعها.

تتكون ألمانيا من ١٦ فدرالية متساوية قانونيًّا وتخضع كلها لسلطة المركز، كما تتمتع بصلاحيات واسعة خصوصًا في أشكال تنزيل التشريعات بل وفي الاعتراض عليها وتعديلها قبل موافقة البرلمان Bundestag. ونشير إلى أن السياسة الخارجية يبقى القول الأول والأخير فيها للحكومة المركزية Bund والبرلمان الاتحادي(١).

ويجب التفريق بين نموذج الفدرالية الألمانية ١٨٥٠ ـ ١٨٦٦م وبين الفدرالية الحالية. فالنموذج الأول كانت السلطات فيه مركزة بالغالب عند الحكومة المركزية، أما في النموذج الحالي

(١) Laufer, Heinz: Das F?derative System der BRD. München 1981. S. 201f.

فالحكومات والبرلمانات المحلية تتمتع بحرية واسعة تشمل جل مناحي الفعل السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتربوي. النموذج الأول أطلق عليه مسمى EinheitlicheStaat؛ أي: الدولة الموحدة أو لنقل الدولة المركزية. أما الشكل المعاصر ففيه حرية أوسع وأدق والسلطة موزعة بين الفدراليات والمركز.

لقد تطور هذا النظام من خلال ما سمي بـ Rheinbund؛ أي: اتحاد الراين وDeutscher Bund؛ أي: الاتحاد الألماني، والجمعية الوطنية لفرانكفورت، واتحاد شمال ألمانيا، والامبراطورية الألمانية Deutsches Reich، وجمهورية فايمر Weimer Republik، والدولة النازية، إلى الجمهورية الاتحادية الألمانية. محطات تاريخية تطور فيها الوعي السياسي الألماني بشكل كبير، ونضج فيها النظام الفدرالي إلى ما هو عليه الآن. إن النظام الفدرالي الألماني مرتبط بسيرورة تاريخية ولم يتم بناؤه بالرجوع إلى الفكر النظري كما هو الشأن بالنسبة للنظام الفدرالي السويسري[١].

أما الآن فسنقف مع أهم مرحلة من تاريخ تطور النظام السياسي الألماني وهي مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية لنبين إضافة إلى دور التاريخ في تشكل هذا النظام المساهمة التي قدمها المحيط الأوروبي وكذا الأمريكي في هذا الإطار.

يتم الحديث في الأدبيات السياسية الألمانية عما يسمى

(١) Laufer, Heinz: Das Fderative System der BRD. München 1981. S 21.

بساعة الصفر StundeNull؛ أي: ساعة البداية بعد الحرب العالمية الثانية، وهي الساعة التي اتخذت فيها قرارات وإجراءات سياسية غاية في الأهمية مكنت ألمانيا من التحرر من نظام شمولي دكتاتوري، وتبني نظام ديمقراطي تشاركي، ولا بأس من الوقوف عند أهم القرارات السياسية التي تسعفنا في فهم النموذج الألماني وفك رموزه[١].

يرى Dahrendorf أن التحديات التي واجهت ألمانيا بعد الحرب يمكن إجمالها فيما يلي[٢]:

- النمو الاقتصادي.
- خلق نخبة عليا.
- تطوير وتبني قيم ومعايير اجتماعية جديدة لتوجيه المواطن الألماني.
- العمل على اندماج الألمان في نظام سياسي يعمل على استثمار النموذج البروسي.

اعتبر الباحث المقتدر Dahrendorf أن علاقة المجتمع الألماني بالديمقراطية لا يمكن إرجاعها إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ولا إلى مشاريع الحلفاء، بل إن علاقة الألمان بالديمقراطية قديمة ومتجذرة وإن كانت بأشكال مختلفة عما هي عليه بعد الحرب، بل إن الصراعات والحروب التي خاضها

(١) Gerhard; Uta: Soziologie der Stunde Null. Frankfurt 2005. S.273.

(٢) Dahrendorf., K.G. In; Gerhard; Uta: Soziologie der Stunde Null. Frankfurt 2005. S.52.

الألمان لا يمكن فهمها إلا في إطار محاولة هذا الشعب إيجاد طريقة لحل خلافاته وتجميع دويلاته.

ومن جهة أخرى، فإن دمقرطة المجتمع الألماني أرجعها بعض الباحثين في الحقل السياسي وكذا التربوي إلى ما أسموه بإعادة التربية للشعب الألماني[١]. هؤلاء يعتبرون أن تاريخ ألمانيا لم يكن كافيًا لاستلهام القيم الديمقراطية، بل إن الإجراءات التي اتخذها الحلفاء وخصوصا الولايات المتحدة الأمريكية، كانت أساسية وساعدت بشكل كبير على تكوين شخصية ألمانية ديمقراطية. وفي هذا الإطار يمكن الوقوف عند مبادئ بعض مضامين برنامج إعادة التربية والتي تم التركيز عليها أثناء مرحلة إعادة تربية المواطن الألماني ما يلي:

- أن الناس والأمم ترتبط فيما بينها بواجبات تتجاوز اعتقادات النازيين، بل هي عكس كونها متعلقة بعرق أو أمة أو جماعة.

- أن الكرامة والاندماج الاجتماعي للفرد مبدأ أساس يجب احترامه، ولا يمكن التعامل مع الفرد كما في الفكر النازي على أنه أداة للدولة يخدمها وتفعل هي فيه ما تشاء. إن مبدأ الكرامة للمواطنين يتعارض مع ذلك ويأباه.

- أن المواطن يتحمل جزءًا من المسؤولية اتجاه الجماعة من جهة، ويتحمل مسؤولية بناء قواعد العيش المشترك واحترامها

(١) Gerhard; Uta: Soziologie der Stunde Null. Frankfurt 2005. S.37.

من جهة ثانية، فكما أن له حقوقًا، فكذلك عليه واجبات، ومشاركته في تسيير الشأن العام تنبني بالأساس على موافقة المواطنين عليه واختيارهم له، إذ لا يجبرون على قبول من لم يختاروه.

• احترام الحقيقة أمر مؤسس للعدالة، وكذلك ضروري ومؤسس للتواصل الحر بين الأفراد والجماعات والأمم، وهو كذلك أساسي بالنسبة للتفاهمات الوطنية والدولية، والنظام النازي كان نموذجًا وخير دليل على خطورة البناء على الأباطيل لا الحقائق.

• أن التسامح مبدأ أساسي ومؤسس للعلاقات بين الثقافات المختلفة، والأجناس المتباينة، كما أنه قاعدة البناء من أجل التعايش داخل الوطن الواحد وبين الأمم، كما أن الوحدة الثقافية القسرية على الطريقة النازية لا يمكن اعتبارها إلا استبدادًا وفوضى.

لقد تم العمل من خلال مبدأ العدالة على إعادة بناء القناعات التي توجه سلوك الإنسان الألماني، وشملت الإجراءات التطبيقية لهذا المبدأ كل مجالات الحياة سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أو التربوية. كان الهدف هو تحرير الألمان من وهم التميز والتفرد كشعب متفوق. وانطلاقًا من هذه المبادئ يرفض الكثير من الباحثين عكس Dahrendorf البحث في الجذور التاريخية الألمانية عن الديمقراطية، ويعتبرون أن برنامج

الحلفاء كان بالفعل هو الأساس الأول والأخير الذي انبنت عليه الشخصية الألمانية المعاصرة.

لقد شمل برنامج إعادة التوجيه المجالات التالية[١]:

- إعادة هيكلة الإدارة العمومية.
- دعم المبادرات النسوية، وإعادة اكتشاف المرأة كفاعل أساسي في السياسة وترسيخ الديمقراطية.
- إحياء ودعم العمل النقابي.
- دعم وتشجيع وتأسيس جمعيات المجتمع المدني بدءًا بما هو اجتماعي ووصولًا إلى ما يتعلق بحقوق الإنسان.
- العمل على فتح الكنائس أمام الحوار المسيحي اليهودي.
- تحديد دور الشرطة في حفظ الأمن، وابتعادها بالكامل عن كل فعل عسكري لتأخذ طابع المؤسسة الأمنية المواطنة لا العسكرية.
- التأسيس لممارسة الحرية الاقتصادية وتشجيع استثمار الأفراد والجماعات.
- فتح الاقتصاد أمام التنافسية، والدفع به لتمثل مبادئ الأداء العالي.
- العمل على استدراج الألمان اجتماعيًّا إلى التعرف

---

(١) للتفصيل أكثر يرجى الاطلاع على المرجع التالي:
Gerhard; Uta: Soziologie der Stunde Null. Frankfurt 2005.

والانفتاح على الشعب والثقافة الأمريكية ومبادئها وقيمها ومعاييرها من خلال إنشاء منتديات متعددة في مختلف المدن الألمانية.

إضافة إلى ما سبق فقد قام الباحث Everhard Holtmann بنشر دراسة في كتاب خاص، تحدث فيها بتفصيل دقيق عن التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية والتربوية والفلسفية والقانونية التي تحولت من خلالها ألمانيا من دولة شمولية إلى دولة ديمقراطية. وبالضبط تناول استراتيجيات الهدم والبناء التي قامت بها ألمانيا، وسأدرجها بشكل مختزل لكي لا تخرجنا عن هدفنا العام[١].

يلاحظ على الاستراتيجية التي تبناها الحلفاء لتحويل ألمانيا من دولة شمولية إلى دولة ديمقراطية أنها اتخذت مسارين اثنين: مسار بناء الدولة وتوجيهها، ومسار بناء المجتمع وتوجيهه.

بدأت الدولة أول الأمر بالعمل على بناء مؤسسات جديدة، وبالموازاة مع ذلك تعمل على هدم المؤسسات النازية. وفي هذا الإطار تدخل كل البرامج الفرعية التي انبنت على مشروع مارشال. ولقد لعب الحلفاء دور الملهم من جهة، ومن جهة أخرى دور المراقب، وكان الهدف هو توطين الديمقراطية والبناء المتواصل للمؤسسات، وفي هذا السياق بالضبط تتدخل البنيات الاجتماعية العالمة؛ أي: النخب المثقفة، والمؤسسات التوجيهية

---

(١) Braun; H; Gerhardt, Uta; Everhard; Holtmann (hrsg): Die lange Stunde Null. Gelenkte sozialer Wandel in Westdeutschland nach 1945. Baden Baden 2007. S.293-310.

المختلفة كالكنائس والجامعات وغيرها لبناء رؤية جديدة للوجود والدولة والإنسان؛ أي: إعادة تشكيل عقل الإنسان الألماني بإرجاعه إلى اعتناق فلسفة الاختلاف ومركزية الأخلاق في التقدم والتأخر. لقد ركزت الفلسفة الموجهة للعمل في الدولة والمجتمع على جوهرية الأخلاق والقيم الإنسانية كضمان وكحاجز اعتقادي بين الدولة الشمولية والدولة الديمقراطية، ولهذا السبب لم تفارق المسيحية السياسة في ألمانيا أبدًا من جانب التأطير الأخلاقي، وإن فارقتها من جانب فك الارتباط بين مؤسسة الكنيسة وممارسة السلطة السياسية.

عمومًا كان التطور السياسي مرتبطًا بتطورات موازية شملت الثقافة والاقتصاد والمجتمع.

وفي السياق ذاته، دعم النظام السياسي الجديد تَشَكُّل ثقافة سياسية جديدة حيث انتهجت ألمانيا استراتيجية الرجوع إلى النسق القيمي الذي ساد قبل مرحلة النازية، إذ عمل الحلفاء على تقوية ودعم الثقافة السياسية الحوارية الاختلافية. ولقد لعب الحزب الديمقراطي المسيحي CDU والحزب الديمقراطي الاشتراكي SPD دورًا مهمًا في ملئ الفراغ القيمي الذي تركه الحزب النازي، وإن كان الحزبان يتبنيان خلفيتين إيديولوجيتين متناقضتين. هذا الاختلاف في الإيديولوجيا كان في حد ذاته عبارة عن تمرين تنافسي على ممارسة الاختلاف وقبول الآخر المختلف إيديولوجيا. إذ الأساس أصبح بالنسبة إلى الألمان ليس هو الإيديولوجية بل البرامج التنموية وتَمثُّل القيم الديمقراطية المشتركة.

ولقد أدت الانتخابات المتتالية إلى نتائج مختلفة، وتم اللجوء فيها إلى الأفكار المتطرفة سواء كانت دينية أو يسارية أو غيرها، وكان ذلك تدريبًا على استدخال قيم الاختلاف خصوصًا وأن نظام الاقتراع الألماني يصعب معه إن لم يكن يستحيل معه أن يشكل حزب ما الحكومة لوحده، فأنتج الواقع السياسي في ألمانيا تبعًا لذلك نوعًا من التفكير البراغماتي المتعالي عن التقديس الإيديولوجي، إذ إن حكم ألمانيا وتسيير الشأن العام فيها يستدعي تشكيل تحالفات كبيرة أو ثنائية يتلاشى معها تقديس الإيديولوجيا، مما أكسب أهلها مع مرور الزمن حسًا تدبيريًّا عقلانيًّا يجعل مصلحة البلد فوق التخندق الإيديولوجي.

ورغم ذلك فإن النظام الفدرالي الذي تبنته ألمانيا سمح بسيطرة بعض الأحزاب على بعض الفدراليات، وجعلها مجالًا لتنزيل البرامج الحزبية ذات النفس الإيديولوجي للحزب. فالولايات التي سيطر عليها الحزب المسيحي الديمقراطي، دعم فيها كل ما عنده علاقة بالفكر المسيحي، وحارب كل ما يؤدي إلى الإلحاد أو يدعمه باعتبار أن الفئة التي انتخبته على رأس الفدرالية والتي حصل بموجبها على الأغلبية ذات ميولات مسيحية، ونفس الشيء بالنسبة للحزب الاشتراكي الديمقراطي. ودارت في هذه الفترة صراعات إيديولوجية قوية ذات صبغة سياسية، بل واكتسبت صبغة دينية فيما نشب بين الكاثوليك والبروتستانت من أزمات حول نوع المدرسة التي عليها أن تسود

في الفدراليات، وكذا طبيعة المناهج التي ستدرس فيها(١).

٣ ـ السياسة الخارجية لألمانيا:

بالرجوع إلى مجلة Information الذائعة الصيت، والتي تهتم بالسياسة وإشكالاتها وخصوصا العدد ٣٠٤، نستطيع من خلاله تلمس الخطوط الكبرى والمبادئ القيمية التي تؤطر السياسة الخارجية لألمانيا. لقد نشر في هذا العدد موضوع تحت عنوان: الأسس، الفاعلون، البنيات والسيرورات. جاء فيه ما يلي:

بالرجوع إلى ما يسمي بـ GG؛ أي: القانون الأساسي أو الدستور Grundgesetz للدولة الألمانية يتضح أن السياسة الخارجية الألمانية تتمثل مبادئ مهمة تبدأ بافتتاحية جاء فيها:

وعيًا منه بمسؤوليته أمام الإلـٰه (Gott) والناس، ومغمورًا بإرادته كعضو متساو في الحقوق في إطار الوحدة الأوربية، وخدمة للسلم العالمي، أعطى الشعب الألماني قوة لهذا القانون الأساسي.

وللضبط أكثر يتحدث في الفصل ٢٣ منه على أن ألمانيا تشتغل على تحقيق الوحدة الأوربية المتكاملة بإعلاء للقانون واشتغال مرفوق باحترام تام للمؤسسات الوطنية المختلفة.

فعلى المستوى الأوروبي يشتغل البرلمان الفيدرالي، وعلى

(١) Holmann, Everhard:Demokratische Transformation im frühen Nachkriegsdeutschland: AbrupterSystemwechsel oder lange anhaltender Prozess?In: Braun; H; Gerhardt, Uta; Everhard; Holtmann (hrsg): Die lange Stunde Null. Gelenkte sozialer Wandel in Westdeutschland nach 1945. Baden Baden 2007.S. 293-310.

مستوى الدولة تشتغل البرلمانات المحلية وذلك بتنسيق وتعاون تامين، وفي هذا الإطار تحترم الحكومة الفيدرالية والحكومات المحلية القواعد الديمقراطية وتستشير البرلمان وتعمل وفق القرارات والتشريعات الصادرة عن الأغلبية.

إن البعد الأول من السياسة الخارجية الألمانية يركز على محيطها الأوروبي، وفي إطار المؤسسات الديمقراطية الألمانية، كما تسعى في إطار الوحدة الأوروبية إلى الالتزام بالسلم الأوروبي والتصدي لكل محاولات زعزعة المصلحة الأوروبية في العيش الامن.

كما تلتزم ألمانيا في الفصل ٢٥ من قانونها الأساسي بالتصدي إلى كل المحاولات الهادفة إلى التأثير على السلم العالمي وجر الشعوب إلى الحروب، والعمل على هدم العيش المشترك بينها، وفي هذا السياق يدخل حظر ألمانيا لبيع بعض أنواع الأسلحة، بل يعتبر ذلك مخالفًا لمبادئ السياسة الخارجية الألمانية.

وعلى العموم فإن المسؤولية الأولى لتحديد السياسة الخارجية الألمانية تتحملها الحكومة الفدرالية طبقًا لمقتضيات القانون الأساسي خصوصًا في الفصل ٣٢ منه.

أما بالنسبة لدور الدبلوماسية الألمانية فقد جاء التفصيل فيه في عدد ٣٠٤ من مجلة Information لسنة ٢٠٠٩م كالتالي:

- شرح المواقف الألمانية الرسمية من القضايا والقرارات

والاستراتيجيات والمنظمات والمؤسسات المختلفة في العالم.

- توفير المعلومات للحكومة وتحليلها.
- الدور القنصلي الذي يتحدد في الوقوف على مصالح الألمان في مختلف دول العالم وكذا كمحاور لشعب الدولة المضيفة ومؤسساتها.
- قيادة التفاوض بين ألمانيا والدولة المضيفة فيما يخص العقود المختلفة والمصالح المشتركة، وكذا الإشراف على فك المنازعات وتدبير أشكال التفاوض المختلفة.
- تمثيل الدولة الألمانية في المحافل والمؤسسات والمؤتمرات الدولية.

وعمومًا فإن السياسة الألمانية بعد الحرب العالمية الثانية كانت تهدف بالأساس إلى كسب ثقة المحيط الأوروبي والعالمي، وانتقلت بعد ذلك إلى توحيد الألمانيتين، ولقد وطدت ألمانيا في هذه الفترة كل أشكال علاقاتها وانتماءها إلى المؤسسات الأوروبية والعالمية من أجل تحقيق هذه الوحدة سواء تعلق الأمر بالاتحاد الأوروبي أو بالناتو. لكن تبين لها بأن مطلب الوحدة بين الألمانيتين سيأخد وقتا أطول عكس ما ظنت حكومة Bonn، فانتقلت إلى تحديد أولويات جديدة في سياستها الخارجية أهمها:

- الاندماج الأوروبي.
- دعم التوجهات الخارجية لتقوية الاقتصاد الألماني.
- نصرة مؤسسات حقوق الإنسان في العالم.

ومع ١٩٩٠م تحققت الوحدة بين الألمانيتين، فانتقلت طموحات ألمانيا في سياستها الخارجية إلى مطلب أن يكون لها تأثير يتوافق مع حجمها الاقتصادي ومساهمتها المادية في عديد من المؤسسات والتنظيمات الدولية كالأمم المتحدة وتجمع الـ ٢٠ وحلف الناتو. وفي هذا الإطار تم إشراك ألمانيا في التدخلات العسكرية التي تقرها هذه المؤسسات بعدما كان دورها في السابق مقصوراعلى الدفاع والدعم اللوجيستيكي.

وتجدر الإشارة إلى أن السياسية الخارجية الألمانية تتأثر بطبيعة التحالف السياسي الذي يقود البلاد، وكذا بشخصية وزير الخارجية، وإن كانت كل هذه العناصر تشتغل ضمن ما يحدده القانون الأساسي للدولة.

وبالرجوع إلى الدراسات السياسية الألمانية، وخصوصا إلى ما يسمى بـ تجمع المستقبل للسياسة ـ والذي عقد بدعم من مؤسسة Konrad Adenauer Stiftung لقاء سنة ٢٠٠٣م وحدد فيه المسار الذي على السياسة الخارجية الألمانية أن تأخذه سنة ٢٠١٠م فيما بعد، فقد ركز الباحثون في هذا اللقاء على ما يلي(١):

كانت السياسة الخارجية الألمانية فيما مضى ترتهن إلى المقولة التالية: «لا تُربَح الانتخابات بالسياسة الخارجية» وهذا ما جعل الأحزاب السياسة في ألمانيا تعتبر السياسة الخارجية أمرًا ثانويًا في تطوير استراتجياتها، واتضح لها فيما بعد أن السياسة

---

(١) Konrad Adenauer Stiftung (Hrsg): Karl, Heinz Kamp: ZukunftforumPolitik. Brochürenreihe N 52. Sante Augustin 2003.

الخارجية لها أكبر الأثر على السياسة الداخلية بل وعلى الناخب نفسه. ففقدت تلك المسلمة أعلاه بريقها لدى الأحزاب السياسية وبدا واضحًا لكل قياداتها أن العامل الخارجي يحدد قرارات داخلية وكذا يعمل بشكل مهم على توجيه شريحة كبيرة من الألمان لاختيارات حزبية بعينها. وما دام الأمر كذلك فقد ركزت استراتيجية الباحثين في هذا الملتقى على تحديد الأدوار التي على ألمانيا أن تلعبها خارجيًّا وهي كالتالي:

- التوسع باتجاه ما بعد المحيط الأطلسي.
- الاتجاه نحو أوروبا للاندماج والديمقراطية.
- استثمار نهج العولمة والفرص التي يتيحها.
- التنمية بين الواقعية البرغماتية والاختلاف.

فيما يخص النقطة الأولى؛ أي: العلاقة مع أمريكا أو ما بعد المحيط الأطلسي، فإن التوجه التنظيري وكذا الواقعي يركز عليها أن تصبح علاقة متوازنة. وفي إطار العلاقة مع الاتحاد الأوروبي أصبح الهدف هوأن تدعم أمريكا أوروبا لتقويتها من أجل المساهمة بشكل أفضل في التدخل في الشأن السياسي العالمي، وكذا المساهمة في التدخلات العسكرية في مختلف القارات وفي إطار السياسة الأمنية على العموم.

والعلاقة المتوازنة تعني فيما تعنيه تحليلًا مشتركًا بين مكونات الحلف الأطلسي لكل أشكال التهديدات الخارجية بناء على سياسة تعاونية، وكذا تدخلات عسكرية مشتركة إن استدعى

الأمر ذلك. وفي هذا الإطار على ألمانيا أن تقوم بدور الوسيط بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، وهذا لا يتأتى إلا إذا أخذت ألمانيا حجمها الحقيقي داخل الدوائر الأمريكية، ولن تتمكن ألمانيا من تحقيق ذلك، إلا إذا ساهمت بشكل جلي وواضح في سياسة الدفاع الغربي على العموم؛ أي: أن تنتقل من الوعود السياسية النظرية والخطابية إلى الإجراءات العملية.

وفي نفس السياق ونظرًا لتجربة ألمانيا التاريخية لا يجب دائمًا استبعاد الحلول العسكرية كأداة أساسية، بل يجب على الألمان استحضارها بجانب المساهمة الدبلوماسية وبشكل واضح وجلي في التعاطي مع الأزمات السياسية العالمية؛ أي: أن فلسفة ألمانيا للأمن عليها أن تتطور باتجاه أكثر وضوحًا وأمركة.

أما فيما يخص النقطة الثانية؛ أي: الاندماج والديمقراطية فالهدف الأساسي الذي يراه المنظرون أساسيًّا وهذا ما تفعله بالضبط، هو السعي إلى تكوين أوروبا قوية ورائدة تتجاوز الأهداف الوطنية للبلدان المكونة للاتحاد إلى السعي لتكوين قوة قارية لا وطنية، ودائمًا في إطار الوحدة بين مكونات هذا الائتلاف وكذا العمل على دعم انتخاب الرئيس الاتحادي لمدة خمس سنوات، وتجاوز الوضع الحالي والمس بوضع «الركائز الثلاث» يضاف إلى ذلك سعي ألمانيا إلى تقوية السياسة الخارجية الجماعية للاتحاد وكذا سياسة الأمن؛ أي: بصورة أوضح بناء اتحاد يقارب في قوته وتنظيمه وهيكلته الولايات المتحدة الأمريكية.

أما فيما يخص العولمة والوضع في إطار الاقتصاد العالمي فقد تم التركيز على ما يلي:

• النظر إلى العولمة كفرصة لا كعائق أو خطر يهدد الوضع الاتحادي الداخلي وهذا لا يتحقق إلا بالعمل على تطوير استراتيجيات إصلاح للشروط الداخلية للاتحاد الألماني والأوروبي على العموم.

• وفي هذا الإطار لا يمكن التخلي عن نموذج الاقتصاد الاجتماعي بل يجب دعمه وتطويره.

• ودائمًا في إطار السياسة الخارجية في بعدها الاقتصادي تعمل ألمانيا على استثمار ما يسمى بالتجارة الحرة وإنشاء المناطق المتعددة الشركاء وفق قواعد واضحة تعتمد على قوانين السوق، وتتميز بمراعاة هذه المبادئ للفوارق الموجودة في الجانب الاقتصادي بين الدول الغنية والدول الفقيرة حفاظا على السلم العالمي، وركز الباحثون على ضرورة رفع ألمانيا لاستثماراتها في الدول النامية، والتركز في هذا المجال على البعد الأخلاقي الذي عليه أن يؤطر التعاون بين أغنياء العالم وفقرائه.

أما النقطة الأخيرة فمدارها حول ضرورة أن تركز ألمانيا في مجال التعاون الخارجي مع الدول النامية على تبني حل النزاعات بالطرق السلمية، وكذا تشجيع الحوار بين مختلف التيارات المتنازعة في المناطق الساخنة في العالم.

وسعى المنظرون للسياسة الخارجية الألمانية إلى تقديم توجهات للساسة الألمان تجعل من قضية التنمية قضية أوروبية لا ألمانية بالأساس بحيث تصبح التنمية قضية أوروبية أولًا وأخيرا.

نتائج الفصل

وخلاصة القول: إن هذه التحولات السياسية التي لن نتطرق إلى جزئياتها، أنتجت لدى الألمان وعيا وقناعات أساسية تهم مجالات الحياة على العموم، والحياة السياسة على الخصوص وأهمها:

• أصبح من المسلمات لدى الألمان نخبة وشعبا، أن لا محيد عن إدارة الاختلاف بين القوى السياسية المختلفة عبر آلية الحوار والديمقراطية؛ أي: فتح المجال لكل الفرق والمذاهب السياسية التي تؤمن بمبادئ الديمقراطية للدفاع عن أفكارها والدعوة إليها باحترام تام للقوانين المتفق عليها.

• تأكد من خلال سيرورة الأحداث التاريخية أن التعددية السياسية مبدأ مركزي يرقى إلى المسلمة التي أصبحت عند الألمان لا تحتاج إلى أية قرينة للاستدلال عليها. فإدارة الاختلاف معناها وجود مختلفين، لذلك فالتعدد هو الأصل في السياسة، أما الوحدة التي يذوب فيها الكل فيمكن اعتبارها وهما إيديولوجيا

بالأساس، إذ أكدت الأحداث أن النزوع إلى التوحيد يدفع باتجاه التفريق. فالسياسة تدبير للشأن العام وفق خلفية إيديولوجية معينة، وبهدف تحصيل مصالح معينة، وبأدوات معينة، وفي كل ذلك يختلف الفرقاء السياسيون، وما دام تاريخ ألمانيا أثبت نظريًّا وتجريبيًّا استحالة ذوبان التعدد في الواحد، أصبح التعدد عند الألمان هو الأصل الأكبر والمبدأ الموجه والقيمة التي يدافع عنها الألمان ويؤسسون لها نظريًّا وإجرائيًّا .

• أصبح من المسلم به لدى الفاعلين السياسيين الألمان أن المبادئ الإنسانية أعلى ما يمكن الاستناد إليه كمعيار للحكم القيمي على الفعل السياسي، فما يتوافق معها يتم قبوله، وما يتعارض معها يتم استبعاده ورفضه، وعليه حوربت وتحارب الأفكار النازية المنبنية على التفوق العرقي لأنها اعتبرت عدوة للإنسانية.

• بالنظر إلى تاريخ الصراع بين الدويلات الألمانية المتناحرة، أصبح من المسلم به عند الألمان، أن النظام الفدرالي أنسب إطار لاستيعاب الاختلاف والحفاظ على الوحدة وتمتع كل مكونات الاتحاد بحق تسيير شؤونها الخاصة مع حفاظ تام على المصالح المشتركة التي تجسدها الحكومة الاتحادية.

• تأكد للألمان عبر التاريخ أن الاستقرار السياسي مرهون بالاستقرار الاقتصادي وشرط له، لذلك وجب التركيز على وضع استراتيجيات اقتصادية بموازاة مع شروط التعايش الجماعي،

هدفها هو تحقيق الرفاهية لمكونات الاتحاد وضمان شروط الاستقرار.

• ترسخت عبر التجربة الذاتية وكذا التطورات العالمية لدى الألمان قناعة مفادها أن الشيوعية تعيد إنتاج الحزب الواحد والوحيد، وبذلك تتطور إلى دولة شمولية، وهي تجربة عاشها الألمان مع هيتلر وإن كانت بإيديولوجية عنصرية بالأساس. وخلاصة الأمر بالنسبة إلى الألمان يمكن إجمالها في مسلمة مفادها: كلما ادعت جماعة ما أو سعت إلى التوحيد إيديولوجيًّا وعقائديًّا ومؤسساتيا، كلما كانت عدوة لحقيقة التنوع، قصيرة في الامتداد في الزمن، مضطهدة للمخالف، سريعة في الانتشار وأسرع إلى الانهيار.

• اقتنعت ألمانيا بأن كل التغيرات السياسية والاقتصادية مرتبطة أشد ما يكون الارتباط بالتغيرات الفكرية والرؤى الفلسفية الموجهة للفعل الإنساني، لذلك دعمت بشكل كبير تطور المعرفة، وإنتاج الرؤى الموجهة للفعل السياسي والاقتصادي والاجتماعي. ولسنا في حاجة هنا لذكر عدد الفلاسفة، وعلماء الاجتماع والسياسة وعلم النفس ورجال الدين الألمان الذين ساهموا في تطور الفكر الإنساني على العموم والألماني على الخصوص.

• اقتنعت ألمانيا بعد تجربتها المريرة مع الفكر العنصري وكذا الفكر الديني على أن كل فكر دغمائي، أحادي، مضطهد

للمخالف، تجب محاصرته في زاوية لا تمكنه من إيذاء الآخرين، ولا تتبنى ألمانيا في مواجهته منهج تجفيف الينابيع ولا منهج الاستئصال، بل تنهج معه طريق الحوار والاقناع الفكري، والحجاج بالعمل على تبيان تهافت الطروحات المخالفة، كل ذلك عند حدود التزام المخالف بالحوار وعدم لجوئه إلى العنف. وعند ركونه إلى العنف يعامل بالقانون الذي يضمن له المحاكمة العادلة.

• أصبح مسلمًا به عند الألمان أن تأسيس السياسي على الكنسي غير مقبول، ولكن ألمانيا استثمرت الدين وأشكال التدين بشكل ذكي، إذ أسست عليه الجانب الأخلاقي للفعل السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وفصلت المؤسسة الدينية عن المؤسسات السياسية. ولنا في هذا المجال توضيح وتفصيل يأتي في حينه.

• اقتنعت النخبة السياسية والفكرية الألمانية بأن عملية الإصلاح سيرورة متواصلة من البناء، لذلك وبداية من الإصلاح اللوثري ١٥١٧ ـ مارتن لوثر ـ إلى الآن، استثمرت ألمانيا إمكانات هائلة في مراكز البحث السياسي والاقتصادي والاجتماعي والفلسفي والتربوي بهدف إبداع الأفكار الجديدة وآليات إنزالها، وتطوير الاستراتيجيات للتعامل مع المستجدات الوطنية والدولية.

أما السياسة الخارجية الألمانية فالمعاهدات الدولية

والأوروبية ومبادئها الدستورية والتزاماتها الغربية تتحكم في سياستها أيما تحكم، فلا تخرج عن السياسة الغربية إلا لتعود إليها، وقد تبدو في بعض الأحيان وكأن لها سياسة مغايرة أو مخالفة ولكن حقيقة الأمر هي أنها توازن بين التزاماتها الدولية والأوروبية وفي كل ذلك تتحكم فيها المصلحة الوطنية والأوروبية أولًا.

الفصل الثاني

النظام التعليمي في ألمانيا

مقدمة

ننطلق في هذا المحور من مسلمة لا تحتاج لأية قرينة للاستدلال عليها، وهي أن الأصل في كل نظام تعليمي أن يعكس فلسفة وتاريخ وتطور وأهداف مجتمعه، إذ لا يستقيم النجاح في التربية والتعليم بآليات وفلسفة وأهداف لا تمت بأي صلة لمجال إنزالها ولا تعكس طموحات ورؤى من تتم بهم وفيهم العملية التعليمية. ولا تشكل ألمانيا استثناء في هذا المجال، بل تتمثل هذه المسلمة روحًا وشكلًا، لذلك يعتبر النظام التعليمي الألماني القلب النابض والمحرك الأساسي لعجلة التطور والتجديد[١].

ينعكس شكل تنظيم الدولة من جهة نظامها السياسي على حقل التربية والتعليم، إذ يلاحظ أن النظام الفدرالي يجد له صدى على مستوى تعاطي الدولة مع نظام التعليم وهيكلته وتدبيره. فكل

---

(١) انظر المرجع التالي:
Herrlitz et al.: Deutsche Schulgeschichte von 1800 bis zur Gegenwart. Eine Einführung. Juventa, Weinheim und München 2005.

ولاية لها نظامها التعليمي الخاص بها والذي تتميز به عن الولايات الأخرى، لكن هذا التميز يكون غالبًا في الجزئيات والمجالات الخارجة عن اختصاصات الحكومة المركزية.

وعمومًا؛ فإن الاستراتجيات الكبرى الموجهة للمسار التعليمي الألماني والمحددة لمساقاته وأهدافه العامة تدخل في إطار اختصاص المركز، ويبقى للفدراليات حق الاجتهاد في أشكال وطرق واستراتيجيات التنزيل والتطوير والتفريع في احترام تام لمقاصد واختصاصات الحكومة المركزية، وتلعب الحكومة المركزية Bund دور التنسيق والمراقبة لتحقيق توافق الأنظمة الجهوية مع الأهداف العامة لضمان اعتراف جميع الولايات الألمانية بشهادات المؤسسات المختلفة داخل البلد، وكذا لضمان جودة عالية ومستوى متقارب أو موحد بين مختلف المتعلمين أيًّا كان مقر سكناهم.

التعليم المدرسي:

أما فيما يخص البنية العامة للتعليم في ألمانيا، فإن النظام التعليمي يتكون مثله مثل باقي دول العالم من أربع مراحل تعليمية: أي التعليم الأساسي، التعليم الإعدادي، التعليم الثانوي والتعليم العالي. وتجدر الإشارة أن إكمال هذه المراحل لا يمنع المواطن الألماني من الاستزادة من العلم، بل يضمن ويحث ويؤطر النظام التعليمي الألماني ما يطلق عليه مسمى **التعلم مدى الحياة**، فالمواطن له حق الولوج والاستمرار في تطوير ذاته متى

سنحت له ظروفه الخاصة بذلك بدون تعقيدات بروقراطية أو إدارية من أي نوع، وهذا أمر غاية في الأهمية لضمان تكوين ذاتي مستمر تحتاجه المؤسسات الألمانية لتطوير ذاتها نظرًا للوتيرة المتصاعدة في إنتاج العلم من جهة وتعقد الحياة من جهة ثانية.

وعلى العموم هناك أربع مراحل تعليمية تبدأ بالمرحلة الأساسية Grundschule، أو ما يسمى في الأدبيات التربوية العربية بالتعليم الابتدائي أو الأساسي، وتستغرق هذه المرحلة عادة أربع سنوات، وقد تتجاوز ذلك في بعض الولايات إلى خمس أو ست سنوات(١). وتجدر الإشارة إلى أن هذه الزيادة لا تؤثر على عدد السنوات التي يدرسها التلميذ في المؤسسات الألمانية، إذ يتم احتسابها ـ في الولايات الملتزمة بهذا النهج ـ في توزيع المراحل الدراسية ضمن المرحلة الموالية أي التعليم الإعدادي. وعمومًا فالتعليم الأساسي يبدأ مع بلوغ الطفل ست سنوات وهي مرحلة إلزامية لكل أطفال ألمانيا.

بقي أن نشير إلى أن التربية ما قبل المدرسية أي ما يسمى بـ Vorschule والتي تتم فيما يعرف بـ Kindergarten؛ أي: روض الأطفال، فإنها لا تحتسب في مراحل التعليم الابتدائي، إلا أنها مهيكلة ومنظمة وغنية وتعتبر مركزية بالنسبة لتطور الطفل

---

(١) انظر في هذا الصدد:

Kai S. Cortina, Jürgen Baumert, Achim Leschinsky, Karl Ulrich Mayer: Das Bildungswesen in der Bundesrepublik Deutschland. Strukturen und Entwicklungen im ?berblick. Rowohlt Taschenbücher, November 2003.

سيكولوجيًّا، اجتماعيًّا وحركيًّا، وتتكفل بها مؤسسات تابعة للدولة أو الخواص أو الكنيسة أو غيرها من المؤسسات التي تستجيب لمعايير التربية ما قبل المدرسية، كما أن لها نظامها الخاص ونظرياتها البيداغوجية وتخصصاتها داخل الجامعات والمدارس العليا للبيداغوجيا[(١)].

تنظيميًّا يرسل الطفل في المرحلة الأساسية (الابتدائية) عند بلوغ سن التمدرس إلى المدرسة الواقعة في مقاطعته الإدارية. ويمكن في ولايات أخرى أن يرسل التلميذ لأي مدرسة شاء شرط أن يقبل فيها.

بيداغوجيا؛ أي: تربويًّا؛ فالمرحلة الأساسية مرحلة لتطوير كفايات الطفل والدفع بشخصيته نحو التشكل بعيدًا عن كل وسائل الضغط. فالمدارس الأساسية الألمانية لا تعتمد العنف المادي ولا العنف المعنوي خصوصًا في السنتين الأولتين، إذ لا تلجأ لتقييم أداء التلاميذ للتنقيط؛ أي: العلامات، بل ينتقل الطفل من فصل لآخر باعتماد نظام الملاحظات والتقارير كوسيلة تقويمية بيداغوجية، تتوصل من خلالها الأسرة برزمة من التقارير التي تهم سيرورة نمو ابنها وما عليها فعله. فتشترك مؤسسة الأسرة مع المؤسسة التعليمية في مراقبة ومتابعة سير العملية التعليمية التعلمية

---

(١) انظر المرجع التالي:

Natalija Kuch: Vorschulerziehung in Finnland - Versuch eines Vergleichs mit der Vorschulerziehung in Deutschland. Studienarbeit, GRIN Verlag für akademische Texte, Dokument Nr. V140567, 2007.

وما يتقنه أو يعجز الطفل عن استيعابه من تعلمات تلامس مضامين المنهاج الدراسي المتنوعة.

وتشتغل المدرسة الألمانية بنظام نصف اليوم الكامل والتدريس خلال العام كله؛ أي: بنظام ساعات أقل وسنة أطول، مع عطلة قصيرة لا تتعدى ستة أسابع، وبقية العطل توزع على السنة.

أما المواد التي يتم تدريسها في هذه المرحلة فتتمثل في: اللغة الألمانية والتي التركيز فيها على كل كفايات التواصل المختلفة كالقراءة والكتابة والحوار والإنصات، ويتم توظيف طرق بيداغوجية مختلفة لبلوغ أهداف العملية التعليمية التَّعَلُّمية. كما يتم التركيز على الرياضيات في كل أبعادها المعروفة كالجمع والطرح والقسمة والأوزان والأشكال والمسافات والهندسة.

إضافة إلى ذلك يتم تدريس اللغات الأجنبية خصوصًا اللغة الإنجليزية. ويتضمن منهاج التدريس الأساسي كذلك المعارف العلمية العامة، وكذا الأدبية والفنية إضافة إلى التربية البدنية والجنسية.

وعمومًا؛ فإن التعليم في هذه المواد يرتبط أشد ما يكون الارتباط بالعمل والواقع، إذ يتم ربط المعلومات بحياة التلاميذ وواقعهم وكذا تنويرهم بأهمية ما يتلقونه للعمل به في حياتهم.

تجدر الإشارة إلى أن المنهج الدراسي الألماني وفي كل الولايات لا يخلو من التربية الدينية التي قد تسمى مسميات

مختلفة كالتربية على الأخلاق، أو درس الأخلاق، أو القيم والقواعد، وغيرها من المسميات التي يمكن الاطلاع عليها في مصادرها(١). ويتم التركيز على البعد الأخلاقي للدين المسيحي والقيم الإنسانية وحقوق الإنسان. ويبقى لغير المسيحي الحق في تعلم الدين الذي يعتنقه، بل تم إدراج الإسلام في السنوات الأخيرة في منهاج التدريس في عدد من الولايات الألمانية.

هذا فيما يخص المنهاج، أما من حيث البنية التحتية الأساسية فهي على درجة عالية من التجهيز والعصرنة. فكل المدارس مزودة بمكتبات غنية تغطي مختلف مجالات التدريس والثقافة العامة. وتجدر الإشارة إلى أن المدارس الألمانية لا تعرف أي اكتظاظ للتلاميذ في أقسامها، بل إن عدد التلاميذ في تناقص رغم أن العدد الإجمالي وصل الآن حدود ثلاثة ملايين طفل في التعليم الأساسي، وثماني ملاين في كل المستويات(٢).

بعد المرحلة الأساسية تأتي المرحلة الإعدادية، أو لنقل بمسمى الوزارة الألمانية المرحلة الثانوية الأولي. جدير بالذكر أن الولوج إلى المرحلة الثانوية يتم من خلال عملية توجيه بيداغوجي مبني على النتائج التي حصل عليها التلميذ في الفصل الخامس

---

(١) انظر في هذا الصدد:

Alfred Seiferlein: Ethikunterricht. Religionsp?dagogische Studien zum ausserordentlichen Schulfach. Vandenhoeck & Ruprecht 2000.

Volker Pfeifer: Didaktik des Ethikunterrichts. Wie l?sst sich Moral lehren und lernen?, Kohlhammer, Stuttgart 2008.

(٢) http://de.statista.com/statistik/daten/studie/1321/umfrage/anzahl-der-schueler-an-allgemein-bildenden-schulen 23/10/2013 17h30mn.

والسادس من التعليم الأساسي، فيتم توجيهه إما إلى المدرسة العلمية: Gymnasium، أو المدرسة العملية: Realeschule، أو المدرسة الأساسية: Hauptschule.

وباختصار غير مخل بمقصد البحث نشير إلى أن المدرسة الأساسية هي في الأصل ذات طبيعة مهنية؛ أي: أنها توجه مهني يحتضن التلاميذ الذين لن يستطيعوا بحكم النتائج التي حصلوا عليها الولوج لأي من النموذجين الآخرين؛ أي: المدرسة العلمية والمدرسة العملية. إن التلاميذ الذين يتخرجون من هذه المؤسسات موجهون بالأساس إلى سوق العمل في المجالات التي اختاروها بتعاون وتوجيه من طرف أجهزة بيداغوجية وشركات وطنية محتاجة لليد العاملة.

أما فيما يخص المدرسة العملية Realschule فهي مدرسة يهدف منهاجها التعليمي الربط بين المعرفة النظرية والتطبيقية وتوجه التلاميذ لمختلف التخصصات سواء ذات طبيعة علمية دقيقة أو علوم إنسانية. ويلج التلاميذ هذه المؤسسة بداية من الفصل الخامس وفي بعض الحالات بداية من الفصل السابع حسب النظام السائد في كل فيدرالية، وتنتهي بالمستوى العاشر. ويمنح التلميذ شهادة التعليم المتوسط اعترافًا بجهوده التحصيلية، وتخوله هذه الشهادة الانتقال إلى المرحلة الثانوية الثانية والتي تنتهي بنيل شهادة التعليم الثانوي. وغالبًا ما يتوجه الطلبة المتخرجين من هذه المؤسسات إلى المدارس العليا للهندسة أو التقنيات.

أما المدرسة الثانوية المسماة Gymnasium فهي أكثر عمقًا، وتعادل عندنا ما يسمى بالباكالوريا أو الثانوية العامة تقريبا، وهي بوابة التعليم العالي لمختلف الجامعات الألمانية، ويجمع هذا النمط من المدارس المرحلة الثانوية الأولى والثانية بدون مراحل انتقالية، ويختلف تنظيمها من ولاية لأخرى. فهي إما مرحلتين من الصف الخامس إلى الصف العاشر ثم من الصف الحادي عشر إلى الثالث عشر، أو أنها ثلاث مراحل: مرحلة أولى تمتد فيها الدراسة ثلاث سنوات، ومتوسطة ثلاث سنوات، وعليا سنتين أو ثلاث سنوات. وتنتهي بالحصول على شهادة الباكالوريا أو ما يسمى عندهم بـ Abitur. وهناك نوع رابع يسمى Gesamtschule أو المدرسة العامة أو الشاملة، وهذا النوع لم يتم تعميمه ولم يلق نجاحًا كبيرًا، وليس له مقابل ربما في أي بلدٍ، لذلك نتجاوز الحديث عنه.

التعليم الجامعي والتكوين المستمر:

أما التعليم العالي فقد ارتبط اسم مدينة هايدلبرغ Heidlberg باسم أقدم جامعة في ألمانيا إذ تم تأسيسها سنة ١٢٨٦م وبعدها تناسلت الجامعات في ألمانيا إلى أن بلغت حدود ٤٢٧ مؤسسة للتعليم العالي منها: ١٠٨ جامعة، ٦ مدارس عليا للبيداغوجيا، ١٧ مدرسة عليا للدراسات اللاهوتية، ٥٢ مدرسة عليا للفنون، ٢١٥ مؤسسة عليا متخصصة علمية، ٢٩ مدرسة عليا لعلوم الإدارة(١). تغطي مؤسسات التعليم العالي في ألمانيا جميع

(١) http://de.wikipedia.org/wiki/Liste_deutscher_Hochschulen. 23/09/2013 22h29mn.

التخصصات العلمية وشتى الحقول المعرفية وبأداء عالي من الحرفية والدقة العلمية والمنهجية وروح الإبداع. ويرفع المجتمع الصناعي الألماني تحديات كبرى أمام الجامعات إذ إن عليها أن تؤدي وظيفة الإبداع والابتكار العلمي المستمر لمسايرة التقدم والقدرة على المنافسة العلمية عالميًّا .

أما عن أهداف مؤسسات التعليم العالي فهي بالأساس إنتاج المعرفة الجديدة والابتكارات العلمية وتكوين الطلبة والباحثين في مختلف الحقول المعرفية، ويضم التعليم العالي في ألمانيا ما يناهز المليونين ونصف من الطلبة الحاصلين على شهادة الباكالوريا، أما عدد المتخرجين من مختلف الأسلاك فقد بلغ سنة ٢٠١٢م ما يناهز ٤٠٠,٠٠٠ متخرج(١). أما عدد شهادات التأهيل الجامعي في ٢٠١٢م فقد بلغ حوالي ١٦٤٦ تأهيل، ويبلغ عدد أساتذة التعليم العالي ٤٢٩٢٤ أستاذ أما عموم من يشتغل في هذا القطاع فقد تجاوز ٦٣٩٦٢٩ سنة ٢٠١٢م بمختلف الجامعات الألمانية(٢).

هناك قطاع تكويني آخر مهم في ألمانيا وهو ما يسمى بالتكوين المستمر، وينظر إليه كقطاع مستقل له مؤسساته ورؤيته واستراتيجيته. ويلامس كل أشكال التكوين في مختلف المناحي العلمية، ويضم كذلك كل أشكال التكوين غير المهيكل وكذا

(١) https://www.destatis.de/DE/ZahlenFakten/GesellschaftStaat/BildungForschungKultur/Hochschulen/Aktuell.html 24/09/2013.

(٢) https://www.destatis.de/DE/ZahlenFakten/GesellschaftStaat/BildungForschungKultur/Hochschulen/Tabellen/ PersonalHochschulen.htm. 24/09/2013. 09h22mn.

المنتظم والتابع للمؤسسات الحكومية وغير الحكومية. وفلسفته تنطلق من مبدأ ما يسمى بـ التكوين مدى الحياة - ويتم في أمكنة متنوعة كالمكتبات الموزعة في البلاد، والمدارس العليا الشعبية التي تتجاوز ألف مؤسسة على صعيد ألمانيا، ومراكز التكوين التابعة للكنائس أو للنقابات أو للبلديات أو للمؤسسات الصناعية الوطنية أو الخاصة، كما تساهم فيه مؤسسات التعليم العالي إضافة إلى ما يعرف بثانويات الليل.

وفي الآونة الأخيرة عرف ما يسمى بالتعلم الإلكتروني أو التعليم عن بعد E.Lerning تقدمًا ونموًّا متزايدًا. كل ذلك لمواكبة التغيرات والتطورات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية العالمية[(١)].

إضافة إلى القطاع العام هناك كذلك قطاع خاص لا ينافس القطاع العام ولا يرقى إلى مستواه.

أما من جهة المتدخلين المؤثرين في قطاع التعليم فهناك ثلاث جهات متدخلة:

• **أولًا**: الدولة والحكومات الفدرالية، البلديات، مؤسسات التعاون الفدرالي، وزارة الثقافة، ومؤسسات ما يسمى بالمؤتمرات العلمية.

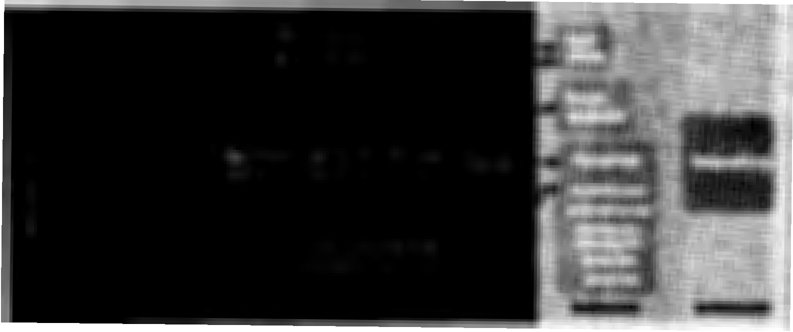
---

(١) للتوسع انظر:
Deutsches Institut für Erwachsenenbildung, DIE (Hrsg.): Trends der Weiterbildung: DIE-Trendanalyse 2010. Bonn 2010.

• **ثانيًا**: المنظمات والهيئات غير الحكومية، مؤتمر عمداء مؤسسات التعليم العالي HRK، المعهد الألماني للاقتصاد، نقابة التربية والتعليم CEW وغيرها من المؤسسات.

• **ثالثًا**: مؤسسات الدولة ذات الطابع السياسي خصوصا المجلس العلمي أو ما كان يسمى قديمًا بمجلس التكوين.

هيكلة النظام التعليمي في ألمانيا[١]:



وتجدر الإشارة إلى أن هناك جامعة واحدة بألمانيا تدرس بالمراسلة وهي جامعة Hagen في منطقة نوردغاين فستفالن Nordrhein Westfalen، وتعتبر أكبر عارض لهذا النوع من التدريس إذ بلغ عدد طلابها حوالي ٨٠ ألف طالب في بداية ٢٠١٢م. كما أن هناك جامعات أخرى بدأت تنحى هذا المنحى ولا تشترط الحضور خصوصًا بعد ما أصبحت وسائل التواصل المختلفة تتيح إمكانية التعلم عن بعد، وكذا إمكانية التواصل

(١) http://de.wikipedia.org/wiki/Bildungssystem_in_Deutschland. 24/09/2013. 10h12mn.

المباشر بطرق متنوعة مع الباحثين والأساتذة والمختصين والمعاهد[1].

ونضيف إلى ما سبق لطيفة مفادها أن ألمانيا تتوفر على ما يسمى بالقانون الاتحادي لتشجيع الدراسة، والذي يخول للطلبة المعوزين حق الحصول على دعم الدولة لإتمام دراستهم، ويتولى تنفيذ هذا القانون قرابة ٦٥ هيئة طلابية تابعة للفدراليات المختلفة، زد على ذلك أن الطلبة منضوون تحت اتحاد الهيئات الطلابية الألمانية، ويعمل هذا الاتحاد على تقديم خدمات للطلبة غير الألمان كذلك.

وفيما يلي جدول خاص بعدد الباحثين في بعض المجالات والذين همهم الأول هو البحث العلمي والتطوير[2]:

---

(١) للاطلاع على التفاصيل انظر موقع الجامعة:

http://www.fernuni-hagen.de/universitaet/profil/studierende/index.shtml. 10h:30mn.

(٢) https://www.destatis.de/DE/ZahlenFakten/GesellschaftStaat/BildungForschungKultur/ForschungEntwicklung/Tabellen/FuEPersonalBundeslaenderSektoren.html. 24/09/2010. 16h:15mn.

Berichtsjahr	Staat und private Institu ohne Erwerbs	Hoch	Wirt	Ins
1989	60270	69667	296510	426446
1991	90711	103864	321756	516331
1992			306925	
1993	71363		293774	
1994	72825		284380	
1995	75148	100674	283316	459138
1996	74725	102160	276794	453679
1997	73495	100646	286270	460411
1998	73369	100080	288090	461539
1999	71435	101471	306693	479599
2000	71454	100790	312490	484734
2001	71906	101443	307257	480606
2002	72690	104714	302600	480004
2003	73867	100594	298072	472533
2004	76088	96092	298549	470729
2005	76254	94522	304502	475278
2006	78357	97433	312145	487935
2007	80644	103953	321853	506450
2008	83066	106712	332909	522687
2009	86633	115441	332491	534565
2010	90531	120784	337211	548526
2011	93663	123910	357129	574701

نتائج الفصل

خلاصة القول أن النظام التعليمي الألماني:

- ينبني بكل مراحله على رؤية فلسفية شمولية.
- هناك أجرأة واضحة للأهداف.
- يتوفر على البنية التحتية القادرة على تحقيق الأهداف الاستراتيجية القريبة والبعيدة المدى.
- يستثمر بشكل واضح الرأسمال البشري لتحقيق قدرة تنافسية عالية.
- يوجد ارتباط متين بين التعليم ومحيطه الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.
- يستحضر بشكل قوي الإبداع والابتكار والتجديد.
- يعتمد على مؤسسات مجهزة ماديًّا وبشريًّا ومنفتحة على العالم الخارجي.

الفصل الثالث

النهضة الألمانية في بعدها الاقتصادي السياسي

مقدمة

مفهوم النهضة هو مفهوم شامل يحيل على كل التطورات والتغيرات الإيجابية والتحولات الجذرية، التي عرفها مجتمعٌ ما، وذلك على جميع المستويات. أما النهضة الاقتصادية فكما يدل عليها اسمها، فتشير إلى طفرة أوقفزة نوعية عرفها أو حققها اقتصاد بلد معين. طبعًا حدوثها لا يأتي من فراغ، وإنما هي نتيجة لجهود جبارة وإصلاحات تشمل العديد من الميادين، بالإضافة إلى قرارات مصيرية وشجاعة وبرامج مدروسة، والأهم من هذا وذاك، هي نتيجة لإرادة حقيقية وجادة في التغيير.

ألمانيا عانت طوال تاريخها من مشاكل عديدة، وخاضت حربين عالميتين متتاليتين، هذا بالإضافة إلى الغزو الذي شنه عليها نابليون والاستعمار الذي نتج عنه، ناهيك عن الأزمات المتكررة، التي مرت بها، فكانت دومًا تخرج منتصرة، حتى ولو هزمت، والدليل على ذلك العصر الذهبي والازدهار الاقتصادي الذي

عاشه البلد بعد الحرب العالمية الثانية، هذا العصر الذي أطلق عليه مسمى «المعجزة الألمانية».

فلنلق نظرة إذًا على هذه الدولة العظيمة بمنجزاتها وتاريخها العريق حتى نتمكن من فهم مقدار المعاناة والمشاكل، التي عانى منها شعب هذا البلد، وكيف استطاع بعزيمته وإصراره الشديدين التغلب على كل هذه العقبات والمعوقات.

سنختار في دراستنا هذه، القرن التاسع عشر كنقطة انطلاق، لأن هذا القرن عرف ميلاد أول ثورة صناعية، وفيه أخذت الآلة مكانها في المصانع وفي حياة الإنسان بشكل عام، فكانت تلك هي البداية، بداية عهد جديد برؤية جديدة وأفكار مختلفة. صفحة جديدة هي إذًا تلك التي كتبت في تاريخ البشرية ككل، مشكلة بذلك نقطة تحول في تاريخها على العموم[١]:

---

(١) النص التالي، الذي يشمل المعوقات والعقبات التي اعترضت طريق التصنيع في القرن التاسع عشر هو نص مترجم بالكامل. نسخة من النص الأصلي موجود في الملحق أ، انظر:

< http://www.lsg.musin.de/geschichte/geschichte/lkg/hemmende_faktoren_der_industrial.htm > 20/07/2013. 15h30.

المبحث الأول

عقبات التصنيع وإجراءات التجاوز في القرن التاسع عشر

١ ـ العقبات التي اعترضت عملية التصنيع في ألمانيا في القرن التاسع عشر:

١ ـ ١ ـ العوامل الجغرافية:

أ ـ بخلاف إنجلترا فألمانيا لا تطل على البحر إلا من جهة واحدة، جهة الشمال، بالإضافة إلى توفرها على عدد قليل من الموانئ في هذه المنطقة، مما لم يساعد على تكوين أسطول بحري تجاري تستطيع الوصول به إلى ما وراء البحار. هذا العامل تسبب أيضًا في حرمانها من الوصول إلى المستعمرات، والتي كانت لا محالة ستحصل من خلالها على المواد الأولية وستستعملها كأسواق لتصريف منتجاتها.

ب ـ صعوبة نقل المواد الخام إلى الأماكن (المصانع) التي تحتاج إليها: الثروات المعدنية، كالفحم والمعادن الخام لا

تتواجد في منطقة واحدة، ونظرًا لعدم توفر بنية تحتية جيدة، فقد تعذر نقلهما من مكان إلى آخر.

ت ـ يتميز المناخ في فصل الصيف في ألمانيا، بخلاف المناخ في الجارة إنجلترا، بقاريته الشديدة، مما لم يسمح بتوفر بيئة صالحة لصناعة صوف مربحة. فالقطاع الفلاحي في ألمانيا استطاع أن يغطي الحاجيات الغذائية للمواطنين، مما حال دون التفكير في تغيير النشاط الفلاحي والتوجه نحو الإنتاج الصناعي. أما في إنجلترا فالوضع كان مختلفًا، فعدم تحقيق الاكتفاء الذاتي في المجال الفلاحي اضطر الفلاحين لمزاولة النشاط الصناعي حتى يتمكنوا من تغطية النقص الحاصل وتوفير لقمة العيش التي تضمن لهم البقاء على قيد الحياة.

١ ـ ٢ ـ النمو السكاني:

النمو السكاني لم يكن بالحجم الذي كان عليه في إنجلترا، لهذا السبب لم يكن هناك طلب كبير، وبالتالي لم تكن هناك أيضًا حاجة ماسة لتغيير طرق الإنتاج في شكل تجزيء العمل في المجال الصناعي.

١ ـ ٣ ـ التطورات التاريخية في ألمانيا:

أ ـ كانت ألمانيا من بين الدول التي استهدفتها الحروب التي قادها نابليون في أوروبا بين السنتين ١٧٩٥م و١٨١٤م، فذاقت بذلك مرارة الحرب وويلاتها وخضعت لحكم الاستعمار. اضطرت ألمانيا لدفع الجزية، وأرغمت على إرسال جنودها

لمساعدة المستعمر في خوض معاركه الدامية. وشكل الحصار الذي فرض على القارة ككل بين السنتين ١٨٠٧م و١٨١٢م عائقًا في وجه التطور الاقتصادي الألماني. فقد تسبب هذا الاستعمار بشكل عام في خسائر مادية وبشرية جسيمة.

ب ـ كانت الطبقة الحاكمة آنذاك تميل إلى إحياء عهود قديمة تعود إلى سنة ١٧٨٩م، وتطبيق الأساليب التي كانت تتميز بها هذه الحقبة، بما في ذلك طرق تسيير الاقتصاد وأساليب التعايش الاجتماعي. كان تخوف أصحاب النفوذ والنبلاء، الذين كانوا يشكلون في ذلك الوقت جزءًا من السلطة الحاكمة، من كل ما هو جديد هو السبب في تعطيل وفرملة النمو الاقتصادي.

١ ـ ٤ ـ الظروف السياسية:

كانت ألمانيا تتكون من ٣٩ دويلة مستقلة بذاتها. وكان لكل دويلة من هذه الدويلات سياستها الاقتصادية الخاصة ونظامها الجمركي، أما بالنسبة للبنية التحتية الطرقية فقد كانت رديئة وغير ملائمة. ولم يكن بالإمكان تكوين سوق موحدة. إذ إن أسواق بيع السلع كان عددها محدودًا، كما أن الكمية التي يتم تصديرها من المنتجات إلى أقاصي البلاد كان ثمنها جد باهظ نظرا لارتفاع تكاليف النقل.

١ ـ ٥ البنيات الاجتماعية:

تميزت البنية الاجتماعية بما يلي:

أ ـ الطبقية: كانت الطبقية تطبع أسلوب العيش في ألمانيا

في تلك الحقبة الزمنية، استمر هذا الوضع حتى منتصف القرن التاسع عشر.

ب ـ الفكر المحافظ المتسلط: كانت نظرة الأمراء لمسألة التصنيع نظرة محافظة ومتحفظة، فلم يكن هناك تشجيع من طرف الدولة، بل العكس، إذ وضعت العديد من العراقيل أمام تكوين الشركات المساهمة مثلًا. واستمر هذا الحظر حتى سنة ١٨٦٧م. زد على ذلك أن استغلال الثروات المعدنية كان يتم فقط بترخيص من الدولة، كما كان لديها الحق في الاستيلاء على الأراضي إذا ثبت وجود ثروات معدنية بباطنها.

ت ـ انعدام روح المغامرة وإهمال العلوم الطبيعية: لم يكن لدى طبقة الأغنياء والنبلاء أي استعداد للاستثمار في التجارة والصناعة. أما النبلاء في بايرن (Bayern) فلم يكن مسموحًا لهم بالمشاركة بشركات المساهمة. واستمر هذا الوضع حتى عام ١٩٥٧م. كان الاعتقاد السائد آنذاك هو كون الاستثمار في المجال الفلاحي والعقار مضمون وغير محفوف بالمخاطر. هذه الخشية وهذا الخوف من كل ما له علاقة بالمغامرة وسلك الطريق المجهول شكل عائقًا كبيرًا في وجه التنمية. هذه الأخيرة عانت أيضًا من كون التعليم كان موجهًا بشكل أساسي في اتجاه العلوم الإنسانية وأهمل العلوم الطبيعية.

ث ـ تأثير القوى الاقتصادية التقليدية: استطاع التأثير القوي الذي كانت تتمتع به أنظمة اتحادات الحرفيين، التي كانت لا تزال

موجودة حتى ذلك الوقت، أن يعرقل مسيرة التنمية في العديد من مجالات الإنتاج المرتكزة على الصناعة اليدوية. فقد كان الجو السائد آنذاك معاديًا لكل ماله علاقة بالابتكار والتجديد. ولقد استمر نظام اتحاد الحرفيين في الوجود في بايرن (Bayern) إلى غاية عام ١٨٥٩م.

ج ـ الدور السلبي للكنيسة: كان للكنيسة الكاثوليكية هي الأخرى تأثير قوي في ألمانيا دام حتى مطلع القرن التاسع عشر. فالدين والدولة كانا يشكلان عنصرًا واحدًا. ولقد ركزت الكنيسة كل جهودها لإعاقة وفرملة مسيرة التنمية، وذلك لعدم استطاعتها التحكم في طبقة العمال الناشئة.

ح ـ فلسفة التنوير: مفهوم التنوير في ألمانيا لم يكن مماثلًا لنظيره في إنجلترا. ففي ألمانيا حرص أصحاب القرار على تقديم مفهوم يقوم على شرح وإيضاح المبادئ والأسس التي يقوم عليها النظام السائد؛ أي: نظام الحكم المطلق. وبهذا تميز هذا المفهوم عن ذاك الذي كان سائدًا في إنجلترا، هذا الأخير طبعته مفاهيم فلسفية ترتكز على أسس علمية وفكرية.

١ ـ ٦ ـ عدم توفر رؤوس الأموال في ألمانيا:

كانت ألمانيا حتى أواخر القرن التاسع عشر بلدًا فلاحيًّا بالدرجة الأولى، فالنقص الكبير الذي كانت تعاني منه البلاد في رؤوس الأموال صعب عملية الاستثمار في المجال الصناعي.

١ ـ ٧ ـ المنافسة البريطانية:

شكل وجود منافسة جد قوية من طرف بريطانيا، خصوصًا في مجال صناعة النسيج وصناعة الحديد والصلب عائقًا أمام المسيرة التنموية في ألمانيا، وأخر وصولها إلى صفوف الدول الصناعية. لهذا السبب لم تبدأ الصناعة بالنشوء في ألمانيا إلا بحلول سنة ١٨٥٠م. أما فيما يخص الثورة الصناعية، فلا يمكن الحديث عنها إلا بعد توحد ألمانيا سنة ١٨٧٠م.

عانت ألمانيا إذًا من صعوبات وتحديات كثيرة، ووضعت في طريق تنميتها العديد من العوائق والحواجز، والبعض منها مصدره ألمانيا نفسها. هذا البلد الجدير بالتقدير والاحترام لم يولد ليجد نفسه في قمة التقدم والرقي، بل كافح كفاحًا مريرًا، وعمل شرفاؤه على إزالة كل العقبات والحواجز، والنهوض بالبلد والسير به إلى الأمام حتى تبوأ المرتبة التي يستحقها والمكانة المرموقة التي تليق به. فلننظر الآن كيف استطاع هذا البلد التغلب على كل هذه التحديات:

٢ ـ في استراتيجيات التجاوز: كيف تغلبت ألمانيا على معيقات النهضة:

ركز الألمان في البداية جهودهم في مواجهة أهم التحديات والتي ترتبط بأصعب المجالات، واتخذت ألمانيا في هذا الإطار قرارات جريئة شملت الجغرافيا والتاريخ والمؤسسات والسياسة والاقتصاد.

٢ ـ ١ ـ في تجاوز العوامل الجغرافية:

بصنع القطار سنة ١٨٥٣م حلت مشكلة النقل، التي كانت تعاني منها ألمانيا. وبحلول سنة ١٨٧٠م اكتمل بناء شبكة السكك الحديدية، التي تربط كل المراكز الصناعية بألمانيا. بالإضافة إلى ذلك تم توسيع شبكة النقل البري وتحسينها، وأيضًا توسيع شبكة قنوات النقل المائي وتطويرها.

٢ ـ ٢ ـ قرارات أساسية لتجاوز العوامل التاريخية:

أ ـ بعد التخلص من التبعية للكنيسة سنة ١٨٠٣م، فقدت هذه الأخيرة نفوذها وتأثيرها على المجتمع والدولة. وأصبحت الدولة والكنيسة عنصرين منفصلين تمامًا.

ب ـ في سنة ١٨١٥م انتهت الحروب النابليونية بما سمي بمجزرة لايبتسش (Leipzig).

٢ ـ ٣ ـ إجراءات تجاوز العوامل السياسية:

أ ـ أزيلت الحواجز الجمركية بشكل تدريجي في القرن التاسع عشر. وفي سنة ١٨٠٧م قامت بايرن (Bayern) بإزالة الحواجز الجمركية الداخلية، حتى يتم ربط مناطق النفوذ الجديدة مع بعضها البعض على المستويين الاقتصادي والسياسي. نفس النهج نهجته بعد ذلك برويسن (Preuêen) سنة ١٨١٨م، واضطرت في نفس الوقت إلى تقبل واقع انقسام منطقة نفوذها إلى منطقتين اقتصاديتين، منطقة شرقية وأخرى غربية، هذا الانقسام الذي

تسبب فيه وجود إقليمي هانوفر (Hannover) وكورهسن (Kurhessen) بين المنطقتين.

ب ـ أقيم عدد محدود من الاتحادات الجمركية سنة ١٨٢٨م، رغم رفض متنش (Metternich) لهذه الفكرة ووقوفه ضدها. في سنة ١٨٣٤م وبمبادرة من وزير مالية برويسن (Preuêen) موتس (Motz) تم توحيد هذه الاتحادات في اتحاد واحد أطلق عليه اسم الاتحاد الجمركي الألماني تحت قيادة برويسن (Preuêen). كان ذلك بمثابة الخطوة الأولى في طريق الوحدة السياسية وفي طريق التصنيع. أما النمسا فلم يتم إدماجها في الاتحاد الجمركي الألماني.

ت ـ سنة ١٨٧١م شكلت نقطة تحول جذري في المشهد السياسي الألماني. إذ في هذه السنة تم تأسيس الدولة الألمانية أو ما يسمى بالغايش (الرايخ) الألماني (Das Deutsche Reich) بقيادة بِسمارك (Bismarck).

٢ ـ ٤ ـ إجراءات لتجاوز العوامل الاجتماعية:

بمرسوم أكتوبر الذي صدر سنة ١٨٠٧م في المناطق الواقعة يسار الراين تم تحرير الفلاحين، وإلغاء العبودية وضمان حرية الفرد والملكية، والحق في الشغل والمساواة القانونية. في نفس الوقت تم الإقرار بحق الحرية في ممارسة المهنة؛ أي: أن لكل فرد من أفراد المجتمع الحق مبدئيًا في مزاولة المهنة التي اختارها

لنفسه. حسب قانون الضرائب لسنة ١٨١٠م في بروين (Preuêen) يكفي امتلاك سند ضريبي على سبيل المثال لمزاولة المهنة المرغوب فيها. بهذا تم القضاء على اتحاد الحرفيين وساد جو المنافسة بين المنتجين. إن الحرية في ممارسة المهنة كقانون لم يصبح ساري المفعول على صعيد الدولة الألمانية ككل إلا في سنة ١٨٧٢م.

لم يتم القضاء بشكل نهائي على النظام الإقطاعي بألمانيا إلا في حدود منتصف القرن التاسع عشر، وشيئًا فشيئًا تم التخلص أيضًا من التوجه الفكري الذي يتبنى الهيمنة الذكورية كمبدأ. والجدير بالذكر في هذا الخصوص هو ظهور طبقة طموحة من الشعب، نما الإحساس لديها بأهمية الكسب، فعملت على تحقيق الأرباح مما جعلها تتجه إلى الحفاظ على مكتسباتها وتحقيق أكبر قدر ممكن من هذه المكاسب، فزاد بذلك نشاطها في مجالي الصناعة والتجارة.

٢ ـ ٥ ـ إجراءات للتغلب على العوامل الفلاحية:

في بداية القرن التاسع عشر تمت عقلنة طرق استغلال الأراضي الزراعية في ألمانيا. فبدل اتباع نظام الدورة الثلاثية في زراعة الأرض أصبحت الفلاحة تعتمد طريقة تغيير الثمار، وباتت البطاطس تشكل العنصر الأساسي في الغذاء لدى البشر والحيوان على السواء. أما تربية المواشي فقد أصبحت تتم في زرائب

مخصصة لهذا الغرض. وتم استخدام الأسمدة الصناعية المخترعة حديثا، وبعد الإصلاح الذي عرفه قانون المراعي التعاوني، لم يعد الفلاح مرغمًا على زرع الأرض بنوع معين من البذور وبطريقة تسلسلية معينة كما كان في السابق. واتخذ قرار ضم الأراضي التابعة للبلديات للأراضي الزراعية، وتم إنشاء تعاونيات البيع والسلف (كالغايف أيزن (Raiffeisen) مثلًا) ولقد ساهمت بشكل أساسي وفعال في تحديث وعصرنة مؤسسات الإنتاج الفلاحي. وعلى العموم أصبح القطاع الفلاحي يحظى بمكانة خاصة، حيث باتت تضخ رؤوس أموال ضخمة في هذا القطاع بغرض الاستثمار فيه، كما أصبحت مؤسساته تدار بطريقة تهدف إلى توجهيه بشكل أكبر باتجاه السوق وباتجاه تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح.

سبقت الإشارة إلى مسألة الجمارك كوسيلة من الوسائل التي لعبت دورًا مهمًّا في مسيرة النهضة التنموية الألمانية. وبشكلٍ عام كانت السياسة التجارية للبلاد محل نقاش وجدال دام طوال القرن التاسع عشر واستمر حتى القرن العشرين، وتحديدًا حتى مطلع السبعينات، حيث بدأت هيمنة (الأحرار الجدد) مؤيدي سياسة الانفتاح، تزداد بشكل أكبر فأكبر، لتفرض سيطرتها الكلية والتامة بانهيار النظام الاشتراكي (في حدود سنة ١٩٩٠م). هذا لا يعني الاختفاء التام للمعارضة، فما زالت

هناك طبقة معتدلة تكتفي بالنقد في الخفاء، خصوصًا بعد أزمة ٢٠٠٨م[1].

ونظرًا للأهمية البالغة لهذا الموضوع ارتأينا أن نخصص له حيزًا في دراستنا هذه. وسيكون محور النقطة الموالية.

---

(١) تتخلل المبحث الثاني نصوص عديدة مترجمة، تم وضع نسخ أصلية لكل منها في شكل فقرات في الملحق ب. فيما يخص المصدر الذي أخذت منه جميع هذه النصوص فعنوانه كالتالي:

Heinrich Bortis, <http://www.unifr.ch/withe/assets/files/Bachelor/Wirtschaftsgeschichte/Wige_Rahmenbedingungen.pdf> (20/07/2013).

نص هذه الفقرة الأصلي هو أيضًا من نفس المصدر، ص١٩.

المبحث الثاني

السياسة التجارية بين الانغلاق والانفتاح

١ ـ دوافع ومبررات التيار المؤيد لنهج سياسة الانفتاح:

التخصص في مجال معين هو وسيلة فعالة لتخفيض تكاليف الإنتاج؛ أي: بفضل هذه الوسيلة يمكننا تحقيق ميزة تنافسية جد مهمة تضمن لنا تصريف منتجاتنا حتى خارج البلاد. فبازدياد العائدات وتضاعف الأرباح تتسع أيضًا رقعة الاستثمار في ميادين التخصص هذه، مما يؤدي إلى انخفاض أكبر في التكاليف، وبالتالي الزيادة في القدرة التنافسية. والنتيجة الحتمية لهذا كله هي ارتفاع القدرة الشرائية للمواطنين، وانخفاض ملموس في مستوى البطالة، مما يعني باختصار شديد نموًّا اقتصاديًّا وتحسنًا كبيرًا في المستوى المعيشي.

إن خوض غمار المنافسة على الصعيد العالمي ليس بالشيء الهين، ومصير المنتجات يحدده عاملان أساسيان هما: ثمن البيع، وجودة المنتوج. أما تخفيض الأسعار فمرتبط كما سبق الذكر بقيمة التكاليف، وتخفيض التكاليف مرتبط هو الآخر وإلى

حد كبير بتحسين أساليب وطرق الإنتاج والتجديد المستمرين، هذا يعني أن الاستمرارية في السوق رهينة بالقدرة على مسايرة العصر ومتطلباته المتغيرة باستمرار، والعمل على تقديم منتجات جديدة بشكل دائم. إذًا فالمنافسة تشجع على الابتكار، إن لم نقل أنها هي الدافع الرئيسي وراءه، وبالتالي يمكن اعتبارها عاملًا هامًا وأساسيًا بالنسبة للتقدم التكنولوجي. وهذا بالضبط ما تؤمن به الفئة التي تؤيد مبدأ التجارة الحرة والانفتاح على الأسواق الخارجية، كما أنها تؤكد وتركز على كون نهج هذه السياسة له تأثير مباشر وجد إيجابي على تحسين مستوى المعيشة في المجتمع ككل[١].

إن التجارة العالمية لا تعود فقط على أصحابها بأرباح ثابتة، بل الأمر يتعدى ذلك، إذ تساهم في ازدياد معدلات النمو الاقتصادي، وتحسين المستوى المعيشي للمشاركين في هذه العملية وذلك عن طريق التقدم التكنولوجي[٢].

هذه الحجج والمبررات تضمنت أيضًا فكرة كون تحسين المستوى المعيشي غير مرتبط بوجود مستعمرات، إذ إن كل ما يحتاجه المرء لتحقيق ذلك هو التجارة الحرة.

أما الفكرة الثانية، والتي لا تقل أهمية عن سابقتها، فهي كون معارضة مبدأ التجارة الحرة هو تصرف لا أخلاقي، لأن في

---

(١) للمقارنة يمكن الرجوع إلى النص الأصلي من نفس المصدر، ص١٩ ـ ٢٠.

(٢) نفس المصدر، ص٢٠.

معارضته مساهمة في انتشار البطالة. هذه الفكرة يعود أصلها إلى القانون الزايشي (Saysches Gesetz) الذي يقول: بأن كل عرض إلا وباستطاعته خلق الطلب الخاص به: فعند تصدير إنجلترا لمنتجاتها النسيجية إلى الصين مثلًا، فهذا سيخلق فرصًا للشغل في كلا البلدين، لأن الصين سيصبح بإمكانها هي أيضًا تصدير الشاي أو منتجات أخرى إلى إنجلترا، لكن رفض الصين لممارسة التجارة الخارجية بحجة كونها ليست بحاجة للمنتجات الأجنبية، سيؤثر بالسلب على سوق الشغل في إنجلترا، وسيتسبب في عدم خلق فرص للشغل في الصين. إن التجارة الخارجية تشكل إذًا عاملًا إيجابيًّا بالنسبة للبلدين معًا[1].

كما أن خلق مناطق اقتصادية كبرى (الاتحاد الأوروبي مثلًا) يرتكز أيضًا على الفكرة التحررية للتجارة الحرة. والعولمة هي الأخرى تتجه بهذا الاتجاه. ولقد سبق وأن أدرجنا وبتفصيل ما للتجارة الحرة وللمناطق الاقتصادية الكبرى من إيجابيات، وأنها ترفع من قوة الديناميكية التكنولوجية وتدفع بالاقتصاد إلى الأمام وتساهم أيضًا في تحسين المستوى المعيشي.

إلا أن التطورات السلبية المصحوبة بالأزمات التي عاشتها أوروبا في سنة ٢٠١١م هي في ذاتها إشارة دالة على وجود خلل ما في النظام ككل؛ فمعدلات البطالة حققت في إسبانيا أرقامًا قياسية (٤,٧ مليون عاطل عن العمل، معظمهم مرغم على ذلك؛

(١) نفس المصدر، ص٢٠.

وهو رقم يشكل ٢٢ في المائة من الشغيلة المحتملة)[١].

وإلى جانب التجارة الحرة بمفهومها العام، هناك أيضًا التجارة الحرة القومية، التي كان موظف الدولة الإنجليزي هيوم (J.D. Hume) أحد مطوريها في حدود سنة ١٨٤٠م. فإنجلترا كان عليها ممارسة التجارة الحرة، وفي نفس الوقت يجب عليها مراعاة مسألة أنه يجب عليها استيراد المنتجات الفلاحية وتصدير الصناعية منها. وخطة كهذه يفترض أن تساهم في توجيه اقتصاديات الدول الأخرى نحو التخصص في إنتاج المنتجات الفلاحية (وبعض المواد الأولية الأخرى، المواد الخام بالدرجة الأولى)، وبهذا تضمن إنجلترا المحافظة على تفوقها الصناعي بشكل دائم[٢].

وبتطبيق التجارة الحرة القومية هذه، ستشكل المستعمرات والمناطق التابعة عاملًا إيجابيًّا بالنسبة للاقتصاد الإنجليزي. وبإلغاء الرسوم الجمركية على الحبوب سنة ١٨٤٦م خطت إنجلترا أول خطوة في اتجاه إقامة منطقة اقتصادية كبرى. فالمستعمرات والمناطق التابعة لإنجلترا عليها تسليم المنتجات الأولية، ومن ضمنها المنتجات الفلاحية؛ هذه المواد والمنتجات تتم معالجتها في إنجلترا، وبعد إتمام هذه العملية تقوم هذه الأخيرة بتصدير المنتجات الصناعية إلى المستعمرات والمناطق التابعة لها[٣].

---

(١) نفس المصدر، ص٢٠ ـ ٢١.

(٢) نفس المصدر، ص٢١.

(٣) نفس المصدر، ص٢١.

إن الإنتاج بكميات كبيرة وما ينتج عن ذلك من انخفاض في التكاليف؛ يعني: عدم إتاحة الفرصة للمناطق التابعة لإنجلترا لإقامة صناعة على أراضيها (فريدرش لِست (Friedrich List) أدرك هذه الحقيقة!). وبفضل المستعمرات والمناطق التابعة لها، استطاعت إنجلترا تكوين منطقة اقتصادية شبه مستقلة اقتصاديًّا. هذا ما ضمن لها حياة مريحة، لأنها أصبحت بذلك تتوفر على أسواق لتصريف منتجاتها الصناعية وأخرى لجلب ما تحتاج إليه من مواد أولية، وخصوصا المواد الخام والمنتجات الفلاحية. إذن؛ فالدور الذي أصبح على المستعمرات لعبه هو عبارة عن دور وظيفي مزدوج، يتلخص في كون هذه الأخيرة مجرد محطات تسويقية لجلب المواد الأولية وتصريف المنتجات[١].

وعند نهاية القرن التاسع عشر أدت سياسة التجارة الحرة القومية إلى تشكيل ما يسمى بالتفضيلية الاستعمارية أو الإمبريالية؛ وفكرة النظام التفضيلي الإمبريالي هذه هي فكرة جاء بها السياسي الإنجليزي جوزيف شامبرلن (Joseph Chamberlain). ومفادها أنه داخل المنطقة الاقتصادية الحرة المكونة من إنجلترا والمستعمرات والمناطق التابعة لها يجب أن تسود تجارة حرة. أما القوانين في داخل هذه المنطقة، والتي تهدف إلى حماية المنطقة ككل من المنتجات الخارجية، فيجب أن تتوحد هي الأخرى. أما بالنسبة للمعاملات التجارية داخل هذه المنطقة فتتم بواسطة العملة

---

(١) نفس المصدر، ص٢١.

الإنجليزية؛ أي: الباوند الإسترليني (Pound Sterling)[1].

٢ ـ دوافع ومبررات التيار المؤيد لنهج سياسة الانغلاق أو الحماية:

المؤيدون لهذه السياسة يضعون في اعتبارهم بالدرجة الأولى الصالح الوطني العام، وقد يكونون بذلك على صواب؛ لأن أنظمة الإنتاج الاقتصادي التي تعتمد على العملات النقدية بشكل أساسي في تعاملاتها التجارية ليست لديها القدرة على استرجاع توازنها بنفسها في حال فقدانها له. الحماية عن طريق وضع رسوم جمركية أو باتباع نظام الحصص قد تكون ضرورية لسببين رئيسيين: **السبب الأول:** لكون الدول غير المتقدمة ستتمكن بهذه الطريقة من تنمية نفسها. **والثاني:** هو الحفاظ على المستوى التشغيلي في البلاد والقضاء التدريجي على البطالة[2].

والنظرية التي جاء بها فريدرش لِست (Friedrich List) (١٧٨٩ ـ ١٨٤٦م) هي التي تكمن وراء فكرة تأمين مسار تنموي آمن وخال من الحواجز والعقبات بواسطة آليات التنمية الداخلية: حتمية فرض ما يسمى بالرسوم الجمركية التربوية جاء نتيجة لقانون الإنتاج بكميات كبيرة. وفحوى هذا القانون هو أن معدلات تكاليف الإنتاج وأسعار المنتجات الصناعية تنخفض بتوسيع نطاق عملية الإنتاج. فبارتفاع كمية المبيعات، يصبح بالإمكان استخدام

---

(١) نفس المصدر، ص٢١.

(٢) نفس المصدر، ص٢٢.

تكنولوجيا متقدمة بشكل أكبر، والتي يتطلب الحصول عليها توفر رؤوس أموال ضخمة. أما التكاليف الثابتة بما في ذلك التكاليف المرتبطة بكل ما يخدم عملية الإنتاج من تجهيزات وآليات فستعرف ارتفاعًا ملموسًا، على عكس التكاليف المتغيرة التي ستنخفض، خصوصًا تلك التي تهم العمل المباشر[1].

هذا يعني أن معدلات تكاليف الإنتاج وأسعار المنتجات الصناعية مرتفعة في الدول الأقل تقدمًا؛ ذلك أن المواد في هذه البلدان مازالت تصنع بطرق بدائية وبشكل يدوي، وهناك عدد قليل من المصانع (هذا هو الوضع الذي كانت تعيشه ألمانيا في بداية القرن التاسع عشر). بخلاف البلد المتقدم (إنجلترا في بداية القرن التاسع عشر) فأسعار منتجاته الصناعية منخفضة. عند ممارسة الدولتين (ألمانيا وإنجلترا) للتجارة الحرة، فهذا سيؤدي إلى التضييق على الصناعة الألمانية، وستبدأ في التراجع والانكماش شأنها شأن الصناعات اليدوية. فإنجلترا هي الأخرى سيصبح بإمكانها تصدير منتجاتها الصناعية إلى ألمانيا، ما سيؤدي إلى الزيادة في تحسين وضع الصناعة الإنجليزية. وستتحول بذلك العلاقة التجارية التي تربط البلدين إلى علاقة شبيهة بتلك التي بين الدولة المستعمرة ومستعمراتها؛ أي: إن إنجلترا ستقوم بتصدير المنتجات الصناعية إلى ألمانيا، وألمانيا ستصدر المنتجات الفلاحية إلى إنجلترا. وهكذا سيعمل الفائض في المنتجات

(١) نفس المصدر، ص٢٢.

الفلاحية الألمانية على تطوير الصناعة الإنجليزية، فينتج عن ذلك ازدياد التفاوت في الثروات بين البلدين[(١)].

وهذا بالضبط ما أراد فريدرش لِست (Friedrich List) منع حدوثه. فهو يرى أن البلد عليه أن يطور صناعته في ظل أسوار منيعة تشكلها الحواجز الجمركية التي تحميه من التأثيرات السلبية الخارجية، وخصوصًا الغزو الاقتصادي الإنجليزي. فالفائض في المنتجات الفلاحية الألمانية يجب بحسب رأيه استخدامه في تغذية العاملين في مجال الصناعة للألمان وليس زملاءهم في إنجلترا. هذا بالتحديد ما فعلته ألمانيا ابتداءً من سنة ١٨٥٠م تقريبا، حيث قامت تحت غطاء الحماية الجمركية ببناء صناعتها الثقيلة بهدف إنتاج السكك الحديدية، قطارات الدفع، عربات النقل الحديدية والآلات بشكل عام. وهكذا استطاعت بناء شبكة مواصلات سككية من صنع محلي خالص. وبعد مرور خمسين عامًا أصبحت لديها قدرة تنافسية، لدرجة أنه في سنة ١٩٠٠م تقريبًا وقع عليها المزاد لإنشاء خط السكة الحديدي الذي يحمل اسم بغداد (الخط الرابط بين اسطنبول وبغداد)![(٢)].

إن حجة فريدرش لِست (Friedrich List) هذه أطلق عليها فيما بعد اسمه.

infant industry argument: الصناعات الحديثة التي ما

(١) نفس المصدر، ص٢٢.

(٢) نفس المصدر، ص٢٣.

زالت تخطو خطواتها الأولى يجب حمايتها ومعاملتها معاملة النبتة الطرية الناعمة، حتى تبلغ مرحلة النضج، وهي مرحلة يمكن بلوغها عن طريق توسيع وتطوير الأسواق الداخلية. ببلوغ هذه المرحلة تصبح هذه الصناعات قادرة على خوض غمار المنافسة الدولية (حماية النبتة الطرية الناعمة ومراعاتها حتى تكتسب الصلابة الكافية التي تخول لها القدرة على العيش لوحدها وبدون مساعدة). فقط البلدان التي تتواجد على مستوى واحد من التقدم عليها ممارسة التجارة الحرة. هذه الحجة مازالت تلقى ترحيبًا كبيرًا إلى يومنا هذا. هي حجة تعارض في مضمونها فكرة تكوين مناطق اقتصادية كبرى بمشاركة دول، اقتصاديتها مختلفة بشكل كبير من حيث مستواها التقدمي. والمشاكل التي يعيشها الاتحاد الأوروبي توحي بأن فريدرش لِست (Friedrich List) كان وما يزال على صواب. (فريدرش لِست (Friedrich List) هو باعتقادنا الخبير الاقتصادي الذي يتمتع بأكبر تقدير على الصعيد العالمي، خصوصًا في الدول الفقيرة)[1].

أما السبب الثاني الذي يؤيد مبدأ الانغلاق أو الحماية فيتجلى في المحافظة على المستوى التشغيلي، بل قد تؤدي سياسة الانغلاق هذه إلى تحسينه[2]. كلنا يعلم أن اقتصاديات الدول الحديثة لا تعتمد مبدأ المقايضة في معاملاتها التجارية، بل

(١) نفس المصدر، ص٢٣.

(٢) نفس المصدر، ص٢٣.

تستعمل النقود كوسيلة لاقتناء المنتجات، مما قد يؤدي إلى خلق عجز أو فائض دائم في الميزانية العامة للدولة. مستوى البطالة سيرتفع في الدول ذات الفائض في ميزانيتها العامة وسينخفض في الدول التي تعاني من العجز في ميزانيتها العامة. هذا المشكل سيطرح فقط عند ممارسة سياسة الانفتاح، وهذا يعني أنه بنهج سياسة الحماية سنتمكن من تجنب الوقوع في هذا المشكل ونحافظ بذلك على المستوى التشغيلي في البلاد. وفي العهود الديكتاتورية، حين كان يتم تشجيع التجارة الخارجية والصناعة باعتبارهما وسيلة لتضخيم الثروات الوطنية وللحصول على سلطة أشد بأسًا وقوة، حاول المسئولون وبشكل متعمد توجيه السياسات الاقتصادية للبلاد في الاتجاه الذي يضمن تحقيق فائض في الميزانية العامة للدولة وبالتالي تخفيض معدلات البطالة في بلدانهم على حساب بلدان أخرى. هذه السياسة تم العمل بها أيضًا إبان الأزمة العالمية الكبرى في الثلاثينيات من القرن الماضي[١].

لهذا فكل دولة يجب أن تتوفر لديها مصادرها التمويلية الخاصة بها، وأن يكون بمقدورها التقدم عن طريق آليات التنمية الداخلية التابعة لها (نفقات الدولة وخلق قدرة شرائية محلية عن طريق توزيع متوازن للدخل)[٢].

---

(١) نفس المصدر، ص٢٠.

(٢) نفس المصدر، ص٢٣.

إن ارتفاع الدخل القومي والمستوى التشغيلي في البلاد قد يؤديان بسبب ما يسمى بـ "incomes and employmentpolicy (Keynes, Beveridge)"، إلى خلل في التوازن فيما يخص الصادرات والواردات، حيث تفوق الواردات الصادرات. في هذه الحالة يجب تخفيض الواردات غير الضرورية، عن طريق سن قوانين جمركية تنص على الحد من تدفق هذا النوع من الواردات، والاستمرار في السير على هذا المنوال حتى يتم التغلب على هذا المشكل ويتم استرجاع التوازن من جديد ولو بشكل نسبي؛ هذه القوانين الجمركية هي طبعًا نوع من الحماية. ذلك أن خلق توازن بين مداخيل الدولة ونفقاتها بقدر معقول هو مسألة ضرورية حتى لا تقع الدولة في دوامة الديون الخارجية (الديون لا يجب أن تتعدى النسبة المسموح بها)[١].

تخفي مسألة الحماية هذه وراءها في كثير من الأحيان مصالح قطاعية: فالقطاعات التي مازالت في طور النمو ولم تبلغ بعد مرحلة النضج هي التي تطالب بهذا النوع من الحماية. والمشكل المطروح هو في إيجاد الشكل الأمثل الذي يجب أن تأخذه هذه الحماية (في شكل رسوم أم حصص)؟ وفي معرفة المقابل الذي باستطاعة الشريك الآخر في المعاملة التجارية تقديمه! وإيجاد حل لهذه المشاكل البنيوية ليس بالأمر الهين، ذلك أن الحل يجب أن يكون نابعا من دراسة الحالة المعنية

(١) نفس المصدر، ص٢٣.

بالأمر، ومفصلا على مقاسها إن صح التعبير، إذ إن لكل حالة خصوصياتها التي تميزها عن الحالات الأخرى. والحلول تختلف باختلاف الحالات[1]!

نذكر في هذا السياق أن القانون الجمركي الألماني الذي صدر سنة ١٨٧٩ تسبب في ظهور موجة من ردود الأفعال الأوروبية تجلت في نهجها أيضًا لأسلوب الحماية الجمركية[2].

ولقد جاء بِسمارك (Bismarck) سنة ١٨٨٠م بحجة مفاجئة تبرر موقفه من الحماية الجمركية، وهي حجة لها ارتباط وثيق بما عرفته شبكة السكك الحديدية من توسعات؛ كتب في رسالته: «بتوسيعنا لشبكة السكك الحديدية، ظننا أننا قد وفرنا لألمانيا بفعلنا هذا وسيلة جديدة تدعم تطلعاتها في الاغتناء وتكوين الثروات. لكن الذي حصل هو عكس ذلك تمامًا. بمساعدة القطارات تم إغراق البلاد بالسلع والمنتجات الأجنبية، هذا أدى إلى انهيار الأسعار، إلى توقف الحركة في مصانعنا، وإلى إعاقة بيع منتجاتنا الفلاحية. (Asselain، ٨٣؛ نص مترجم عن آخر كتب باللغة الفرنسية)[3].

وبشكل عام، فقد شكلت إجراءات الحماية الجمركية ضربة قاسية بالنسبة للاقتصاد الإنجليزي: فارتفاع معدل الصادرات من

---

(١) نفس المصدر، ص٢٤.
(٢) نفس المصدر، ص٢٥.
(٣) نفس المصدر، ص٢٥.

المنتجات الصناعية الإنجليزية بين سنتي ١٨٧٥م (تقريبا) و١٩١٤م لم يعد يتم بنفس السرعة التي كان عليها من قبل. هذا التفوق وهذا السبق الذي كانت تتمتع به إنجلترا في مجال الإنتاج الصناعي تضاءل هو الآخر[١].

---

(١) نفس المصدر، ص٢٧.

المبحث الثالث

الإمكانات الاقتصادية

١ ـ المواد الخام:

تتوفر ألمانيا على احتياطي مهم من الموارد الطبيعية، نذكر منها بالخصوص الفحم الحجري وما يسمى بالفحم البني، البوتاس، مواد البناء، وأنواع أخرى من المواد الأولية، هذه الأخيرة صنفت جميعها في مجموعة واحدة مكونة من ثلاثة عناصر وهي كالتالي: المواد الأولية التي لا يعد الحديد من مكوناتها، وتلك التي تصنف من ضمن المواد الخام المعدنية غير العضوية، وأخيرًا المواد الخام المعدنية ذات أصل عضوي. بالإضافة إلى ذلك تتوفر منطقة نيدزاكسن (Niedersachsen) على احتياطي من الغاز الطبيعي. البلد الصناعي الأكثر كثافة والخامس عالميًا من حيث الاستهلاك الطاقي (بعد الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، اليابان والهند) لا زال بحاجة لاستيراد المواد الخام من الخارج بالرغم من توفرها لديه[١].

---

(١) تتخلل المبحث الثالث نصوص عديدة مترجمة، تم وضع نسخ أصلية لكل منها =

إن الفحم الحجري المحلي الآتي من منطقتي الغوغجبيت (Ruhrgebiet) وزارلند (Saarland) والفحم البني الآتي من زاكسن (Sachsen) وزاكسن ـ أنهلت (Sachsen-Anhalt) تراجعت أهميتهما في العشرات السنين الأخيرة. ذلك أنه في سنة ٢٠٠٥م كان الفحم يشكل مصدرًا لـ٤٧ في المائة من الإنتاج الكهربائي، و٢٤ في المائة من الاستهلاك الإجمالي الطاقي، كما أن فحم الكوك المستخلص منه مازال حتى الآن يشكل عنصرًا مهمينًا، خصوصًا بالنسبة لصناعة الحديد والصلب والصناعات التحويلية المعدنية المحلية. ونسبة التغطية فيما يخص الحاجيات الوطنية من الغاز الطبيعي والتيكانت تصل في الستينيات من القرن الماضي إلى ٣٠ في المائة، أصبحت حاليًّا لا تتعدى ٣ في المائة[١].

٢ ـ الفلاحة والقطاع الغابوي:

الفلاحة والقطاع الغابوي والصناعات التابعة لهما هي صناعات أساسية في ألمانيا. السياسة الفلاحية في ألمانيا هي جزء من السياسة الفلاحية المشتركة للاتحاد الأوروبي، ولهذا أصبحت القرارات السياسية الحاسمة تتخذ بشكل متزايد من طرف الاتحاد

= في شكل فقرات في الملحق ت. فيما يخص المصدر الذي أخذت منه جميع هذه النصوص فعنوانه كالتالي:

Wikipedia آخر تغيير: ٢٠١٣/٠٦/١٦،

<http://de.wikipedia.org/wiki/Wirtschaft_Deutschlands> (20/07/2013)

نص هذه الفقرة الأصلي هو أيضًا من نفس المصدر.

(١) نفس المصدر.

الأوروبي وتطبق على المستوى المحلي. كما أن الغابات تغطي ثلث المساحة الإجمالية لألمانيا. وبالنسبة للقطاع الخشبي ككل؛ أي: صناعة الخشب، فقد وصلت نسبة مساهمتها في الناتج الإجمالي للبلاد لسنة ٢٠٠٣م ٢،٥ في المائة تقريبًا[١].

٣ ـ الإنتاج الطاقي:

كانت ألمانيا في سنة ٢٠٠٨م تعد رابع أكبر منتج للطاقة الأولية (بوحدة BTU) في أوروبا واحتلت المرتبة ٢١ في التصنيف العالمي. وصلت قيمة الاستهلاك للطاقة الأولية في ألمانيا سنة ٢٠٠٥م إلى ١٤,٢٣٨ (بوحدة PJ)، هذا الاستهلاك أهلها لاحتلال المرتبة الثانية على الصعيد الأوروبي والسادسة على الصعيد العالمي. في سنة ٢٠٠٣م بلغ الاستهلاك الطاقي الفردي ٥٥٩٧،٧ kW/h، محتلًا بذلك المرتبة الحادية عشر على الصعيد الأوروبي والسابعة والعشرين على الصعيد العالمي[٢].

٤ ـ تطورات إقليمية:

كما في باقي الدول الكبرى، يوجد في ألمانيا أيضًا تفاوت اقتصادي واضح بين مختلف المناطق. البعض من هذه البنيات أصوله ضاربة في القدم، كما هوالشأن بالنسبة للقطاع البنكي في فرانكفورت (Frankfurt)، أو بالنسبة لمدينة الميناء هامبورج (Die Hafenstadt Hamburg)، في حين يرجع تاريخ البنيات في

(١) نفس المصدر.

(٢) نفس المصدر.

مناطق أخرى كـ بادن ـ وغتمبرج (Baden-Württemberg) ونورد هاينستفالن (Nordrhein-Westfalen) إلى العصرالصناعي.

بعد الحرب العالمية الثانية لوحظ ظهور ديناميكية وتغيرات على المستوى الاقتصادي، خصوصا بالمنطقة الجنوبية ببايرن (Bayern)، وترجع بشكل أساسي إلى نزوح بعض الشركات إليها بدافع الخوف من مخلفات الحرب، كـ سيمنس (Siemens) من برلين (Berlin) وأودي (Audi) من تسفكاو (Zwickau)[١].

المناطق الأكثر قوة اقتصاديًّا تتركز حاليًّا في الجنوب، في شكل مراكز صناعية، خصوصًا في مونشن (München)، شتوتغارت (Stuttgart)، فرانكفورت (Frankfurt) ومانهايم (Mannheim). ما يميز هذه المناطق هو كون النسبة التي يشكلها القطاع الصناعي، أو بمعنى أدق قطاع الصناعات التحويلية فيها مرتفعة، مقارنة بالمراكز الصناعية الأوروبية الأخرى. أما المنطقة المحيطة بمدينة هامبورج في الشمال فتصنف ضمن المناطق القوية اقتصاديًّا . في المقابل نجد أن التجمعات الصناعية في الشمال والوسط كمنطقة الغاينغويغ (Rhein-Ruhr-Gebiet)، هانوفر (Hannover)، بريمن (Bremen)، برلين (Berlin) ودريسدن (Dresden) فتعيش تحولات بنيوية سببها تراجع التصنيع في هذه المناطق في النصف الثاني من القرن العشرين. هذه التحولات جاءت نتيجة عملية إعادة التشكيل البنيوي، التي اضطرت للقيام

(١) نفس المصدر.

بها، والتي طالت جزءًا من اقتصادها، ونتيجة لتغييرها لبعض اتجاهاتها الاقتصادية[١].

المناطق الريفية في الجنوب تعيش بشكل رئيس من الإيرادات التي تحصل عليها من مؤسساتها الاقتصادية ذات الحجم المتوسط، والتواجد المكثف لهذه المؤسسات بالجنوب ينعشه ويبعث فيه روح الحياة الاقتصادية. إن البعض من هذه المؤسسات الاقتصادية يحتل مراتب الصدارة عالميًّا في مجال تخصصه، ومع ذلك فهو غير معروف نسبيًّا . لذلك يطلق على هذه المؤسسات الرائدة في مجال تخصصها لقب أبطال الخفاء (Hidden Champions). أما البنيات في الشمال والوسط فتتسم بضعفها، وهذا ما جعل المناطق الريفية هناك غير جذابة بالنسبة للمهاجرين، الشيء الذي تسبب في تراجع النمو السكاني هناك. هذه المناطق تعرف أيضًا وبشكل جزئي ارتفاعًا في معدل البطالة. المناطق الأكثر تضررًا على الإطلاق من التطورات التي حصلت بعد ١٩٩٠م هي المناطق الشرقية في ألمانيا الشرقية سابقًا، والتي تتميز بضعف كثافتها السكانية، خصوصًا فوربمغن (Vorpommern)، ألتمرك (Altmark)، أوكمرك (Uckermark)، بريغنتس (Prignitz)، ولوزتس (Lausitz). البعض من هذه المناطق كانت بنيته تتميز دومًا بالضعف، وهي تحاول منذ مئات السنين، وبشكل متعثر وبطيء، اللحاق بالركب الاقتصادي

(١) نفس المصدر.

الألماني والانضمام إليه. البنيات الاقتصادية في جنوب وغرب ألمانيا الشرقية سابقًا، فيما يسمى بتجمع برلين (Agglomeration Berlin)، وفي ستمكلنبورغج (Westmecklenburg) تعطي انطباعًا مختلفًا؛ أي: أن وضعها أحسن من وضع تلك المتواجدة في الشرق(١).

٥ ـ الدخل القومي والاختلافات التي يعرفها:

الدخل القومي يختلف باختلاف المناطق الألمانية. ألمانيا بصفة عامة حققت سنة ٢٠٠٩م دخلًا بلغت قيمته ٢٩,٤٠٦ يورو (EUR) للفرد الواحد. المناطق الخمس التي كانت تخضع لنفوذ ألمانيا الشرقية سابقًا (DDR) كان الدخل الفردي فيها يتراوح بين ٢١,٢٦٤ بمنطقة مكلنبورغج ـ فوربمغن (Mecklenburg-Vorpommern) و٢٢,٢٢٨ يورو/الفرد (EUR/E.w) بمنطقة زاكسن (Sachsen). المناطق السبع الغربية حققت دخلًا يتراوح بين ٢٥,٥١١ بمنطقة غاين ـ بفلتس (Rheinland-Pfalz) و٣٥,٧٣١ يورو/الفرد (EUR/E.w) بمنطقة هسن (Hessen)؛ برلين (Berlin) بشقيها الشرقي والغربي كان الدخل القومي الفردي فيها يبلغ ٢٦,٢٦٥، وفي بريمن (Bremen) بلغ هذا الدخل ٤٠,٥٢٩، أما هامبورغ (Hamburg) فكان دخل الفرد فيها يبلغ ٤٨,٢٢٩ يورو/الفرد (EUR/E.w)(٢).

---

(١) نفس المصدر.

(٢) نفس المصدر.

٦ ـ التجارة الخارجية:

أ ـ بعض الإحصائيات التي تخص التجارة الخارجية:

في سنة ٢٠١٢م حققت الصادرات الألمانية، رغم التراجع التي عرفته في نهاية السنة، نسبة عالية لم يشهدها الاقتصاد الألماني من قبل. مقارنة بالسنة التي قبلها عرفت عائدات الصادرات ازديادًا بنسبة ٣،٤ في المائة، لتصل بذلك إلى ١٠٩٧،٤ مليار يورو (Euro). في نفس الوقت تم تحقيق ثاني أعلى فائض في ميزانية التجارة الخارجية، بعد ذلك التي تم تحقيقه سنة ٢٠٠٧م، وقد بلغت قيمته ١٨٨،١ مليار يورو (Euro).

في سنة ٢٠١٠م تم تصدير سلع تبلغ قيمتها الإجمالية ٩٥٩،٥ مليار يورو (Euro)، واستيراد أخرى بقيمة ٨٠٦،٢ مليار يورو (Euro). مقارنة بسنة ٢٠٠٩م يعني هذا ارتفاعًا في قيمة الصادرات بنسبة ١٩،٤ في المائة، وفي قيمة الواردات بنسبة ٢١،٣ في المائة. تم إقفال ميزانية التجارة الخارجية لسنة ٢٠١٠م على فائض تبلغ قيمته ١٥٣،٣ مليار يورو (Euro) (٢٠٠٩م: ١٣٨،٧ مليار يورو (Euro).

بلغت نسبة الصادرات الموجهة باتجاه دول الاتحاد الأوروبي ككل ٦٢،٣ في المائة، وباتجاه الدول، التي تتعامل باليورو (Euro) كعملة موحدة ٤٢،٧ في المائة من مجموع الصادرات الألمانية، ١٠ في المائة فقط من مجموع الصادرات

أخذت وجهتها نحو أمريكا و١٤ في المائة نحو آسيا[١].

ببلوغ قيمة الصادرات إلى ٩٦٩ مليار يورو (Euro) وتحقيق فائض تجاري بقيمة ٩٩١ مليار يورو (Euro) احتلت ألمانيا من جديد سنة ٢٠٠٧م المرتبة الأولى كأكبر دولة مصدرة على الصعيد العالمي[٢].

ب ـ المنتجات المتداولة بين الخارج والداخل:

صادرات ألمانيا تتضمن بشكل رئيس (٤٧،٢ في المائة من القيمة الإجمالية للصادرات الألمانية لسنة ٢٠٠٧م) جميع أنواع عربات النقل البري التي تتحرك بجهد ذاتي، لديها أكثر من عجلتين ولا تحتاج إلى سكة حديدية، الآلات، المنتجات الكيميائية والأجهزة الكهربائية الثقيلة.

جميع أنواع عربات النقل البري، التي سبق الإشارة إليها وقطع غيارها تشكل ١٩،١ في المائة من مجموع الصادرات الألمانية، في حين تشكل نسبة الصادرات من الآلات ١٤،٧ في المائة، أما المنتجات الكيميائية فتبلغ نسبتها ١٣،٤ في المائة من إجمالي الصادرات. النفط والغاز الطبيعي هي (بالمقارنة مع الصادرات) أهم الواردات الألمانية (قيمة الواردات بلغت سنة ٢٠٠٧م ٦١ مليار يورو (Euro)[٣].

---

(١) نفس المصدر.

(٢) نفس المصدر.

(٣) نفس المصدر.

إلى جانب النفط والغاز الطبيعي، تستورد ألمانيا أيضًا أجهزة الكومبيوتر، لوازمه وتوابعه وكل ما له علاقة من قريب أو بعيد بهذا الجهاز وبالعمل الذي يقوم به، من معالجة للمعلومات وخلافه، كما تستورد الأجهزة الإلكترونية والمنتجات البصرية، هذا بالإضافة إلى جميع أنواع عربات النقل البري التي تتحرك بجهد ذاتي، لديها أكثر من عجلتين ولا تحتاج إلى سكة حديدية وقطع غيارها[١].

في الجدول التالي تم جرد أهم الشركاء التجاريين لألمانيا فيما يخص الصادرات لسنة ٢٠١٢م:

---

(١) للمقارنة يمكن الرجوع إلى النص الأصلي من نفس المصدر.

المرتبة	الوجهة	2011 مقارنة ب 2010 [%]	2012 مقارنة ب 2011 [%]	2006 [مليار €]	2007 [مليار €]	2008 [مليار €]	2009 [مليار €]	2010 [مليار €]	2011 [مليار €]	2012 [مليار €]
	الإجمالي	▲ [illegible]	▲ 3,5	893,0	969,0	984,1	803,3	959,5	1.060,20	1.097,54
1.	فرنسا	▲ 12,0	▲ 2,7	85,0	93,9	93,7	81,3	90,7	101,56	104.34
2.	أمريكا	▲ [illegible]	▲ 17,8	78,0	73,4	71,4	54,4	65,6	73,69	86.83
3.	بريطانيا	▲ 9,8	▲ 11,6	64,7	71,0	64,2	53,2	59,5	65,33	72.94
4.	هولندا	▲ 9,7	▲ 2,2	56,5	62,4	65,8	53,2	63,2	69,31	70.86
5.	الصين	▲ 20,8	▲ 2,8	27,5	29,9	34,1	37,3	53,6	64,76	66.63
6.	النمسا	▲ 7,8	▼ 0,6	49,5	52,8	54,7	46,1	53,7	57,87	57.53
7.	إيطاليا	▲ 6,19	▼ 10,1	59,3	65,1	62,0	50,6	58,5	62,12	55.84
8.	سويسرا	▲ [illegible]	▲ 2,3	[illegible]	[illegible]	[illegible]	35,5	41,7	47,31	48.83
9.	بلجيكا	▲ 1,2	▼ 5,1	46,7	51,4	49,9	41,8	46,4	46,97	44.54
10.	بولندا	▲ [illegible]	▼ [illegible]	29,0	36,1	40,8	31,1	38,1	43,47	42.23
11.	روسيا	▲ 30,3	▲ 10,6	23,4	28,2	32,3	20,6	26,4	34,41	38.05
12.	التشيك/سلوفاكيا	▲ 13,4	▲ 3,0	22,3	26,0	27,6	22,0	27,0	30,65	31.45
13.	إسبانيا	▲ 1,4	▼ 10,6	41,8	48,2	42,7	31,3	34,4	34,87	31.17
14.	السويد	▲ 12,3	▼ 3,8	18,8	21,7	20,1	15,5	19,6	22,01	21.17
15.	تركيا	▲ 24,3	▼ 0,3	14,4	15,1	15,1	11,6	16,2	20,14	20.07
16.	اليابان	▲	▲ 13,1	—	—	—	—	—	15,12	17.10
17.	هنغاريا	▲	▲ 4,1	—	—	—	—	—	15,69	16.34

الجدول (١)، المصدر : Wikipedia آخر تغيير : ٢٠١٣/٠٦/١٦ ، (20/07/2013) ، <http://de.wikipedia.org/wiki/Wirtschaft_Deutschlands>

٧ ـ الشركات الألمانية:

الجدول التالي هو عبارة عن جرد بأسماء أكبر الشركات في ألمانيا، اعتمد في هذا الترتيب على حجم المبيعات التي حققتها هذه الشركات سنة ٢٠٠٧م:

المرتبة	الشركة	المبيعات (بمليون €)	الأرباح (بمليون €)	العاملين (ب 1000)
1	Volkswagen AG	113.800 (2008)	4.120	369.9 (2008)
2	Daimler AG	95.873 (2008)	3.985	273,2 (2008)
3	Siemens	77.327 (2008)	3.806	428.0 (2008)
4	E.ON AG	87.650 (2008)	7.204	93.6 (2008)
5	Metro AG	64.337	825	242.4
6	Deutsche Post AG	63.512	1.389	475,1
7	Deutsche Telekom AG	62.516	569	241.4
8	BASF SE	57.951	4.065	95,2
9	BMW AG	56.018	3.126	107,5
10	Thyssen Krupp AG	51.723	2.102	191.4

الجدول (٢)، المصدر: Wikipedia آخر تغيير: ٢٠١٣/٠٦/١٦،

< http://de.wikipedia.org/wiki/Wirtschaft_Deutschlands >, (20/07/2013)

٨ ـ أرقام ذات دلالات اقتصادية مهمة:

الدخل القومي بحسب القطاعات الاقتصادية	الفلاحة: 0,9% (2010)[1] الصناعة: 27,8% (2010)[2]	النمو الاقتصادي	(الفصل ١ مقارنة ب ف. ٤ لـ٢٠١٢) 0,1% (الفصل ٤ مقارنة ب ف. ٣ لـ٢٠١٢) 0,7-%
	الخدمات: 71,3% (2010)[3]		(الفصل ٣ مقارنة ب ف. ٢ لـ٢٠١٢) 0,2% (الفصل ٢ مقارنة ب ف. ١ لـ٢٠١٢) 0,1%[4]
نسبة التضخم	2,1% (أغسطس ٢٠١٢)[5]	عدد العاملين	41,69 مليون (أبريل ٢٠١٣)[6]

(١) المصدر: Statistisches Bundesamt: Pressemitteilung Nr. 163 vom 15.05.2013,
< https://www.destatis.de/DE/PresseService/Presse/Pressemitteilungen/2013/05/PD13_163_811.html >
استشهد به في: Wikipedia آخر تغيير: ٢٠١٣/٠٦/١٦،
< http://de.wikipedia.org/wiki/Wirtschaft_Deutschlands > (20/07/2013)

(٢) المصدر: Eurostat - Bruttowertsch?pfung Landwirtschaft،
< http://epp.eurostat.ec.europa.eu/tgm/table.do?tab=table&init=1&language=de&pcode=tec00003&plugin=1 >
استشهد به في: Wikipedia آخر تغيير: ٢٠١٣/٠٦/١٦،
< http://de.wikipedia.org/wiki/Wirtschaft_Deutschlands > (20/07/2013)

(٣) المصدر: Eurostat - Bruttowertsch?pfung Industrie،
< http://epp.eurostat.ec.europa.eu/portal/page/portal/national_accounts/data/main_tables >
استشهد به في: Wikipedia آخر تغيير: ٢٠١٣/٠٦/١٦،
< http://de.wikipedia.org/wiki/Wirtschaft_Deutschlands > (20/07/2013)

(٤) المصدر: Eurostat - Bruttowertsch?pfung Dienstleistung،
< http://epp.eurostat.ec.europa.eu/portal/page/portal/national_accounts/data/main_tables >
استشهد به في: Wikipedia(ibidem)

(٥) المصدر: Arbeitsagentur: Presse Info 030 vom 29.05.2013
< http://www.arbeitsagentur.de/nn_27030/zentraler-Content/Pressemeldungen/2013/Presse-13-030.html >
استشهد به في: Wikipedia(ibidem)

(٦) المصدر: Statistisches Bundesamt - Inflationsrate - gemessen am Verbraucherpreisindex für Deutschland،
< https://www.destatis.de/DE/PresseService/Presse/Pressemitteilungen/2012/09/PD12_311_611.html >
استشهد به في: Wikipedia(ibidem)

عدد العاملين بحسب القطاعات الاقتصادية	**الفلاحة**: 2,06% (2010) **الصناعة**: 24,42% (2010) **الخدمات**: 73,52% (2010)[١]	نسبة العاملين	51,2%[٢]
عدد العاطلين	2,937 مليون (مايو ٢٠١٣)[٣]	نسبة العاملين	6,8% (مايو ٢٠١٣)[٤] 7,1% (أبريل ٢٠١٣)[٥] 5,4% (أبريل ٢٠١٣) حسب منظمة العمل العالمية **Internationale (Arbeitsorganisation)**[٦]

الجدول (٣)، المصدر: Wikipedia آخر تغيير: ٢٠١٣/٠٦/١٦،

< http://de.wikipedia.org/wiki/Wirtschaft_Deutschlands > , (20/07/2013

(١) المصدر: BMAS - Statistisches Taschenbuch 2010

http://www.bmas.de/portal/47982/statistisches__taschenbuch__2010.html

استشهد به في: Wikipedia(ibidem)

(٢) المصدر: Statistisches Bundesamt - Erwerbst?tige nach Wirtschaftsbereichen

http://www.destatis.de/jetspeed/portal/cms/Sites/destatis/Internet/DE/Content/Statistiken/Zeitreihen/WirtschaftAktuell/VolkswirtschaftlicheGesamtrechnungen/Content100/vgr010a,-templateId=renderPrint.psml

استشهد به في: Wikipedia(ibidem)

(٣) المصدر: Arbeitsagentur: Presse Info 030 vom 29.05.2013

http://www.arbeitsagentur.de/nn_27030/zentraler-Content/Pressemeldungen/2013/Presse-13-030.html

استشهد به في: Wikipedia(ibidem)

(٤) نفس المصدر.

(٥) نفس المصدر.

(٦) نفس المصدر.

المبحث الرابع

التقدم التكنولوجي ومدى تأثيره على النهضة بشكل عام

لقد كان للاختراعات والاكتشافات دور أساسي في التقدم الاقتصادي وأيضًا في دعم التيارات الفكرية، التي كان الهدف منها تنوير العقول والسمو بها إلى أرقى المستويات، فكان لهذا أيضًا تأثير جد إيجابي على النهضة الاقتصادية، بل عاملًا مهما من عواملها. نذكر من هذه الاختراعات على سبيل المثال الطريقة التي طورها يوهانس جوتنبرج (Johannes Gutenberg) سنة ١٤٤٠م، والتي بواسطتها وبمساعدة حروف معدنية متحركة تمت طباعة الكتب. وهكذا بزغ فجر النهضة الفكرية، وانتشر إشعاعه الفكري الحضاري ليعم كل ربوع العالم.

كلنا يعلم ما للنقل من أهمية بالغة في حياة الإنسان. تطوير وسائل النقل بين سنتي ١٨٥٠م و١٩٠٠م كان له وقع هائل على المسيرة التنموية، إذ كان بمثابة ثورة حقيقية قلبت الموازين وأحدثت تغييرات جذرية في عالم الصناعة والاقتصاد. أخذت

البواخر البخارية مكان الشراعية وحل القطار محل العربة التي تقودها الجياد، وبهذا خطت البشرية خطواتها الأولى نحو الغد المشرق وانتقلت إلى عصر جديد، عصر النهضة والتقدم(١).

أول قاطرة دفع تم صنعها سنة ١٨٢٣م من طرف المهندس الإنجليزي جورج ستفنزن (George Stephenson)؛ في سنة ١٨٢٥م سافر أول قطار من ستكتن (Stockton) إلى درلنغتن (Darlington)؛ وفي سنة ١٨٢٩م تم افتتاح خط السكة الحديد الرابط بين لفربول (Liverpool) ومانشستر (Manchester). في سنة ١٨٥٠م تم الانتقال إلى الخطوة التالية، خطوة توسيع شبكة السكك الحديدية في أوروبا(٢).

اختراع القطار هذا جاء نتيجة للضغوطات التي كان يمارسها ارتفاع أسعار النقل البري، الذي كان يشكل عائقًا كبيرًا في طريق المسيرة التنموية آنذاك، كما أن إنشاء خطوط السكك الحديدية صاحبه انخفاض مباشر لأسعار النقل البري. وبعد ذلك استمرت الأسعار في الانخفاض بشكل مواز لانتعاش حركة السير وارتفاع الإقبال على وسيلة النقل هذه، واستمر هذا الوضع إلى غاية سنة ١٩١٤م(٣).

---

(١) للمقارنة يمكن الرجوع إلى النص الأصلي من نفس المصدر، ص٢٨.

(٢) للمقارنة يمكن الرجوع إلى النص الأصلي من نفس المصدر، ص٢٩.

(٣) النص الأصلي (من نفس المصدر):

"Die Erfindung der Eisenbahn wurde durch die hohen Kosten der Landtransporte erzwungen, die nun ein Problem darstellten. Der Bau von Eisenbahnlinien brachte eine direkte Senkung der Landtransportkosten, dann eine kontinuierliche Senkung parallel mit der Zunahme des Eisenbahnverkehrs bis 1914".

صناعة البواخر والقطارات كان لها تأثير عميق على الصناعات الثقيلة، إذ أدت إلى توسيع نطاقها بشكل كبير. يمكن مقارنة الأهمية التي كانت لصناعة الآلات بالنسبة للثورة الصناعية الثانية (من ١٨٥٠م إلى ١٩١٤م) بتلك التي كانت لصناعة النسيج بالنسبة للثورة الصناعية الأولى. كما لا يمكن إهمال التأثير الإيجابي الكبير الذي كان لصنع القطار في تلك الحقبة الزمنية، ويمكن القول أن الصناعة الثقيلة (صناعة الحديد والصلب وصناعة الآلات)، في ألمانيا بشكل خاص، هي التي كانت وراء تفجير الثورة الصناعية. وعاشت إنجلترا ظروفًا مشابهة أيضًا، حيث كانت صناعة النسيج هي الشرارة التي أشعلت نار الثورة الصناعية[١].

---

(١) النص الأصلي (من نفس المصدر):

"Schiff- und Eisenbahnbau hatten eine gewaltige Ausweitung der Stahl- und Maschinenindustrie zur Folge. Die Maschinenindustrie hatte eine ?hnliche Bedeutung für die zweite Industrielle Revolution (ab 1850 bis 1914) wie die Textilindustrie für die erste Industrielle Revolution. Vor allem in Deutschland wurde die Industrielle Revolution durch die Schwerindustrie (Stahl- und Eisenproduktion sowie Maschinenbau) im Zusammenhang mit dem Eisenbahnbau ausgel?st, ?hnlich wie in England die Textilindustrie die Industrielle Revolution in Gang brachte".

المبحث الخامس

نظريات في تفسير ما سمي بالعصر الذهبي الرأسمالي أو المعجزة الاقتصادية الألمانية

١ ـ ١ ـ خلفية تاريخية:

إن الدور الوظيفي المزدوج الذي كانت تلعبه المستعمرات هو الذي يفسر التسابق بغرض الحصول عليها ابتداءً من سنة ١٨٨٥م، في هذه السنة تم تقسيم أفريقيا بين الدول الأوروبية العظمى (إنجلترا، فرنسا، ألمانيا، وإيطاليا)[١].

هذا التقسيم لم يكن تقسيمًا «عادلًا» فقد كان لإنجلترا نصيب الأسد فيه، حيث كانت مستعمراتها في أفريقيا تمتد من مصر إلى جنوب أفريقيا، كما احتلت الهند أيضًا، في حين أن ما كان تحت سلطة الاستعمار الألماني يعد لا شيء مقارنة بما كان تحت نفوذ نظيره الإنجليزي. شيء كهذا سيؤدي مما لا شك فيه

(١) النص الأصلي (من نفس المصدر):

"Diese Doppelfunktion der Kolonien erkl?rt die Jagd nach Kolonien ab 1885 [...]: Ab 1885 findet die Aufteilung Afrikas unter die europ?ischen Grossm?chte statt (GB, F, D, I)".

إلى صراعات واضطرابات في العلاقات بين البلدين بالخصوص، حتى لو لم تظهر بشكل جلي للوجود. الدليل على ذلك هو السباق نحو التسلح الذي عرفته الفترة ما بين ١٩٠٠م و١٩١٤م، والذي أدى في نهاية المطاف إلى نشوب الحرب العالمية الأولى؛ هذه الفترة عرفت أيضًا انتعاشًا اقتصاديًّا بسبب ارتفاع الطلب الذي كان نتيجة من نتائج هذا السباق نحو التسلح، وقد تميزت هذه الفترة أيضًا بارتفاع قيمة الاستثمارات بسبب ظهور منتجات جديدة في الأسواق (السيارة، المحركات الكهربائية، أول طائرة)[(١)].

هكذا بدأ القرن العشرين إذن. الصراعات التي سادت العلاقات بين الدول العظمى آنذاك كانت تنبئ بأن هناك أحداث مقبلة تجعل من هذا القرن قرنًا مميزًا، أحداثًا كلها إثارة، وللأسف الشديد كلها مآس أيضًا. وبالفعل حصل ما كان يتوقعه المراقبون والمتتبعون للمشهد السياسي العالمي في ذلك الوقت. إن أقل ما يمكن قوله عن هذه الأحداث التي عاشتها البلاد طوال هذا القرن هو أنها أحداث يشيب لها الشعر وتقشعر من هولها الأبدان.

ما دمنا بصدد الحديث عن التغيير فسنختار سنة ١٩٤٥م كنقطة بداية، لأنها شكلت نقطة تحول حقيقي في تاريخ ألمانيا، ففيها أعلنت ألمانيا انهزامها في الحرب العالمية الثانية، وفيها أيضًا بدأت ألمانيا برسم صورة جديدة لمستقبل جديد، وفي تخطيط أجمل وأروع الصفحات في تاريخها. بمقارنتنا لمجريات

---

(١) للمقارنة يمكن الرجوع إلى النص الأصلي من نفس المصدر، ص٢٦ ـ ٢٧.

الأحداث قبل وبعد هذه السنة سنتمكن من رصد التغيرات والتحولات التي عاشتها البلاد في هذه الفترة.

عاش الألمان في هذه السنة فترات عصيبة في حياتهم. أولئك الذين نجوا من الموت في هذه الحرب لم يعد لديهم مأوى يؤويهم ويحميهم من قسوة المناخ، إذ راحت منازلهم ضحية للحرب، ولم تستطع مقاومة القنابل التي تساقطت عليها كتساقط المطر الغزير. العديد منهم راح يجوب الشوارع بحثًا عن قريب ضائع نهارًا، ويفترش الأرض في الشوارع المغطاة بحطام البيوت ومخلفات الحرب ليلًا. جياع ومنهكون من التعب والإرهاق، لا تفارق الدمعة أعينهم، حزنًا على ما آل إليه حالهم وعلى أحبتهم الذين قد لا يكتب لهم رؤيتهم من جديد(١).

يا لهول ما قاسته ألمانيا وما عاناه شعبها، الذي أصبح عليه أن يؤدي ثمن أخطاء قائده النازي، الذي تخطت طموحاته كل الحدود، والذي أراد أن يركع العالم أجمع تحت قدميه، فجلب الدمار على شعبه، وطبع على جبينه وصمة عار لا تمحى، بسبب المجازر التي ارتكبها بمساعدة معاونيه ومحبيه ضد اليهود، والتي ما زال هذا الشعب يعاني من تبعاتها إلى يومنا هذا(٢).

الملايين من الألمان القاطنين بالمناطق الشرقية اضطروا

---

(١) للمقارنة يمكن الرجوع إلى النص الأصلي الموجود بـ: Zeitbild Wissen،
<http://www.zeitbild.de/wp-content/uploads/2009/09/60Jahre_Lehrermagazin.pdf>
(١٧/٠٥/٢٠١٣)، ص٣.

(٢) للمقارنة يمكن الرجوع إلى النص الأصلي من نفس المصدر، ص٣.

لمغادرة البلاد والتخلي عن أوطانهم، هربًا من الحرب وويلاتها[١]. وقد أصابهم أيضًا نفس الإحباط الذي أصاب أبناء عشيرتهم في الغرب، فعاشوا في بؤس وحزن شديدين.

البنية التحتية للبلاد بما في ذلك الطرق، القناطر، الموانئ والمطارات، بالإضافة إلى شبكة الاتصال وشبكة التوصيل الكهربائي أصابها الدمار الشامل، وكل ما بقي منها كان مجرد أطلال، لم تعد، شأنها في ذلك شأن المنازل، تؤدي الدور المنوط بها. المصانع هي الأخرى بدت خالية والآلات فيها لم يعد يسمع لها حس كما في السابق[٢].

الملايين من الألمان النازيين تم نزع السلطة عنهم بعد انتهاء الحرب. في حين تمت معاقبة مجرمي الحرب منهم في محاكمات أقيمت خصيصًا لهذا الغرض من طرف الحلفاء في نوفمبر سنة ١٩٤٥م بمدينة نورنبرغ (Nürnberg). وفي المنطقة الشرقية التابعة للنفوذ السوفيتي تم الزج بمجرمي الحرب وأولئك الذين لم يعترفوا بسلطة المستعمر وبالحكم الشيوعي في معسكرات الاعتقال، التي كانت مخصصة في السابق لليهود[٣].

العديد من الرجال سقطوا في الحرب،جرحوا، أو ماتوا أو يجهل ما آل إليه مصيرهم، هذا إن لم يكونوا قد وقعوا في الأسر على يد الحلفاء، وهكذا أصبحت البلاد تعاني من نقص حاد في

---

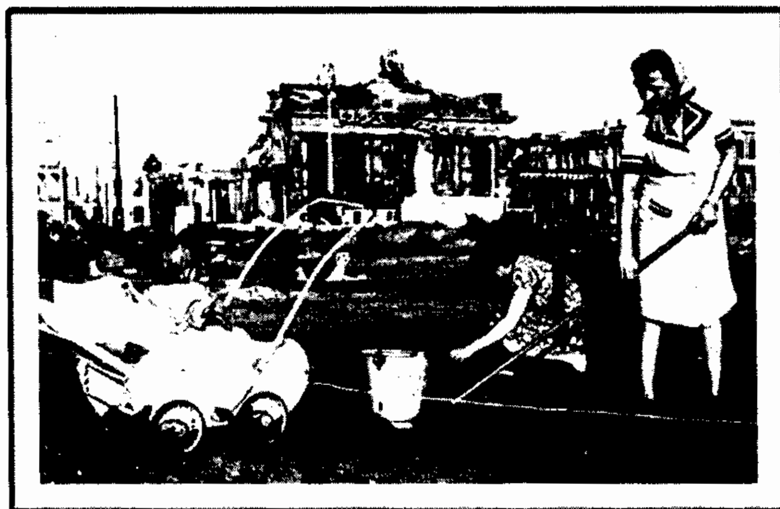
(١) للمقارنة يمكن الرجوع إلى النص الأصلي من نفس المصدر، ص٣.

(٢) للمقارنة يمكن الرجوع إلى النص الأصلي من نفس المصدر، ص٣.

(٣) للمقارنة يمكن الرجوع إلى النص الأصلي من نفس المصدر، ص٣.

عدد الرجال، فكان على النساء الأخذ بزمام الأمور والخروج من بيوتهن للمساعدة في التخلص من آثار الحرب وإعادة بناء البلاد[١].

في الصورة التالية منظر لسيدة خرجت لتقديم يد المساعدة رغم مسؤولياتها الأسرية، ورغم وجود رضيع في حياتها يحتاج منها كل الجهد والوقت لتنشئته ورعايته، وإنه والله لأروع منظر قد تشاهده العين على الإطلاق:



المصدر: Zeitbild Wissen, <http://www.zeitbild.de/wp-content/uploads/2009/09/60Jahre_Lehrermagazin.pdf> (١٧/٠٥/٢٠١٣م)، ص٣.

أطلق على مثل هؤلاء النساء لقب «سيدات الأنقاض»، لما تحملنه من مشقة وعناء في إزالة الحطام الذي خلفته الحرب[٢].

---

(١) للمقارنة يمكن الرجوع إلى النص الأصلي من نفس المصدر، ص٣.

(٢) للمقارنة يمكن الرجوع إلى النص الأصلي من نفس المصدر، ص٣.

أما المشهد التي تتضمنه الصورة التالية فهو أيضًا يحمل معان ودلالات معبرة، ليست أقل من سابقتها تأثيرًا!

حتى الأطفال قرروا أن يكون لهم دور في إعادة بناء الوطن، فكيف لا ينحني المرء تقديرًا وإجلالًا أمام مشهد كهذا؟!



المصدر: Volksbund Deutsche Kriegsgräberfürsorge e.V. Landesverband Bayern, <http://www.volksbund.de/fileadmin/redaktion/BereichInfo/BereichPublikationen/Friedenserziehung/Handreichungen/0088_Nachkriegsjahre.pdf> (10.06.2013)

سنحاول الآن نقل صورة عن الوضع الاقتصادي الذي كانت تعيشه البلاد، والذي عرف بدوره تدهورًا تامًا يعجز القلم عن وصفه. لم يعان فقط من الأضرار المباشرة للحرب، من خراب ودمار، بل وأيضًا من نتائج القرارات السلبية التي اتخذت قبل البدء في الحرب؛ أي: أثناء الاستعداد لها. فقد تسبب الأسلوب الذي نهجه هتلر في سياسته المالية في الانهيار التام للعملة المحلية. نظرا للعجز الذي كانت تعاني منه ميزانية الدولة، وأصبح على البنوك تحمل عبء نفقات الدولة، هذه الأخيرة اضطرت لتقديم الأموال اللازمة للدولة في شكل قروض. جزء كبير من هذه القروض صرف على السلاح والعتاد الحربي[١]. وحتى يبقى الانطباع السائد لدى عامة الشعب هو أن الوضع الاقتصادي طبيعي ومستقر، وأن قيمة العملة مستقرة أيضًا، تم تحديد الأجور والأسعار؛ أي: لم يعد يسمح للاثنين معا بالاستمرار في الارتفاع وتجاوز السقف المحدد لهما، حتى وإن حكمت ظروف السوق ومتغيراته بذلك. نجحت خطة النظام الحاكم هذه بشكل مؤقت، حيث أن المواطنين لم يلحظوا أي شيء واستمر هو في سحب الأموال من البنوك في شكل قروض.

في النظام الرأسمالي العرض والطلب هما المسئولان عن عملية تحديد الأسعار هذه. وأي تدخل من جهة الدولة، سينتج

---

(١) للمقارنة يمكن الرجوع إلى النص الأصلي الموجود بـ: Wikipedia آخر تغيير: ١٧/٠٢/٢٠١٣، < http://de.wikipedia.org/wiki/Ger?uschlose_Kriegsfinanzierung > (22/05/2013).

عنه خلل في التوازن الاقتصادي، مما سيؤدي في آخر المطاف إلى الانهيار التام للاقتصاد ككل.

كان هناك تفاوت كبير في النسب، فيما يخص كمية الأموال المتوفرة في الأسواق وكمية المواد الاستهلاكية والمنتجات المعروضة للبيع بشكل عام في هذه الأسواق؛ أي: أن هذا الكم الكبير من المال رافقه نقص حاد في المنتجات المعروضة للبيع. إذن؛ فرغم توفر النقود لدى المواطنين فهم لا يستطيعون صرفها، ما اضطرهم لإيداع الفائض لديهم من هذا المال لدى البنوك. هذا أعطى الفرصة للنازيين بقيادة هتلر لسحب المزيد من الأموال كلما دعت الضرورة لذلك[(١)].

جميع المعاملات التجارية التي كانت تتم بالعملة الأجنبية أصبحت تخضع للرقابة الإدارية من طرف الدولة، التجارة بالعملات الأجنبية والتحويلات المالية التي تتجه باتجاه الخارج، هي الأخرى تم وضع القيود عليها أو منعت بشكل كلي. الشيء الذي لم يساعد على التخلص من الفائض المالي، الذي كان قد أغرق السوق الألمانية المالية. هذا أيضًا كان له إذن تأثير سلبي واضح على العملة الوطنية[(٢)].

---

(١) للمقارنة يمكن الرجوع إلى النص الأصلي من نفس المصدر.

(٢) للمقارنة يمكن الرجوع إلى النص الأصلي الموجود بـ: Wikipedia

آخر تغيير: ٠٩/٠٥/٢٠١٣،

<http://de.wikipedia.org/wiki/W?hrungsreform_1948_(Westdeutschland)> (03/06/2013). Wirtschaftslexikon

آخر تغيير: ٢٠١٣،

<http://www.wirtschaftslexikon.co/d/devisenzwangswirtschaft/devisenzwangs-wirtschaft.htm> (22/05/2013).

استمر سحب الأموال هذا إلى غاية سنة ١٩٤٣م، حيث اتضح للعامة، بعد الضربات القاسية التي تلقاها الجيش في مواجهته للعدو، أن الوضع في البلاد غير مستقر، فسارعوا لسحب أموالهم من البنوك. هذه الأخيرة لم تستطع طبعًا تلبية كل الطلبات بشكل سلس وبدون مشاكل، لأن المال، كما سبق الإشارة إلى ذلك، قد تم إقراضه للنظام الحاكم، الذي صرف جزءًا كبيرًا منه على تجهيز الجيش بالسلاح والعتاد الحربي، الذي دمر أغلبه في الحرب، الشيء الذي دفع أصحاب القرار إلى اللجوء إلى طبع أموال جديدة، ما أدى إلى ارتفاع نسبة التضخم الغير الظاهر بشكل كبير[١].

تم تقسيم ألمانيا إلى أربعة مناطق، كل واحدة منها أصبحت تخضع لحكم إحدى دول الحلفاء المنتصرة؛ أي: أمريكا، إنجلترا، فرنسا وروسيا. هذه الدول كانت ترغب في الحصول على تعويضات على الخسائر التي تسببت فيها الحرب. ميزانية الدولة الألمانية التي تعاني، كما سبق الذكر، من عجز كبير، لم يكن بمقدورها دفع هذه التعويضات المفروضة عليها، هذا ما جعل الحلفاء يبتكرون طريقة تضمن لهم من جهة الحصول على التعويضات، ومن جهة أخرى تسديد ضربة قاضية لألمانيا، لن تتمكن بعدها من النهوض أو خوض أي حرب ضدها من جديد، إذ قرروا القضاء على الصناعات الحربية والثقيلة في البلاد بشكل

---

(١) للمقارنة يمكن الرجوع إلى النص الأصلي الموجود بـ: Wikipedia آخر تغيير: ١٧/٠٢/٢٠١٣، < http://de.wikipedia.org/wiki/Ger?uschlose_Kriegsfinanzierung > (22/05/2013).

نهائي، وتفكيك كل الآلات والوحدات الصناعية التي تحتاج إليها هذه الصناعات في عملية الإنتاج، وتركيبها من جديد في بلدانهم حتى تستفيد منها صناعتهم المحلية[١].

بلغت القيمة الإجمالية للوحدات الصناعية التي تم تفكيكها في المنطقة الغربية بألمانيا ٥،٤ مليار مارك ألماني (DM)، في حين بلغت هذه القيمة في المنطقة التي كانت تخضع للنفوذ السوفيتي أو ما سمي بعد ذلك بألمانيا الديمقراطية الشرقية (DDR) ٥ مليارات مارك ألماني (DM)[٢].

في سنة ١٩٤٨م وفي المنطقة التي كانت تخضع لحكم المستعمر السوفيتي بلغت نسبة الوحدات الصناعية المتوفرة هناك، وبشكل إجمالي، ٧٤،٣ في المائة من القيمة التي كانت عليها سنة ١٩٣٦م، في حين بلغت هذه نسبة سنة ١٩٤٥م ـ رغم الخسائر التي تسببت فيها الحرب ـ ١٢٣ في المائة من القيمة التي كانت عليها قبل بدء الحرب. أما الطاقة الإنتاجية فقد انخفضت حتى وصلت ٧٠ في المائة، لأنه يكفي غياب بعض الأجزاء في الآلة، حتى ولو كانت قيمتها المادية ضئيلة، لتتوقف هذه الآلة أو الوحدة الصناعية ككل عن العمل. هذا الانخفاض بقيمة ٤٩ نقطة مئوية (من ١٢٣ إلى ٧٤ في المائة) بين السنتين ١٩٤٥ و١٩٤٨م يمكن

---

(١) للمقارنة يمكن الرجوع إلى النص الأصلي الموجود بـ: Wikipedia آخر تغيير: ١٧/٠٥/٢٠١٣، <http://de.wikipedia.org/wiki/Demontage_(Reparation)> (17/05/2013).

(٢) النص الأصلي (من نفس المصدر):

"Der Gesamtwert der demontierten Anlagen wird für Westdeutschland bis zu 5,4 Mrd. DM gesch?tzt, für die Sowjetische Besatzungszone bzw. DDR bis zu 5 Mrd. DM".

إرجاع خمس قيمته إلى تقادم واستهلاك الآلات[١].

التفاوت الكبير في النسب فيما يخص كمية الأموال المتوفرة في الأسواق وكمية المواد الاستهلاكية والمنتجات المعروضة للبيع بشكل عام في هذه الأسواق، والذي أشرنا إليه في السابق، ازدادت حدته بشكل مستمر بين السنتين ١٩٤٥م و١٩٤٨م، ما أدى إلى الانهيار التام للعملة. ولقد أدى ترويج عملة المستعمر في السوق إلى الزيادة في ارتفاع كمية النقود، في حين انخفضت كمية المنتجات المعروضة للبيع في الأسواق بشكل أكبر بسبب القيود التي فرضت على الإنتاج الفلاحي، وتفكيك الوحدات الصناعية، وكذا الاستمرار بالعمل بالقوانين التي تحدد وتقنن عملية التزويد بالمؤن الغذائية... إلخ. كما أن كمية المواد الأولية والمواد النصف مصنعة أو غير كاملة التصنيع المخزنة في المنشآت الصناعية ارتفعت هي الأخرى في انتظار إصلاح النظام النقدي[٢].

---

(١) النص الأصلي (من نفس المصدر):

"In der sowjetischen Besatzungszone belief sich das Brutto-Anlageverm?gen im Jahr 1948 auf 74,3 Prozent des Standes von 1936, w?hrend es noch 1945 - trotz Kriegssch?den - 123 Prozent des Vorkriegsstandes betragen hatte. Die Produktionskapazit?ten sanken sogar auf 70 Prozent, da das Fehlen wertm??ig geringer Bauteile den Stillstand einer ganzen Produktionsanlage verursachen konnte. Die Abnahme um 49 Prozentpunkte (von 123 auf 74 %) zwischen 1945 und 48 ist nur zu etwa einem Fünftel durch Abschreibungen zu erkl?ren".

(٢) النص الأصلي:

"In den Jahren 1945 bis 1948 führte der immer weiter wachsende Geldüberhang zur W?hrungszerrüttung. Die Ausgabe von Besatzungsgeld steigerte die Geldmenge, aber das Güterangebot verringerte sich durch Einschr?nkungen bei der landwirtschaftlichen Produktion, Demontage von Produktionsst?tten, Weiterführung der Zwangsbewirtschaftung durch die Alliierten und das trotz Verbotes übliche Horten von Waren. Auch die Best?nde von Halbfabrikaten und Rohstoffen stiegen in den Betrieben in Erwartung einer W?hrungsreform".

العملة المحلية أي الغايش (أو الرايخ) مارك (Reichsmark)، التي استمر التعامل بها كعملة رسمية للبلاد إلى غاية سنة ١٩٤٨م، فقدت قيمتها بشكل نهائي، لدرجة تم معها الاستغناء عنها من طرف العامة من الشعب، الذين فضلوا الرجوع إلى الطرق القديمة في تعاملاتهم التجارية؛ أي: إلى المقايضة واستخدام أشياء ذات قيمة كبديل لهذه العملة[١].

بلد تعيش ظروفًا كهذه وغارقة بشكل كلي في هذا المستنقع تحتاج فعلًا إلى معجزة للنهوض من جديد والخروج من هذه الأزمة وإيجاد حل لهذه المشاكل التي لا عد ولا حصر لها.

وفجأةً وبدون أي مقدمات ينفض البلد عنه هذا الغبار، ويقف من جديد على قدميه، معلنًا استعداده التام لخوض المعركة القادمة، معركة التخلص من صفحات الماضي المظلمة، وإعادة بناء البلاد والنهوض بها من جديد.

وبالفعل سرعان ما تحول الخراب والدمار الشامل إلى بنايات ومعالم تاريخية تشهد على عبقرية مشيديها، وعلى حسهم الفني وذوقهم الرفيع، وأيضًا على إصرار هذا الشعب الأبي على تخطي العقبات والتغلب على الشدائد والمحن. أما الاقتصاد فقد عرف ازدهارًا لم يسبق له مثيل، والبيانات في الجدول التالي تثبت ذلك:

= المصدر: Wikipedia آخر تغيير: ٠٩/ ٠٥/ ٢٠١٣،
< http://de.wikipedia.org/wiki/W?hrungsreform_1948_(Westdeutschland) > (03/06/2013).

(١) للمقارنة يمكن الرجوع إلى النص الأصلي من نفس المصدر.

قيم اقتصادية

- ❖ ارتفاع سريع في القيمة الحقيقية للدخل الفردي
- • ارتفاع بنسبة 96 في المائة خلال المدة ما بين 1945 و1960 (على سبيل المقارنة: 1918 – 1933: 14%)
- • 4,9 في المائة كمعدل نمو سنوي خلال المدة ما بين 1950 و1973 (في أوروبا الغربية: 3,8%)
- ❖ تزايد في عدد اليد العاملة: ارتفع عدد العاملين خلال المدة ما بين 1945 و1960 بمقدار 11 مليون عامل
- • 4,7 مليون مهجر، 4 ملايين من العائدين إلى الوطن بعد انتهاء الحرب، 1,8 مليون فار من ألمانيا الشرقية سابقا
- • تراجع سريع في نسبة البطالة في السنوات التي تلت سنة 1950
- ❖ تراكم كبير في رؤوس الاموال: تزايد بمعدل 6.6% سنويا خلال المدة ما بين 1950 و 1973
- ❖ النمو الاقتصادي اصبح مرتبط بشكل كبير بالتقدم التكنولوجي

قيم تخص العملة

- ❖ التضخم
- • تراجع في نسبة التضخم لتصل إلى 1.8% خلال المدة ما بين 1955 و1960
- • خلال المدة ما بين 1961 و1970 ارتفعت هذه النسبة لتبلغ 3,3%
- ❖ الفائدة
- • بلغت قيمة الفائدة 3,1% خلال المدة ما بين 1955 و1972؛ وقد عرفت انخفاضا مقارنة بالدورات السابقة

التجارة الخارجية

- ❖ ارتفاع كبير في قيمة الصادرات في الخمسينيات من القرن العشرين (بنسبة 473%)
- • ارتفاع طفيف في قيمة الواردات ← فائض في الميزانية العامة للدولة وارتفاع الضغط على المارك بسبب ارتفاع قيمته (السنوات التالية عرفت ارتفاعا في قيمة المارك: 1961، 1969، 1971، 1973)

المصدر: U. Pfister، آخر تغيير: ١١/١١/٢٠٠٨م،

< http://www.wiwi.uni-muenster.de/wisoge/md/studium/ws0809/s04wirtschaftswunderifolien.pdf >

(١٧/٠٥/٢٠١٣)، ص٢.

«العصر الذهبي الرأسمالي» أو «المعجزة الاقتصادية»

هكذا سميت هذه الفترة الزمنية بين سنتي ١٩٥٠م و١٩٧٠م، والتي عرفت، كما هو واضح في الجدول أعلاه، ازدهارًا اقتصاديًّا يمكن وصفه بالاستثنائي، مقارنة بالفترات السابقة، وبالحالة المزرية التي كانت تعيشها البلاد كما شاهدنا فيما قبل(١).

رغم كل هذا نُفاجأ بالنعت الذي اختاره المؤرخ الاقتصادي أبلسهاهوزر (Abelshauser) ليصف به هذه الفترة. في حوار له مع كريستين غشتر (Christine Richter) من مجلة غ/غِشِشْتُ (G/Geschichte) وصف هذا النمو الاقتصادي بكونه حدث عاشه ذاك الجيل، لم تستطع الغالبية من الناس فهمه. لقد كان حدثًا إيجابيًّا ومفاجئًا على حد تعبيره(٢).

---

(١) للمقارنة يمكن الرجوع إلى النص الأصلي الموجود بـ: Johannes Berger، آخر تغيير: ٣١/٠٥/٢٠١٢،

<http://www.bpb.de/politik/grundfragen/deutsche-verhaeltnisse-eine-sozialkunde/138636/ursachen-des-wirtschaftlichen-erfolgs>

(١٧/٠٥/٢٠١٣).

(٢) النص الأصلي:

"Das Wirtschaftswachstum ist jedenfalls ein Erlebnis dieser Generation, das die meisten Menschen nicht verstanden haben. Es war ein überraschendes, positives Erlebnis [...]".

المصدر:

<http://www.g-geschichte.de/pdf/plus/im_interview_professor_werner_abelshauser.pdf>

(١٤/٠٥/٢٠١٣)، ص١.

٢ ـ نظريات في تفسير ما سمي بالعصر الذهبي الرأسمالي أو المعجزة الاقتصادية الألمانية:

٢ ـ ١ ـ محاولات أبلسهاهوزر (Abelshauser) لتفسير أسباب الازدهار الاقتصادي ونظرية إعادة البناء لصاحبها جانوسي (Jánossy):

كانت المنشآت الصناعية محصنة بشكل جيد من طرف الجيش، لهذا فالدمار الذي أصابها لم يكن بنفس حجم الدمار الذي أصاب الأحياء السكنية[١]. الاقتصاد لم يكن إذن هو المتضرر الأكبر من الهجوم الجوي الذي شنه الأمريكيون على الألمان[٢]. أما بالنسبة للدراسة التي قامت بها مجموعة تابعة للقوات المسلحة الجوية الأمريكية، والتي تعتبر هذا الهجوم الجوي على ألمانيا هجومًا فاشلًا ومكلفًا في نفس الوقت، فأبلسهاهوزر (Abelshauser) يرى أن المسألة نسبية، فإذا نظرنا إلى ما خلفه من دمار شامل في المدن، خصوصًا في المناطق الآهلة بالسكان، فسنجد أن هذا الهجوم الجوي قد أدى مهمته على أحسن وجه، والعكس صحيح بالنسبة للمنشآت الصناعية[٣]. هذا ما جعل الجهود التي بذلت لإعادة الأمور إلى نصابها في المجال الاقتصادي؛ أي: لإدارة عجلة الإنتاج من جديد لم

---

(١) للمقارنة يمكن الرجوع إلى النص الأصلي من نفس المصدر، ص٢.

(٢) للمقارنة يمكن الرجوع إلى النص الأصلي من نفس المصدر، ص٢.

(٣) للمقارنة يمكن الرجوع إلى النص الأصلي من نفس المصدر، ص٢.

تكن كبيرة(١)، مقارنة بتلك التي بذلت من أجل إعادة بناء المدن. مما يعني أيضًا أن هذه العملية لم تأخذ وقتًا كبيرًا.

الشيء الأهم الذي يجب أخذه بالاعتبار والذي يؤكد عليه أبلسهاهوزر (Abelshauser) بإلحاح هو كون ألمانيا لم تكن على الإطلاق متخلفة علميًّا وتكنولوجيًّا في تلك الحقبة الزمنية، بل العكس هو الصحيح(٢). كل ما تحتاجه الصناعة لتصبح صناعة قوية كان متوفرًا في ألمانيا الغربية آنذاك. الآلات والوحدات الصناعية التي كانت تتواجد بكثرة حينها، كانت تعد من ضمن الآليات الصناعية الجد متطورة، حتى على الصعيد العالمي(٣). الألمان كانوا روادًا في العديد من المجالات والقطاعات، نذكر منها الصناعات الكيميائية، صناعة الآليات والهندسة الكهربائية(٤). المشكل الذي كانت تعاني منه البلاد آنذاك كان هو الحظر الذي فرض على صناعتها مباشرة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٤٥م(٥). هذا الركود الاقتصادي وهذا

---

(١) للمقارنة يمكن الرجوع إلى النص الأصلي الموجود بـ: Johannes Berger، آخر تغيير: ٢٠١٢/٠٥/٣١،
<http://www.bpb.de/politik/grundfragen/deutsche-verhaeltnisse-eine-sozialkunde/138636/ursachen-des-wirtschaftlichen-erfolgs>
(٢٠١٣/٠٥/١٧).

(٢) للمقارنة يمكن الرجوع إلى النص الأصلي الموجود بـ:
<http://www.g-geschichte.de/pdf/plus/im_interview_professor_werner_abelshauser.pdf>
(٢٠١٣/٠٥/١٤)، ص١.

(٣) للمقارنة يمكن الرجوع إلى النص الأصلي من نفس المصدر، ص١.

(٤) للمقارنة يمكن الرجوع إلى النص الأصلي من نفس المصدر، ص١ ـ ٢.

(٥) للمقارنة يمكن الرجوع إلى النص الأصلي من نفس المصدر، ص٢.

التوقف الذي عرفته حركة الإنتاج كان إذن مدبرًا ومقصودًا، خطة مدروسة بإحكام، من إنتاج مستعمر هدفه إضعاف ألمانيا عسكريًّا، وبالتالي القضاء على مصدر الخطر الكبير الذي كان وما زال يشكله هذا البلد، والذي يهدد المنطقة بأكملها، وأيضًا إزاحة منافس جد قوي من السوق والاستفراد بهذا الأخير. نذكر في هذا السياق الخطة التي جاء بها مورغنتاو (Morgenthau)، والتي كانت تهدف إلى تقسيم حصة ألمانيا في السوق العالمية بين روسيا وإنجلترا[١].

هذه المعلومات في غاية الأهمية، فمعرفتها ستسهل علينا فهم ما جرى واستيعاب ما حصل من تطورات في الأمور، وبالأخص السرعة الفائقة التي حصل فيها ما حصل، فبعد أن كان الخراب والدمار الشامل حديث الساعة، أصبح وفي ظرف وجيز الازدهار الاقتصادي هو الموضوع الذي يشغل بال الجميع، حتى عند الباحثين والخبراء الاقتصاديين، الذين ما فتئوا يحاولون إيجاد تفسير منطقي لما حصل.

إن الأبحاث والدراسات التي قام بها أبلسهاهوزر (Abelshauser) كانت كلها تؤكد أن الثروة البشرية وتكوينها العلمي وخبراتها المكتسبة في هذا المجال هي المفتاح الوحيد الذي يمكن بواسطته فتح جميع أبواب النجاح، وهي السبب الرئيس وراء هذا الازدهار وهذه الطفرة التي عرفها الاقتصاد

(١) للمقارنة يمكن الرجوع إلى النص الأصلي من نفس المصدر، ص٢.

الألماني. العلم إذن هو كلمة السر أو العصا السحرية التي باستطاعتها تحقيق كل الأماني وكل الأحلام، وهذا هو الشيء الوحيد الذي لم يستطع أي أحد تدميره والقضاء عليه أثناء الحرب[1].

إضافة إلى التجهيزات واليد العاملة المكونة أحسن تكوين، والحاصلة على أعلى الدرجات العلمية، اللتين كانت تتوفر عليهما البلاد مسبقًا، استفاد اقتصاد ألمانيا الغربية بشكل كبير من عدد إضافي من اليد العاملة، التي كانت تتكون من المهجرين، الذين قرروا العودة إلى أرض الوطن بعد انتهاء الحرب، ومن الفارين الذين فضلوا العيش في ألمانيا الغربية على الشرقية. العديد منهم كان تكوينهم عاليًا، فشكلوا بذلك طاقة إضافية سخرت في خدمة الاقتصاد، ففاقت قيمتها في رأي أبلسهاهوزر (Abelshauser) المعونات الأمريكية، التي حصل عليها الألمان في إطار ما يعرف ببرنامج مارشال (Marshall) أو برنامج إعادة البناء أو التأهيل الأوروبي ((EuropeanRecovery Program (ERP))، كما سمي بصفة رسمية[2].

كانت ألمانيا الشرقية تُكون أعلى نسبة في العالم من المهندسين والأطباء، وذهاب العديد من هؤلاء إلى ألمانيا الغربية شكل ضربة قاسية لاقتصاد ألمانيا الشرقية، فرغم ارتفاع نسبة

(١) للمقارنة يمكن الرجوع إلى النص الأصلي من نفس المصدر، ص٢.

(٢) للمقارنة يمكن الرجوع إلى النص الأصلي من نفس المصدر، ص٢.

التكوين هذه، إلا أن هذه الأخيرة كانت تعاني من خصاص حاد في مجالي الهندسة والطب[1]. أما بالنسبة لألمانيا الغربية فقد شكل ذلك دعمًا إضافيًّا لاقتصادها وهدية ثمينة، الاستثمار فيها كان سيكلفها الكثير!

كيف لحدث معين أن يكون السبب في حدث آخر، مع العلم أن هذا الأخير قد سبق ظهوره ظهور الأول؟ هكذا برر أبلسهاهوزر (Abelshauser) رفضه للنظرية التي تقول أن برنامج مارشال وعملية تحرير السوق سنة ١٩٤٨م التي توجت في نفس السنة بإصلاح النظام المالي، هم المسؤولون عن هذا الازدهار الاقتصادي[2]. هذا الأخير بدأت تظهر بوادره قبلها جميعًا بسنة كاملة على الأقل، في حين، وكما جاء على لسانه، أن الدفعات الأولى من المساعدات الأمريكية، في إطار برنامج مارشال (Marshall) هذا، لم تتوصل بها البلاد إلا في سنة ١٩٤٩م![3].

لم يكن بإمكان أحد تحديد حجم الخسائر والأضرار التي سببتها الحرب بدقة متناهية، وحتى المعلومات عن الحجم الحقيقي للتجهيزات الصناعية التي كانت في حوزة البلاد قبل بدء الحرب لم تكن هي الأخرى متوفرة، مما يجعل أي مقارنة بين الحالة قبل وبعد الحر بغير ممكنة، الشيء نفسه يمكن قوله إزاء مسألة الخروج باستنتاجات حول الوضعية الحالية للتجهيزات التي

(١) للمقارنة يمكن الرجوع إلى النص الأصلي من نفس المصدر، ص٢.
(٢) للمقارنة يمكن الرجوع إلى النص الأصلي من نفس المصدر، ص١.
(٣) للمقارنة يمكن الرجوع إلى النص الأصلي من نفس المصدر، ص١.

لم تطلها يد الدمار ومدى صلاحيتها وإمكانية استخدامها[1].

هي حقائق ستؤثر بالتأكيد سلبًا على التفسير الذي قدمه أبلسهاهوزر (Abelshauser)، فهي على أقل تقدير ستضعف من قوته. وليس هذا فقط ما سيؤثر بالسلب عليها، بل أيضًا مواقفه وطريقة تعامله مع الأحداث والمعلومات، فقد تعمد أثناء بحثه، حسب بغند كلم (Bernd Klemm) وغونتر ي. تريتل (Günter J. Trittel)، الاستغناء عن مستندات ومصادر معلوماتية مهمة، كالمراكز المؤسساتية الموجودة بالمنطقة الموحدة الخاضعة للنفوذ المشترك لأمريكا وإنجلترا (نذكر منها المجلس الاستشاري الاقتصادي، المجلس الاستشاري التنفيذي، المجلس الاستشاري للأقاليم، وما شابه ذلك)[2].

حتى لو فرضنا أن هذا صحيحًا، فهذا لا يعني أن طريقة تفكير أبلسهاهوزر (Abelshauser) من حيث المبدأ غير سليمة أو غير منطقية، إذ لولا العلم لما كان لألمانيا أو غيرها من البلدان المتقدمة اقتصاديًّا وتكنولوجيًّا من وجود.

لقد استند أبلسهاهوزر (Abelshauser) في تحليله هذا إلى نظرية إعادة البناء التي جاء بها المفكر والعالم الاقتصادي

---

(١) للمقارنة يمكن الرجوع إلى النص الأصلي الموجود بـ ص١٠ في العنوان التالي:
Bernd Klemm / Günter J. Trittel, Vor dem Wirtschaftswunder": Durchbruch zum Wachstum oderL?hmungskrise. Eine Auseinandersetzung mit Werner Abelshausers Interpretation derWirtschaftsentwicklung 1945-1948, < http://www.ifz-muenchen.de/heftarchiv/1987_4_3_klemm.pdf > ,(10/06/2013).

(٢) للمقارنة يمكن الرجوع إلى النص الأصلي من نفس المصدر، ص١٠.

المجري (الهنغاري) جانوسي (Jánossy)[١]، لهذا فإلقاء نظرة على هذه النظرية سيعود علينا بدون شك بفائدة كبيرة.

نظرة موجزة عن ما يسمى بـ«نظرية إعادة البناء»:

جانوسي (Jánossy) يرى أن المعجزة الاقتصادية في ألمانيا الغربية شأنها شأن المعجزة الاقتصادية الإيطالية واليابانية يجب أن تفهم على أنها فترات إعادة بناء، تتميز بارتفاع كبير غير معتاد وغير طبيعي في نسب النمو الاقتصادي[٢]. بانتهاء هذه المرحلة تعود الأمور إلى طبيعتها فتنخفض سرعة النمو لتعادل السرعة العادية، التي كان منحناه سيأخذها في حالته الطبيعية؛ أي: لولا الظروف الاستثنائية التي عاشتها هذه البلدان، المقصود هنا طبعًا حالة الحرب التي شهدتها هذه البلدان[٣].

---

(١) للمقارنة يمكن الرجوع إلى النص الأصلي الموجود بـ ص١١ في العنوان التالي:
Bernd Klemm / Günter J. Trittel, Vor dem Wirtschaftswunder": Durchbruch zum Wachstum oderL?hmungskrise. Eine Auseinandersetzung mit Werner Abelshausers Interpretation derWirtschaftsentwicklung 1945-1948, <http://www.ifz-muenchen.de/heftarchiv/1987_4_3_klemm.pdf>,(10/06/2013).

(٢) للمقارنة يمكن الرجوع إلى النص الأصلي الموجود بـ ص٢١ في العنوان التالي:
Franz (Ferenc) J?nossy unter Mitarbeit von Maria Holl?, Das Ende der Wirtschaftswunder. Erscheinung und Wesen der wirtschaftlichen Entwicklung, Frankfurt a. M. o. J. (1969).

والذي استشهد به في ص١١ ـ ١٢ من طرف:
Bernd Klemm / Günter J. Trittel, Vor dem Wirtschaftswunder": Durchbruch zum Wachstum oder L?hmungskrise. Eine Auseinandersetzung mit Werner Abelshausers Interpretation der Wirtschaftsentwicklung 1945-1948, <http://www.ifz-muenchen.de/heftarchiv/1987_4_3_klemm.pdf> (10.06.2013).

(٣) للمقارنة يمكن الرجوع إلى النص الأصلي الموجود بـ ص٢١ من نفس المصدر:
J?nossy, Das Ende (ibidem).

والذي استشهد به في ص١٢ من طرف:
"Bernd Klemm/Günter J. Trittel, Vor dem Wirtschaftswunder" (ibidem)..

هذا المنحنى يعبر عن التطور الاقتصادي الحقيقي لبلدٍ ما، فهو بذلك يعكس بشكل موضوعي الإمكانيات والقدرات التي يتمتع بها هذا البلد بشكل عام(١).

منحنى التطور الاقتصادي هذا كما جاء في تعريف جانوسي (Jánossy) يحتل مكان الصدارة في نظريته. هو «مسار اقتصادي» تحدده القوة الإنتاجية القصوى للبلد في ظروف طبيعية؛ أي: بدون وجود أي مؤثرات خارجية أو حتى داخلية تؤثر بالسلب على سير التنمية في البلاد (هذه المؤثرات قد تصدر عن حرب أو عن أزمة داخلية)، وبالتالي فهو يعكس وبشكل موضوعي الطاقة الاقتصادية الكامنة في البلاد(٢).

في رأي جانوسي (Jánossy)، فإن التقدم الاقتصادي لبلد ما وحجم مؤهلاته الاقتصادية مرتبطين بالدرجة الأولى بكم وحجم الطاقة الاقتصادية الكامنة في اليد العاملة التي يتوفر عليها هذا البلد وبالبنية التكوينية لهذه اليد العاملة. أما نظامه الاجتماعي فلا تأثير له على هذا التقدم الاقتصادي(٣).

---

(١) للمقارنة يمكن الرجوع إلى النص الأصلي الموجود بـ ص١٢ من نفس المصدر:
"Bernd Klemm/Günter J. Trittel, Vor dem Wirtschaftswunder" (ibidem).

(٢) للمقارنة يمكن الرجوع إلى النص الأصلي الموجود بـ ص١٠٤ و٤٨ من نفس المصدر:
Jnossy, Das Ende (ibidem).
والذي استشهد به في ص١٢ من طرف:
"Bernd Klemm/Günter J. Trittel, Vor dem Wirtschaftswunder" (ibidem).

(٣) للمقارنة يمكن الرجوع إلى النص الأصلي الموجود بـ ص١١ ـ ١٢ وص١٠٤ والصفحات الموالية من نفس المصدر:
= Jnossy, Das Ende (ibidem).

في تقديره، ليس من الصعب الحصول على آليات الإنتاج، وهناك أيضًا إمكانية استخدام أخرى بديلة إذا دعت الضرورة إلى ذلك، بخلاف تكوين اليد العاملة التكوين الملائم والفعال، فهو يتطلب وقتًا وجهدًا كبيرين، وهو في نفس الوقت جد مكلف[١].

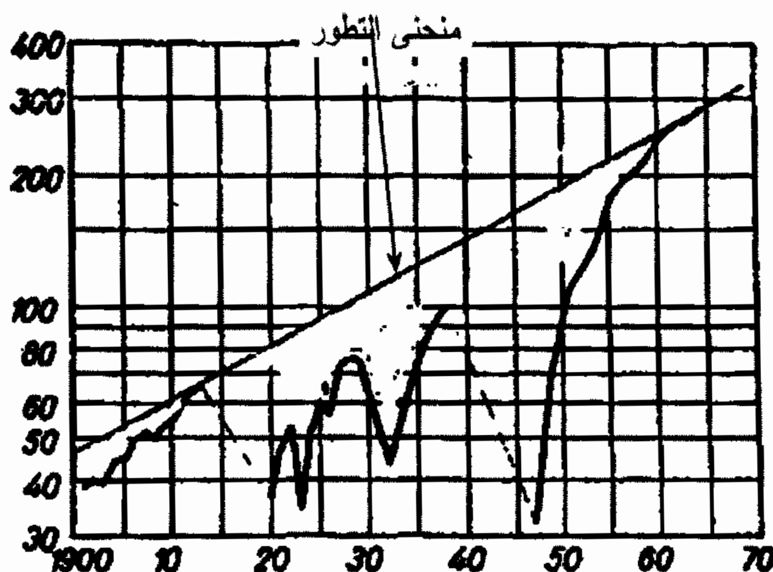
الرسم البياني التالي تم تخطيطه من طرف جانوسي (Jánossy)، من المفترض أن يعكس التطور الاقتصادي للغايش (أو الرايخ) الألماني (Das Deutsche Reich) أو للدولة الألمانية بتسميتها الحالية[٢]:

= والذي استشهد به في ص١٢ من طرف:
"Bernd Klemm/Günter J. Trittel, Vor dem Wirtschaftswunder" (ibidem).

(١) للمقارنة يمكن الرجوع إلى النص الأصلي من نفس المصدر.

(٢) للمقارنة يمكن الرجوع إلى النص الأصلي الموجود بـ ص٤٩ من نفس المصدر:
Jnossy, Das Ende (ibidem).

والذي استشهد به في ص١٢ من طرف:
"Bernd Klemm/Günter J. Trittel, Vor dem Wirtschaftswunder" (ibidem).



الرسم البياني١ : التطور الاقتصادي للغايش (أو الرايخ) الألماني (Das Deutsche Reich) أو للدولة الألمانية حسب جانوسي (Jánossy) (مؤشر الحجم الإنتاجي لسنة ١٩٣٨م = ١٠٠)[١].

حالة التوتر الذي يتسبب فيها الاختلاف في شكل المسارات التنموية، وما يعنيه ذلك من اختلاف في نسب التقدم، ومن تفاوت كبير على المستوى الاقتصادي، أو بعبارة أخرى حالة التوتر الناتجة عن الاختلاف بين الحالة الاقتصادية السيئة التي يعيشها البلد المعني بالأمر في الواقع، والتي تتميز بمستواها الإنتاجي المتدني، وتلك التي كان بإمكانه أن يكون عليها، نظرًا لما يتوفر عليه من إمكانيات وقدرات تؤهله لذلك، هي التي تحدد

(١) للمقارنة يمكن الرجوع إلى النص الأصلي من نفس المصدر.

برأي جانوسي (Jánossy) شكل ودرجة النمو الاقتصادي في هذا البلد في مرحلة إعادة البناء هذه[1].

حالة التوتر هذه هي التي تتولد عنها القوى المسئولة عن إعادة حالة التوازن الاقتصادي في بلد معين[2]، والذي فُقد من جراء ما عاشه هذا البلد من ظروف استثنائية وحالة استنفار قصوى بسبب الحرب أو بسبب أزمة داخلية. أما فيما يخص المستوى التقدمي الذي يتم تحقيقه عند نهاية فترة إعادة البناء هذه، فهو يعادل ذاك الذي كان بإمكان اقتصاد البلاد تحقيقه والوصول إليه لولا حدوث ما حدث، ولولا العراقيل التي أعاقت تقدمه[3]. وهكذا تعود المياه إلى مجاريها، والأوضاع إلى ما كانت عليه من قبل؛ أي: إلى طبيعتها، فتستقر الحالة الاقتصادية للبلد، وتكمل قاطرة التنمية مسيرتها في الخط المرسوم لها، والذي يتفق مع منحنى التطور الاقتصادي السابق الذكر.

---

(١) للمقارنة يمكن الرجوع إلى النص الأصلي الموجود بـ ص١٤ في المؤلف التالي:
Werner Abelshauser, Wirtschaft in Westdeutschland 1945-1949. Rekonstruktion und Wachstumsbedingungenin der amerikanischen und britischen Zone, Stuttgart 1975.

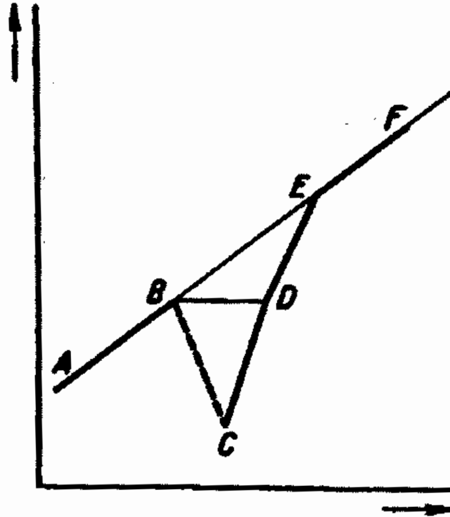
والذي استشهد به في ص١٣ من طرف:
"Bernd Klemm / Günter J. Trittel, Vor dem Wirtschaftswunder" (ibidem).

(٢) للمقارنة يمكن الرجوع إلى النص الأصلي من نفس المصدر.

(٣) للمقارنة يمكن الرجوع إلى النص الأصلي الموجود بـ ص١٧ من نفس المصدر:
Jnossy, Das Ende (ibidem).

والذي استشهد به في ص١٣ من طرف:
"Bernd Klemm/Günter J. Trittel, Vor dem Wirtschaftswunder" (ibidem).

الرسم البياني التالي وضح فيه جانوسي (Jánossy) التطورات التي يعرفها اقتصاد بلد ما قبل، أثناء وبعد انتهاء الحرب[1]:



الرسم البياني ٢: التطورات التي يعرفها اقتصاد بلد ما قبل، أثناء وبعد انتهاء الحرب حسب تصور جانوسي (Jánossy)[٢]

---

(١) للمقارنة يمكن الرجوع إلى النص الأصلي الموجود بـ ص١٨ في العنوان التالي:
Franz (Ferenc) J?nossy unter Mitarbeit von Maria Holl?, Das Ende der Wirtschaftswunder. Erscheinung und Wesen der wirtschaftlichen Entwicklung, Frankfurt a. M. o. J. (1969).

والذي استشهد به في ص١٣ من طرف:
Bernd Klemm / Günter J. Trittel, Vor dem Wirtschaftswunder": Durchbruch zum Wachstum oder L?hmungskrise. Eine Auseinandersetzung mit Werner Abelshausers Interpretation der Wirtschaftsentwicklung 1945-1948, <http://www.ifz-muenchen.de/heftarchiv/1987_4_3_klemm.pdf> (10.06.2013).

(٢) للمقارنة يمكن الرجوع إلى النص الأصلي الموجود بـ ص١٨ من نفس المصدر:
Jnossy, Das Ende (ibidem).

والذي استشهد به في ص١٤ من طرف:
"Bernd Klemm/Günter J. Trittel, Vor dem Wirtschaftswunder" (ibidem).

AF ـ منحنى التطور الاقتصادي.

AB ـ التغيرات على المستوى الإنتاجي حتى بداية الحرب.

BC ـ التراجع الحاد في مستوى الإنتاج بسبب الحرب.

CE ـ الارتفاع في المستوى الإنتاجي أثناء فترة إعادة البناء.

CD ـ حتى بلوغ السقف الإنتاجي قبل بدأ الحرب.

DE ـ وحتى اللحاق بمنحنى التطور الاقتصادي.

EF ـ الارتفاع في المستوى الإنتاجي بعد فترة إعادة البناء.

النقطة س (C) تشكل نقطة الانطلاقة بالنسبة لمرحلة إعادة البناء. من هنا يبدأ الإنتاج في التزايد بسرعة كبيرة وبدون توقف. خلال ظرف زمني وجيز؛ أي: بعد سنوات قليلة، يصل مستوى هذا الإنتاج المستوى الذي كان عليه قبل بدأ الحرب (النقطة د (D)). لكن هذا لا يعني أننا وصلنا إلى خط النهاية، فعجلة الإنتاج ما زالت مستمرة في الدوران والمستوى الإنتاجي في الارتفاع، وذلك بسرعة لا تقل عن سابقتها، حتى يلحق بمنحنى نمو الإنتاج الطبيعي للبلد، ما سماه جانوسي (Jánossy) بمنحنى التطور الاقتصادي في نظريته، بتعبير آخر حتى يصل مستوى الإنتاج ذلك المستوى الذي كان بإمكانه الوصول إليه لو كانت الأمور طبيعية والحالة مستقرة في البلاد. هذا التلاقي بين المنحنيين يتم في النقطة إ (E)، وبحصوله يتم الإعلان عن نهاية فترة إعادة البناء هذه، حينها فقط تبدأ سرعة النمو وبشكل مفاجئ في الانخفاض، لتأخذ في نهاية المطاف قيمتها الطبيعية؛ أي:

السرعة التي ينمو بها اقتصاد البلد على المدى البعيد، والتي تعادل سرعة منحنى التطور الاقتصادي. وبهذا يسترجع الاقتصاد توازنه، تنتهي حالة الطوارئ وتعود الأمور إلى ما كانت عليه من قبل(١).

ما زال هناك بعض النقاط في هذه النظرية تحتاج إلى توضيح، وأخرى يمكن القول عنها أنها لا تزال محل نقاش وجدال:

بالتدقيق في الرسم البياني رقم ١ والذي قام جانوسي (Jánossy) بتخطيطه، مبينًا فيه التطورات والتغيرات التي طرأت على المستوى الإنتاجي للاقتصاد الألماني على مدى سنين طويلة، نلاحظ أنه قبل سنة ١٩٤٥م لم يحصل أي تلاق بين منحنى حجم الإنتاج ومنحنى التطور الاقتصادي السابق الذكر إلا مرة واحدة فقط؛ أي: في سنة ١٩١٣م(٢).

الاستثناء الوحيد بهذا الخصوص هو الانتعاش الذي عرفه الاقتصاد في المدة مابين ١٩٢٠م و١٩٢٢م، أما ما كان متوقعًا من ارتفاع في نسب النمو الاقتصادي، الذي يعتبر نتيجة حتمية ومنطقية للأزمات والحروب في بلد تتوفر فيه الشروط اللازمة

(١) للمقارنة يمكن الرجوع إلى النص الأصلي من نفس المصدر.

(٢) للمقارنة يمكن الرجوع إلى النص الأصلي الموجود بـ ص١٣ في العنوان التالي:
Bernd Klemm / Günter J. Trittel, Vor dem Wirtschaftswunder": Durchbruch zum Wachstum oderL?hmungskrise. Eine Auseinandersetzung mit Werner Abelshausers Interpretation derWirtschaftsentwicklung 1945-1948, < http://www.ifz-muenchen.de/heftarchiv/1987_4_3_klemm.pdf > ,(10/06/2013).

كألمانيا، كما جاء في هذه النظرية، فلم يتحقق، بل العكس تماما هو الذي حصل، فقد تعرضت البلاد لأزمات متكررة، صاحبها ارتفاع حاد في معدلات البطالة. ١٩٢٣/ ١٩٢٤م عرفت البلاد أول أزمة لها، ثم تلتها الأزمة الثانية في ١٩٢٥/١٩٢٦م والأخيرة سنة ١٩٢٩م، وهي أزمة عالمية، تضررت منها، وبشكل كبير، الدول الصناعية الرأسمالية بالخصوص(١).

من جهة يمكن اعتبار رَدُّجانوسي (Jánossy) لم يكن مقنعًا تمامًا بخصوص التطورات التي عرفها اقتصاد البلاد بعد سنة ١٩١٨م، فهو يرجع ذلك إلى كونها مجرد حالة استثناء ويمكن اعتبار ما حدث على أنه مثال حي لفترة إعادة بناء، فشلت قواها في أداء مهامها وعجزت عن تحقيق أهدافها(٢).

من جهة أخرى، هناك من يشبه ما حدث في فترة إعادة البناء بعد الحرب العالمية الثانية بكونه مجرد تفكيك وحل لازدحام، شل حركة السير، وبدأ في التشكل بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، نتج عنه عودة إلى المسار الطبيعي، الذي تم

---

(١) للمقارنة يمكن الرجوع إلى النص الأصلي الموجود بـ ص٥٤٥ في المؤلف التالي:
Werner Abelshauser, Wirtschaft in Westdeutschland 1945-1949. Rekonstruktion und Wachstumsbedingungenin der amerikanischen und britischen Zone, Stuttgart 1975.

والذي استشهد به في ص١٥ من طرف:
"Bernd Klemm / Günter J. Trittel, Vor dem Wirtschaftswunder" (ibidem).

(٢) للمقارنة يمكن الرجوع إلى النص الأصلي الموجود بـ ص١٥ في العنوان التالي:
Bernd Klemm / Günter J. Trittel, Vor dem Wirtschaftswunder": Durchbruch zum Wachstum oderL?hmungskrise. Eine Auseinandersetzung mit Werner Abelshausers Interpretation derWirtschaftsentwicklung 1945-1948, <http://www.ifz-muenchen.de/heftarchiv/1987_4_3_klemm.pdf>,(10/06/2013).

الخروج عنه بين الحربين العالميتين[1]. يمكن إذن تفسير ذلك بوجود فترة إعادة بناء واحدة ألقي على عاتق قواها التصدي لمخلفات هاتين الحربين معًا. أما التفسير المنطقي الثاني لما حصل، على حسب ما جاء في هذا التصور، فهو أن ردة فعل قوى إعادة البناء الخاصة بـ فترة إعادة البناء الأولى؛ أي: التي تخص الحرب العالمية الأولى، جاءت متأخرة، فحصل تراكم في التأثيرات؛ أي: تأثير الفترة الأولى وتأثير الثانية.

المشكل الآخر المطروح هو كون مسار التطور الاقتصادي الافتراضي هذا لم يتم تحديده بالضبط، والأهم من ذلك، أن هذه النظرية لم تحدد أو تعطي تعريفًا واضحًا ودقيقًا للقوى التي تسمح بالاستغلال الأمثل لهذه الطاقة الكامنة والمجسدة في التكوين العالي لليد العاملة والمستوى التكنولوجي للبلاد[2].

هناك نقطة أخرى جد مهمة لم تؤخذ بعين الاعتبار في هذه النظرية، ألا وهي مسألة رؤوس الأموال، وكلنا يعرف ما لهذه الأخيرة من أهمية بالغة، فبدونها لن تكون هناك استثمارات ولن نتمكن من أداء الأجور لهذه اليد العاملة المؤهلة[3]!

---

(١) للمقارنة يمكن الرجوع إلى النص الأصلي الموجود بـ: Johannes Berger، آخر تغيير: ٣١/٠٥/٢٠١٢،

<http://www.bpb.de/politik/grundfragen/deutsche-verhaeltnisse-eine-sozialkunde/138636/ursachen-des-wirtschaftlichen-erfolgs>

(١٧/٠٥/٢٠١٣).

(٢) للمقارنة يمكن الرجوع إلى النص الأصلي من نفس المصدر.

(٣) للمقارنة يمكن الرجوع إلى النص الأصلي الموجود بـ ص١٦ في العنوان التالي: =

٢ ـ ٢ ـ نظرية «اللحاق بالركب» (catsh-up):

هذه النظرية قدمت لنا ٣ عوامل لتفسير ظاهرة الازدهار الاقتصادي هذه:

• «**أولًا: كثافة رأس المال**»: والتي لم تكن تعادل نظيرتها في أمريكا، هذا البلد الذي كان يلعب دورًا قياديًا في ذلك الوقت؛ أي: بعد انتهاء الحرب[(١)]. حسب فرضية جاء بها الكلاسيكيون الجدد، فإن هذا النقص الحاصل فيما يخص وفرة رؤوس الأموال، لا يجب النظر إليه على أنه عامل دائم السلبية، لأن هذه الصفة هي نفسها التي ستسترعي انتباه المستثمرين، وخصوصًا الأجانب منهم، وتجذبهم نحو المنطقة للاستثمار فيها[(٢)].

• **ثانيًا: استيراد التكنولوجيا**: في الأربعينيات من القرن العشرين كان الفارق التكنولوجي بين ألمانيا وأمريكا كبيرًا، حيث كان لهذه الأخيرة اليد العليا في هذا المجال[(٣)]. حاولت ألمانيا

= Bernd Klemm / Günter J. Trittel, Vor dem Wirtschaftswunder": Durchbruch zum Wachstum oder L?hmungskrise. Eine Auseinandersetzung mit Werner Abelshausers Interpretation derWirtschaftsentwicklung 1945-1948, < http://www.ifz-muenchen.de/heftarchiv/1987_4_3_klemm.pdf >,(10/06/2013).

(١) للمقارنة يمكن الرجوع إلى النص الأصلي الموجود بـ: Johannes Berger، آخر تغيير: ٢٠١٢/٠٥/٣١،

< http://www.bpb.de/politik/grundfragen/deutsche-verhaeltnisse-eine-sozialkunde/138636/ursachen-des-wirtschaftlichen-erfolgs >

.(٢٠١٣/٠٥/١٧)

(٢) للمقارنة يمكن الرجوع إلى النص الأصلي من نفس المصدر.

(٣) للمقارنة يمكن الرجوع إلى النص الأصلي من نفس المصدر.

بكل الوسائل إيجاد مخرج لسد هذه الفجوة، فلجأت إلى استيراد التكنولوجيا من هناك ومن الدول الأكثر تقدمًا في هذا الميدان، وهي ظاهرة نلاحظها في أيامنا هذه بكثرة في دولة الصين الشعبية،[١] كما استعانت أيضًا بتكنولوجيا محلية، عملت مراكز الأبحاث التابعة للمؤسسة العسكرية على تطويرها في الثلاثينيات والأربعينيات من القرن العشرين[٢].

- **ثالثًا: الانفتاح على السوق العالمية**: نهجت ألمانيا آنذاك سياسة الانفتاح، وكان توجه اقتصادها نحو التصدير واضحًا[٣]. لقد عملت كل ما في وسعها، وركزت كل جهودها في سبيل الخروج بنتيجة جيدة، فيما يخص جودة المنتج، ونجحت في مسعاها هذا، واستطاعت بذلك أن تقدم للزبون منتجًا ذا جودة عالية. شيء كهذا لا بد وأن يرضي هذا الأخير، الذي سيعبر عن هذا الرضا بالاستمرار في شراء نفس المنتج، وبالتالي المحافظة على هذه العلاقة التجارية. لهذا أغراض جانبية في غاية الأهمية، إذ إن سمعة المنتجات الألمانية ستستفيد هي الأخرى من هذا الوضع وسينالها، إن صح التعبير، قسط من هذا الحب. والنتيجة

---

(١) للمقارنة يمكن الرجوع إلى النص الأصلي من نفس المصدر.

(٢) للمقارنة يمكن الرجوع إلى النص الأصلي الموجود بـ ص١٠في العنوان التالي:
<http://www.wiwi-treff.de/home/downloads/burhopskript3.pdf> (27/05/2013).

(٣) للمقارنة يمكن الرجوع إلى النص الأصلي الموجود بـ: Johannes Berger، آخر تغيير: ٣١/٠٥/٢٠١٢،
<http://www.bpb.de/politik/grundfragen/deutsche-verhaeltnisse-eine-sozialkunde/138636/ursachen-des-wirtschaftlichen-erfolgs>
(١٧/٠٥/٢٠١٣).

الحتمية لكل هذا طبعًا هي الاستمرار في ارتفاع عدد المبيعات، وبالتالي النمو والازدهار الاقتصادي.

• بالطبع كان للإصلاح الذي عرفه القطاع المالي سنة ١٩٤٨م دور مهم بهذا الخصوص، إذ بفضله تمكن الاقتصاد الألماني من الاندماج في السوق العالمية بسرعة كبيرة[١].

عند الحديث عن الانفتاح على السوق العالمية وعن التصدير ومدى أهميته بالنسبة للاقتصاد، يجب استحضار حدث، هو من الأهمية بمكان، تاريخيًّا واقتصاديًّا، ألا وهو الحرب الكورية، إذ بفضل هذه الحرب ازداد الإقبال على آليات الإنتاج بشكل جد كبير. القطاع الصناعي الألماني المعروف بقوته، كان آنذاك على أتم الاستعداد لتلبية هذه الحاجيات[٢].

بشكل عام كان هناك طلب كبير على آليات الإنتاج هذه بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، سواء في داخل ألمانيا أو في خارجها. لهذا فالقرار الذي اتخذ بشأن توجيه صناعة الحديد والصلب نحو تصنيع مثل هذه الآليات كان حكيمًا وأتى بأُكله[٣].

فيما يتعلق بمسألة استيراد التكنولوجيا فما زال هناك جدال حاد دائر بهذا الشأن بين المختصين والباحثين؛ لأنه لم يعرف

(١) للمقارنة يمكن الرجوع إلى النص الأصلي من نفس المصدر.

(٢) للمقارنة يمكن الرجوع إلى النص الأصلي من نفس المصدر.

(٣) للمقارنة يمكن الرجوع إلى النص الأصلي الموجود بـ ص١٠ في العنوان التالي:
<http://www.wiwi-treff.de/home/downloads/burhopskript3.pdf>
(٢٧/ ٠٥/ ٢٠١٣).

لحد الآن إلى أي مدى ذهب الألمان الغربيون والأوروبيون بشكل عام في عملية تبنيهم للتكنولوجيا المتطورة الأجنبية هذه(١).

٢ ـ ٣ ـ برنامج مارشال (Marshall) (ERP):

لا يمكننا القول بأنه لم تكن له أي أهمية (المقصود هنا هو برنامج مارشال)، بل العكس هو الصحيح، لكن اقتصاديًّا لم يكن لتأثيره مفعول كبير، أو بتعبير أدق، لم يغير تأثيره من شيء في مجريات الأمور آنذاك. كانت هذه الفكرة الأساسية في التصريح الذي أدلى به أبلسهاهوزر (Abelshauser) بهذا الخصوص في نفس الحوار الذي أجراه مع كريستين غشتر (Christine Richter) من مجلة غ/غِشِشْتُ (G/Geschichte)(٢).

لقد سبق ورأينا ما تركته الحرب من خرابٍ ودمارٍ شاملٍ في ألمانيا، صور مشابهة كنا سنراها لو ذهبنا لدولة مجاورة، خلاصة القول، أينما اتجه المرء في أوروبا كان سيشاهد نفس المشهد المروع وستصدمه نفس الحقائق المهولة.

هذا الوضع له أيضًا دلالات ومعان من الناحية الاقتصادية،

---

(١) للمقارنة يمكن الرجوع إلى النص الأصلي الموجود بـ: Johannes Berger، آخر تغيير: ٣١/٠٥/٢٠١٢،
<http://www.bpb.de/politik/grundfragen/deutsche-verhaeltnisse-eine-sozialkunde/138636/ursachen-des-wirtschaftlichen-erfolgs>
(١٧/٠٥/٢٠١٣).

(٢) للمقارنة يمكن الرجوع إلى النص الأصلي الموجود بـ:
<http://www.g-geschichte.de/pdf/plus/im_interview_professor_werner_abelshauser.pdf>
(١٤/٠٥/٢٠١٣)، ص١.

فترك الأمور على ما هي عليه يعني الاستغناء عن سوق كبيرة في غاية الأهمية. أصحاب القرار في أمريكا كانوا طبعًا مدركين لهذه الحقيقة. من هذا المنطلق اتخذ القرار بإرسال معونات لأوروبا حتى تتمكن من الوقوف على قدميها، وحتى تستطيع عجلة الإنتاج أن تدور من جديد. لقد كانت هذه هي الوسيلة الوحيدة التي يمكن بواسطتها ضمان توفير لقمة العيش من مصادر محلية.

في إطار خطة بعيدة المدى تم وضع برامج وخطط عديدة تسير على هذا النهج وترمي لتحقيق هذا الهدف. في آخر المطاف وقع الاختيار على ما يعرف ببرنامج مارشال (Marshall) أو برنامج إعادة البناء أو التأهيل الأوروبي (EuropeanRecovery Program (ERP))، كما يسمى بشكل رسمي[1].

هذا البرنامج كانت له أيضًا أهداف سياسية، فهو يرمي إلى إعادة التوازن السياسي للمنطقة من جديد والتصدي للتأثيرات الشيوعية على الشعب الأوروبي، الذي كان يعاني من مخلفات الحرب. الوسيلة التي استعملت لهذا الغرض كانت هي إكساب هذا الشعب مناعةً اقتصادية ذاتية تجعله قادرًا على تدبير أموره بنفسه، وتحميه من أي تدخلات مغرضة في شؤونه الداخلية[2].

---

(١) للمقارنة يمكن الرجوع إلى النص الأصلي الموجود بـ: Wikipedia آخر تغيير: ٢٠١٣/٠٤/٢٣، <http://de.wikipedia.org/wiki/Marshallplan> (٢٠١٣/٠٥/١٧).

(٢) للمقارنة يمكن الرجوع إلى النص الأصلي الموجود بـ: Wolfgang Benz آخر تغيير: ٢٠٠٥/٠٧/١٣، <http://www.bpb.de/izpb/10077/wirtschaftsentwicklung-von-1945-bis-1949> (٢٠١٣/٠٥/٢٨).

الجانب الإنساني روعي أيضًا عند وضع هذا البرنامج، هذا حسب ما جاء في تصريحات الجهات الرسمية المسئولة[١].

اشترط على الدول المستفيدة من هذه الإعانات في إطار هذا البرنامج أن تنسق اقتصاديًّا فيما بينها، وتسعى لخلق نوع من الانسجام بين اقتصادياتها. الانفتاح على السوق العالمية كان أيضًا بندًا من بنود العقد، الذي بموجبه يصبح بإمكان الدول المعنية بالأمر الانضمام إلى لائحة هذه الدول المستفيدة. وهنا تظهر الأهمية الاقتصادية لهذا البرنامج، فتحقيق هذين الشرطين كان بمثابة خطوة أولى خطتها هذه البلدان في اتجاه تكوين منطقة اقتصادية مشتركة، وبالنسبة لدولة كألمانيا وجهت اقتصادها منذ البداية نحو التصدير، فالأمران معًا؛ أي: تكوين منطقة اقتصادية مشتركة مفتوحة والانفتاح على السوق العالمية، في غاية الأهمية، إذ الإثنان معا يصبان في مصلحتها ويتوافقان مع أهدافها[٢].

بنهاية سنة ١٩٥٢م، السنة التي أعلنت فيها نهاية المدة المحددة لتنفيذ برنامج مارشال (Marshall)، وصلت قيمة المبلغ الإجمالي الذي حصلت عليه ألمانيا الغربية من أمريكا في إطار المساعدات إلى قرابة ٣ مليارات دولار، ١,٤ مليار دولار منها مصدرها برنامج مارشال (Marshall). شكلت هذه القيمة؛ أي: ١,٤ مليار دولار عشر المبلغ الإجمالي الذي صرفته أمريكا في

(١) للمقارنة يمكن الرجوع إلى النص الأصلي من نفس المصدر.

(٢) للمقارنة يمكن الرجوع إلى النص الأصلي من نفس المصدر.

إطار هذا البرنامج، وبالتالي احتلت ألمانيا المرتبة الرابعة بين الدول المستفيدة، إلا أنها الدولة الوحيدة التي أجبرت على إرجاع جميع المبالغ التي حصلت عليها؛ أي: ٣ مليارات دولار، وقد تم بالفعل تسديد ثلث المبلغ على دفعات متتالية، آخرها كانت سنة ١٩٦٦م، أما بقية المبلغ فقد تم إعفاء البلاد من دفعه، بموجب القرار الذي صدر في مؤتمر الديون بلندن[١].

مبلغ ضخم كهذا (بمقاييس تلك الحقبة الزمنية)، لا بد وأن يكون له تأثير إيجابي على عملية النمو الاقتصادي في رأي فولفغانغ بنتس (Wolfgang Benz)؛ وتسريع هذه العملية أقل ما يمكن تصوره بهذا الخصوص[٢].

٢ ـ ٤ ـ نموذج اقتصاد السوق الاجتماعي:

في البداية تصدرت مسألة إزالة آثار الحرب وتجاوز الأزمة لائحة الأولويات عند الألمان، فركزت الجهود في سبيل العمل على إدارة عجلة الإنتاج من جديد. لكن للخروج بالاقتصاد من

---

(١) للمقارنة يمكن الرجوع إلى النص الأصلي الموجود بـ ص٢١ في العنوان التالي:
Roland Bunzenthal, 50 Jahre Marshall-Plan - Mythos und Motor der Marktwirtschaft, in: Frankfurter Rundschau vom 31. Mai 1997.

والذي استشهد به في ص١١ ـ ١٢ من طرف: Wolfgang Benz آخر تغيير: ٢٠٠٥/٠٧/١٣، <http://www.bpb.de/izpb/10077/wirtschaftsentwicklung-von-1945-bis-1949> (٢٠١٣/٠٥/٢٨).

(٢) للمقارنة يمكن الرجوع إلى النص الأصلي الموجود بـ: Wolfgang Benz آخر تغيير: ٢٠٠٥/٠٧/١٣، <http://www.bpb.de/izpb/10077/wirtschaftsentwicklung-von-1945-bis-1949> (٢٠١٣/٠٥/٢٨).

حالة الركود هذه، وحتى تدب الحياة فيه من جديد، لا بد من إجراء تغييرات جذرية واتخاذ قرارات جريئة وفعالة. لا بد إذن من وضع استراتيجية قصيرة المدى مدعومة بقوانين في غاية الصرامة لتحقيق هذا الهدف.

على المدى البعيد راهن أصحاب القرار في البلاد على التصدير، وقد سبق لنظرية «اللحاق بالركب» أن تعرضت لهذه المسألة وشرحت مدى أهميتها بالنسبة للاقتصاد، هذا طبعًا إذا توفرت الشروط الضرورية لذلك، فكما سبق وأن رأينا أيضًا، فسياسة الانفتاح على العالم الخارجي هي سلاح بحدين!

معرفة أسباب المرض تشكل خطوة أولية في معالجته، وقد كانت رغم كثرتها معروفة لحسن الحظ، لهذا أصبح علاجها، لن نقول سهلًا، بل ممكنًا!

تحكم الدولة في الاقتصاد ككل، أتبثت التجارب عدم نجاعته كسياسة اقتصادية، أما ما لتحديد الأجور والأسعار من آثار كارثية فهو معروف أيضًا، والعملة التي لم يعد باستطاعتها القيام بالدور المنوط بها، والتي تضطر المواطنين للجوء إلى أساليب قديمة، عفا عليها الزمان كالمقايضة، فهي عملة غير صالحة ويجب التخلص منها.

النظام الاقتصادي الجديد الذي جاء به لودفيج اغهارد (Ludwig Erhards) سنة ١٩٤٨م، والذي يرتكز بالأساس على

نموذج اقتصاد السوق الاجتماعي لألفرد مولر ـ أرمك (Alfred Müller-Armack)[1] كان عليه القيام بدور الوصفة السحرية وإخراج البلاد من هذا المستنقع!

كما يدل عليه اسمه فهو نموذج لاقتصاد السوق بكل الإيجابيات التي ينطوي عليها هذا المفهوم، والمرتكز بالأساس على مبادئ النظام الرأسمالي الليبرالي، مع إضافة لمسات تجميلية، إذا صح التعبير، دورها إدماج الجانب الإنساني في المنظومة ككل وتصحيح مسار السوق وإعادة توجيهه، في حال خروج هذا الأخير عن المسار الصحيح، الذي يضمن للمواطن العيش الكريم؛ أي: الذي يضمن بقاء واستمرار هذه اللمسات الإنسانية.

سياسة اقتصاد السوق هي سياسة تعتمد بالأساس على فكرة تحرير السوق وتركه يقوم بمهامه دون تدخل من الدولة، وهي فكرة مستنبطة مما جاء في نظرية آدم سميث (Adam Smith)، من كون السوق باستطاعتها أن تنظم نفسها بنفسها. السوق هي محطة يلتقي فيها العرض بالطلب، هذان العاملان هما المسؤولان الوحيدان عن تحديد الأسعار، وهي مسألة جوهرية في سياسة اقتصاد السوق هذه، ونجاح هذه السياسة مرتبط بنجاح عملية تحديد الأسعار وطريقة سيرها، وأي محاولة للتأثير على سير هذه

---

(١) المصدر:

Karl Georg Zinn, Soziale Marktwirtschaft, Idee, Entwicklung und Politik der bundesdeutschen Wirtschaftsordnung, <http://www.tu-chemnitz.de/wirtschaft/vwl2/downloads/material/KarlGeorgZinn.pdf> (17.05.2013).

العملية تعد تدخلًا في شؤون السوق وتؤدي إلى فشل السياسة ككل. وهذا ما حصل بالفعل حين حاول النظام الحاكم في عهد هتلر إخفاء مشكل التضخم بتحديد الأجور والأسعار، فتم بذلك إبطال مفعول قوى العرض والطلب، ما أدى لفقدان النظام الاقتصادي للدولة لتوازنه، فازداد الوضع سوءًا وتفاقمت الأمور في البلاد.

بوجود منافسة شريفة تضطر الشركات لتقديم أفضل ما عندها، سواء تعلق الأمر بالمنتج نفسه أو بمستوى الخدمة، كما تسعى دومًا لتحسين طرق إنتاجها حتى تتمكن من تخفيض تكاليف هذا الإنتاج، وتراعي متطلبات الزبون وتتابع تغيرات هذه المتطلبات حتى يصبح باستطاعتها التجاوب معها وعرض المنتوج المناسب، الذي سيحظى برضا هذا الزبون. إذن فبفضل المنافسة تصبح لدينا شركات دائمة التجدد والابتكار، تسهر بشكل مستمر على تقديم أفضل العروض بأفضل الأثمنة.

بالنسبة لانخفاض تكاليف الإنتاج فيعني أيضًا انخفاض في الأسعار؛ أي: أن الزبون سيحتفظ بالفارق في السعر لنفسه. أما إذا فضل المنتج لسبب من الأسباب الاحتفاظ بالفارق كربح إضافي؛ أي: في حال عدم حصول أي تغيير في الأسعار، فهو في الغالب سيعمل على استثمار هذا المال في مشاريع تعود عليه وعلى شركته بالربح، مما يعني أن هناك بالتأكيد من سيستفيد من هذه العملية، أناس من خارج محيط الشركة أو المؤسسة الاقتصادية، وحتى لو فرضنا أن هذا أيضًا لم يحصل؛ أي: أن

المصنع لم يستثمر هذا المال، فهنا يأتي دور السياسة الضريبية، التي ستعمل بكل تأكيد على أن تستفيد الجهة الأخرى أيضًا؛ أي: عامة الشعب، وتنال حصتها من هذه الأرباح.

إذن فهذا النظام الجديد يسعى جاهدًا إلى تحقيق نوع من الرخاء والرفاهية عن طريق إعادة توزيع الثروات والتصدي لمشكل تراكم الثروات في أيدي الأقلية، ولو على الأقل بشكل مبدئي!

هذا ما سنراه بالتأكيد إذا نظرنا للمسألة من منظور الصالح العام، أما إذا نظرنا إليها بمنظار صاحب المشروع أو المالك للشركة أو المؤسسة الاقتصادية بشكل عام، فإننا سنرى أشياء أخرى ومشهدًا مختلفًا تمامًا، إذ إن ما يهم هذا الأخير بالفعل هو تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح، في أسرع وقت وبأسهل وأقصر الطرق، لا بأفضلها!

إننا وللأسف الشديد نعيش في عالم لا مكان فيه للأحلام، عالمٌ قاسٍ مليء بمثل هؤلاء. هذا النوع من البشر يجد دائمًا وسيلة لتحقيق مآربه؛ كتكوين تكتلات أو اتحادات، تمكنه وزملاءه في الاتحاد من السيطرة على السوق والتحكم في الأسعار أو على الأقل التأثير فيها، هذا سيعفيه من التفكير في العديد من الأشياء؛ كمسألة تحسين الإنتاج مثلًا. الوسيلة الأخرى التي قد يلجأ إليها هؤلاء هي الاتفاق فيما بينهم على سعر للمنتج يرضيهم ويرضي جشعهم جميعا. المتضرر الوحيد هنا هو الزبون طبعًا، الذي سيؤدي ثمن هذا الطمع. الأخطر من هذا هو حين يكون

الهدف من هذا التكتل هو القضاء التام على المنافسين في السوق، لأن هذا الفعل ستكون له عواقب وخيمة على التقدم التكنولوجي، فكما رأينا سابقًا فالمنافسة هي الحافز الأكبر والأساسي للابتكار والتجديد.

كان على هذا النظام الاقتصادي الجديد إذن إيجاد وسيلة فعالة لمحاربة مثل هذه الأساليب وهذه السلوكيات، التي أقل ما يمكن القول عنها، هي أنها مدمرة للاقتصاد ومعيقة للتقدم التكنولوجي. وهكذا تم إنشاء إدارة خاصة تقوم بدور الرقابة، وتحرص على بقاء هذه المنافسة واستمرارها في أداء وظيفتها؛ أي: إعاقة أو منع لهذا الأداء الوظيفي في شكل تكوين تكتلات أو أشياء من هذا القبيل سيُتصدى له من طرف هذه الإدارة بكل حزم وقوة.

لم يكن من السهل أبدًا وضع إطار قانوني، تستطيع قوى السوق من خلاله أداء مهامها دون أن تنحرف عن المسار الصحيح، وذلك في محيط تسوده المنافسة الشريفة، التي ستعمل بدورها على أن يصاحب الخلق والإبداع هذا الأداء، وفي نفس الوقت تحرص قوانينه على ألا يؤثر هذا التدخل بالسلب على مجريات الأمور.

الأسس والمبادئ التي يرتكز عليها هذا النظام الاقتصادي تم تحديدها في القانون الأساسي للبلاد:

• المادة ٩ (٣): تكوين اتحادات بهدف الحفاظ على

استمرارية المشروع والعمل على تحسين ظروف العمل هو حق مضمون لجميع الأشخاص ولجميع القطاعات والتخصصات.

• المادة ١٢ (١): جميع الألمان يتمتعون بحق اختيار الوظيفة أو العمل الملائم لهم، مكان العمل والمؤسسة التكوينية.

• المادة ١٤ (١): ضمان الحق في الملكية الفردية وحق الإرث.

• المادة ١٤ (٢): الملكية الفردية مرتبطة بواجبات، على صاحبها القيام بها. استغلال هذه الملكية عليه أن يصب في خدمة الصالح العام.

• المادة ١٥: الأراضي التي تدخل ضمن الممتلكات الخاصة، الثروات الطبيعية، آليات ومواد الإنتاج، كلها يمكن تمليكها للدولة، إذا كان ذلك سيخدم الصالح العام، ولا يتم ذلك إلا بموجب حكم قانوني يحدد شكل وقيمة التعويضات الواجب أداءها للمتضرر[١].

البشر ليسوا سواسيةً من حيث القدرة الجسدية ومن حيث القدرة على التحمل، ولكل منهم مصير وخط سير معين، عليه اتباعه، وهذه حقائق لا يستطيع أحد إنكارها. لهذا، ولما لهذه المسألة من أهمية بالغة، كان على هذا النظام مراعاة هذه النقطة

(١) للمقارنة يمكن الرجوع إلى النص الأصلي الموجود بـ ص١٢ ـ ١٣ في العنوان التالي: <http://www.wiwi-treff.de/home/downloads/burhopskript3.pdf> (٢٧/ ٠٥/ ٢٠١٣).
نسخة من النص الأصلي، الذي يشمل هذه المواد موجودة في الملحق ب.

أيضًا، فخصص لأولئك الذين لا يستطيعون المشاركة في الحياة الاقتصادية وأداء ما عليهم من واجبات اتجاه أنفسهم واتجاه المجتمع مساعدات مالية يختلف حجمها ومدتها باختلاف الحالة المعنية بالأمر. حتى أولئك الذين يتمتعون بالقدرة الجسدية اللازمة، لكن لم يسمح لهم، لسبب من الأسباب، بالاستمرار في أداء واجبهم، فوجدوا أنفسهم فجأة بدون مصدر، يمكنهم الحصول من خلاله على قوتهم اليومي، أو تلك الأم المعيلة لأطفال صغار وتلك الأسرة المعوزة، التي لا تستطيع تغطية حاجياتها الأساسية، جميعهم شملتهم رعاية هذا النظام وحمايته. ولم يكتف بهذا وحسب، بل تجاوزه ليبسط أياديه البيضاء على تلك القطاعات، التي تنظر إليها الأسواق على أنها غير مربحة، أو ليس لها أهمية كبيرة بالنسبة لها (كالتأمين على الصحة، التقاعد وكقطاع التعليم مثلًا)[1].

في ٢١ يونيو من نفس السنة توج هذا النظام بإصلاح شمل القطاع المالي ككل، فلم يعد هناك ما يعيق سير قطار التنمية. اعتمد في وضع الإطار القانوني لهذا النظام على خطة كُلم - دودج - غولدسميث (Gerhard Colm, Joseph MorrellDodgeundRaymond W. Goldsmith)، التي تم وضعها من طرف هؤلاء المتخصصين سنة ١٩٤٦م، والتي اعتمدت العشر كمعامل لاستبدال العملة القديمة بالجديدة؛ أي: ١٠ وحدات من العملة القديمة (الغايش

(١) للمقارنة يمكن الرجوع إلى النص الأصلي الموجود بـ ص١٣ من نفس المصدر.

أو الرايخ مارك) أصبحت قيمتها تعادل قيمة وحدة واحدة فقط من العملة الجديدة (المارك الألماني). وهكذا تم القضاء على الفائض الكبير في السيولة المالية التي كانت تغرق الأسواق. صاحب هذا الإجراء إجراء آخر، تجلى في البدء بالعمل بنظام برتن - وودس (Bretton-Woods-System)،[١] الذي يقضي بضرورة وضع معيار يقوم على أساسه تحديد سعر العملة، وقد وقع الاختيار على الذهب كمعيار، وكبديل للذهب يمكن اللجوء إلى عملات أخرى قابلة للتغيير إلى الذهب كالدولار مثلًا، هذا بالإضافة إلى تحديد سقف لتغيرات أسعار العملة المحلية في البورصةلا يتجاوز ١ في المائة؛ أي: أن هذه التغيرات لا يجب أن تتعدى هذا السقف، سواء تعلق الأمر بالحد الأقصى أو بالحد الأدنى[٢].

وللسهر على استمرار العملة في المحافظة على قيمتها الشرائية وأداء وظيفتها على أحسن وجه، تم إنشاء البنك المركزي الحر (Die Bank Deutscher Länder)[٣].

(١) للمقارنة يمكن الرجوع إلى النص الأصلي الموجود بـ: Wikipedia آخر تغيير: ٠٩/٠٥/٢٠٠٥، <http://de.wikipedia.org/wiki/W?hrungsreform_1948_(Westdeutschland)> (٠٣/٠٦/٢٠١٣).

(٢) للمقارنة يمكن الرجوع إلى النص الأصلي الموجود بـ: Wikipedia آخر تغيير: ٠٩/٠٤/٢٠١٣، <http://de.wikipedia.org/wiki/Bretton-Woods-System> (٢٢/٠٥/٢٠١٣).

(٣) للمقارنة يمكن الرجوع إلى النص الأصلي الموجود بـ: Wikipedia آخر تغيير: ٠٩/٠٥/٢٠٠٥، <http://de.wikipedia.org/wiki/W?hrungsreform_1948_(Westdeutschland)> (٠٣/٠٦/٢٠١٣).

إصلاح القطاع المالي هذا لم يؤد فقط إلى استقرار العملة، بل الأكثر من هذا، فقد سهل عملية الاندماج في السوق العالمية وجعلها تتم بسرعة كبيرة، وهذا ما أعطى للتوجه الاقتصادي الألماني نحو التصدير نفسًا جديدًا ودفعة قوية إلى الأمام[١].

(١) للمقارنة يمكن الرجوع إلى النص الأصلي الموجود بـ: Johannes Berger، آخر تغيير: ٣١/٠٥/٢٠١٢،
<http://www.bpb.de/politik/grundfragen/deutsche-verhaeltnisse-eine-sozialkunde/138636/ursachen-des-wirtschaftlichen-erfolgs>
(١٧/٠٥/٢٠١٣).

نتائج الفصل

كان الهدف من عرض المشاكل والصعوبات التي اعترضت طريق التنمية في ألمانيا منذ بداية النهضة هو محاولة الاستفادة من التجارب التي عاشتها البلدان المتقدمة والاستفادة منها. حتى نصل بإذنه تعالى إلى ما وصلت إليه من تقدم ورُقي، وأيضًا تشجيع الدول السائرة في طريق النمو على المضي قدما وعدم الاستسلام مهما بلغت الصعوبات، لأن كل الدول التي سبقتها في نهج هذا الطريق عانت نفس المعاناة وذاقت المر من نفس الكأس قبل أن تصل إلى ما وصلت إليه.

لقد رأينا فيما سبق النهج الذي انتهجته دولتان متقدمتان وهما ألمانيا وإنجلترا. الاثنتان معا اعتمدتا سياسة الانغلاق لحماية اقتصادهما، إلا أن هناك اختلافًا طفيفًا في الأسلوب الذي اتبعته كل منهما، نظرًا لاختلاف ظروفهما، مع العلم أن الهدف كان واحدًا بالنسبة لهما. باختيار سياسة الانغلاق أعطت ألمانيا لنفسها فرصة لتكوين صناعة ثقيلة منحتها مناعة اقتصادية، وجعلت

منها منافسًا قويا يحسب له ألف حساب. إنجلترا هي الأخرى اعتمدت سياسة الانغلاق باتجاه الخارج، مع فارق بسيط، وهو تكوينها لمنطقة اقتصادية حرة شبه مستقلة مع المستعمرات والمناطق التابعة لها، بهذا ضمنت شيئين جد مهمين، ألا وهما توفر مصدر دائم يمكن الحصول منه على المواد الأولية التي تحتاجها صناعتها وسوق لتصريف منتجاتها الصناعية. في نفس الوقت حرصت على الحفاظ على تفوقها الصناعي بشكل دائم وذلك بتوجيه اقتصاديات الدول في هذه المستعمرات والمناطق التابعة لها في الاتجاه الذي يضمن لها ذلك.

اتضح أيضًا أن هذا هو السبيل الوحيد للوصول بالبلاد إلى بر الأمان دون الاصطدام بأي عقبات، والتي تتجسد في المنافسة الخارجية، التي ستعيق بالتأكيد تقدمها وتنميتها، وحتى تعطي لصناعتها الفرصة لتخلق نفسها بنفسها، وتوفر لها البيئة الملائمة لتنمو ويشتد عودها، فتصبح عند مرحلة البلوغ قادرة على خوض غمار المنافسة. في هذه المرحلة يصبح من الواجب تركها تعيش هذه التجربة بحلوها ومرها، ما سيدفعها بالتأكيد لإخراج كل ما عندها للوجود، وتفجير كل طاقتها الإبداعية الكامنة بداخلها.

كل الدول العربية والإسلامية تقريبًا تعاني من نفس المشكل، وهو كونها ليست لديها صناعة ثقيلة، وبذلك فهي محكوم عليها بالتبعية الاقتصادية إلى أن تغير من وضعها هذا. الشيء الإيجابي الوحيد في هذه المسألة، هو كون هذه الدول بإمكانها تشكيل منطقة اقتصادية حرة مستقلة فيما بينها، ما دام

الشرط لتحقيق ذلك متوفرًا؛ أي: مادامت مستوياتها التقدمية متقاربة. طبعًا يبقى المشكل المطروح هو مشكل خلق صناعة حقيقية في البلاد ومعرفة الكيفية التي سيتم بها تحقيق ذلك. المسألة في غاية البساطة، إذ كما تم إحضار علماء ومختصين، استطاعوا بمساعدة السكان المحليين أن يحولوا الصحراء إلى جنان وتحف معمارية فنية في غاية الروعة والجمال، تتجلى فيها كل معاني الخلق والإبداع، يمكن بنفس الطريقة جلب هؤلاء المختصين، لكن هذه المرة لتكوين الطلبة في معاهد نظرية تطبيقية متخصصة ومجهزة بأحدث الأجهزة. بموازاة ذلك يجب إنشاء المصانع حتى تتم الاستفادة من تلك الأطر المكونة. المقصود هنا ليس إنشاء معاهد يتم فيها التدرب على كيفية التعامل مع آلة معينة أو استعمال جهاز معين، بل معاهد للتكوين العلمي والتكنولوجي بشقيه النظري والتطبيقي، يتعلم فيها المرء كيف يصنع هذه الآلة أو هذا الجهاز. المثل الصيني الشهير يقول: «لا تعطني سمكة، بل علمني كيف أصطادها»!

الاتحاد هو الوسيلة الوحيدة لتحقيق هذا الهدف، وللتمكن من الصمود أمام الضغوطات والإكراهات الخارجية. بإنشاء صناعة محلية قوية، بالاستغناء عن الإعانات وبالتخلص من الديون، سنتخلص من التبعية بكل أشكالها وأنواعها، والأهم من هذا كله، سيصبح بإمكاننا لعب دور المنافس بدل دور المستهلك!

الاعتماد بشكل أساسي على مصدر واحد كالسياحة أو البترول مثلًا يجب تجنبه، لأنه غير كاف ويعزز مسألة التبعية. هذا

لا يعني الاستغناء عن قطاع السياحة والتخلي عنه، بل على العكس من ذلك، يجب الاستمرار في الاهتمام به وتطويره، والشيء نفسه ينطبق على القطاع الفلاحي، إذا كان البلد المعني بالأمر بلدًا فلاحيًّا بالدرجة الأولى، مؤسسات الإنتاج في هذا القطاع يجب تحديثها وعصرنتها والاستثمار فيها، وأيضًا توجيه سياستها التسويقية باتجاه السوق، هكذا سنضمن عطاءً أكبر وإنتاجًا أوفر، وبجودة وفعالية عاليتين، وفي نفس الوقت سيصبح بإمكاننا أيضًا، وذلك بفضل إيرادات هذا القطاع أو قطاع السياحة أو أي قطاع آخر، إذا كان هذا الأخير يشكل مجال تخصصنا (الصناعة التقليدية مثلًا)، أو بفضل إيراداتها جميعًا الاستثمار في المجال الصناعي وتطويره، ولا يهم إن استغرق الأمر بعض الوقت، لأن المهم بالفعل هو أن نسعى لذلك بكل ما أوتينا من قوة وجهد، وأن تكون لدينا رغبة أكيدة وحقيقية في تحقيق الغاية المنشودة.

بالنظر إلى تاريخ الحضارة الإنسانية ككل والخطوات التي خطتها كل الدول المتقدمة في طريقها لتحقيق التقدم في كل المجالات، والوصول إلى أعلى درجات الرقي الفكري والحضاري، اتضح بشكل لا يقبل الشك أن العلم والفكر، والجد والاجتهاد، والرغبة الأكيدة والحقيقية في التغيير وفي الوصول إلى الهدف المنشود هي مكونات الخلطة السحرية التي كانت وراء هذه النهضة وهذا التحول الجذري.

بدل التركيز على الشكليات، يجب الاهتمام بالمسائل الأهم

والقضايا المصيرية أولًا، وتغليب المصلحة العامة على الخاصة. اللجوء إلى الوسيلة المناسبة في الوقت المناسب هو أيضًا جد مهم، فقد رأينا فيما سبق الدور الذي لعبته سياسة التجارة الخارجية في ألمانيا.

لا شك أن الإنسان نفسه يعد ثروة حقيقية تشكل مدعومة بالمكتسبات العلمية الأعمدة القوية التي يرتكز عليها البناء كله، إن طاقة الخلق والإبداع عند الإنسان تحتاج إلى ظروف معينة ووسط ملائم حتى تستطيع الانجرار والانطلاق في سماء العلم والإبداع. التجارب أثبتت أن سياسة تحرير السوق بخلاف سياسة التحكم في الاقتصاد ككل على النمط الاشتراكي المحض هي السياسة الملاءمة، إذا تعلق الأمر بتحفيز الطاقات الإبداعية والخلاقة الكامنة بداخل الإنسان، والدليل على ذلك هو المفعول السحري التي تمتلكه المنافسة، كما رأينا سابقًا.

رأينا أيضًا أنه بتطبيق سياسة اقتصاد السوق لوحدها قد يحدث نوع من الانفلات وخروج عن الطريق السوي، فتأخذ الأمور مسارات واتجاهات أخرى مختلفة، ما سيؤدي حتمًا إلى ما لا تحمد عقباه، لهذا كان لا بد من اتخاذ الإجراءات اللازمة للتصدي لمثل هذه الانزلاقات، فتم وضع إطار قانوني يؤطر أنشطة السوق ويقننها، وبمساعدة إدارة حازمة في أداء مهامها وصارمة في معاقبة المخالفين؛ أي: بمساعدة إدارة محاربة الاحتكار بكل أشكاله ومحاربة كل ما قد يؤدي إليه أو إلى إبطال مفعول المنافسة، التي تعتبر المحرك الأساسي والحافز الرئيسي

في عملية التقدم التكنولوجي، أصبح بالإمكان وضع حد لمثل هذه الممارسات اللاأخلاقية التي تهدف إلى تكوين الثروات على حساب عامة الشعب.

السؤال الذي يطرح نفسه الآن هو: هل بإمكان دولنا العربية والإسلامية تطبيق نظام كهذا؟

كدول عربية وإسلامية فإن لنا خصوصياتنا ومميزاتنا التي تميزنا عن الآخرين وتميز الآخرين عنا، هذا واقع وحقيقة لا جدال فيها، لكن هذا لا يمنع أن لدينا أيضًا صفات مشتركة مع هؤلاء الآخرين، وهي كوننا كلنا بشرا!...

نعم، هي الإجابة التي نراها صائبة على هذا السؤال، طبعًا شريطة ألا نفعل ذلك فقط لأننا بحاجة إلى وسيلة لتحقيق أهداف معينة، أهداف سياسية مثلًا، فيتحول الأمر كله إلى مجرد شعارات فارغة من أي محتوى.

بكل تأكيد يمكننا ذلك، بل لمن الواجب علينا فعل ذلك؛ لأن هذا النظام قد تجاوز مرحلة التجربة وأثبت جدارته، ونحن على دراية تامة بمحاسنه وحتى بمواطن ضعفه. هذه الأخيرة ليس من الصعب التغلب عليها، إذ علينا فقط تشديد المراقبة، بل مضاعفتها والتأكد من فعاليتها.

ولا يجب أن ننسى أيضًا ما لهذا النظام من أهمية كبيرة، إذا تعلق الأمر بتوسيع وتطوير الأسواق الداخلية، التي هي أداة من أدوات التنمية الداخلية، فالعمل به سيؤدي إلى خلق قدرة شرائية محلية وعلى الرفع منها أيضًا عن طريق تقديم المساعدات المالية للمحتاجين والتوزيع المتوازن والعادل للدخل.

الفصل الرابع

في الأصول الفلسفية للنهضة الألمانية

١ ـ أسس التربية على القيم في الغرب

يدور هذا المحور حول الأسس الفلسفية للبناء القيمي في الغرب وبالضبط نخصصه لتلخيص البناء القيمي في الغرب عمومًا وفي ألمانيا على وجه الخصوص، كما نهدف إلى عرض تصور أحد أقطاب الفكر التربوي الألماني لما يجب أن يشمله هذا المبحث إن مضمونًا أو منهجًا أو طرائق بداغوجية، ثم ننتقل بعد ذلك لعرض الأصول الكبرى المؤصلة للقيم الغربية. ولا نحتاج لتوضيح مدى ارتباط القيم بما هو سياسي أو اقتصادي أو تربوي أو اجتماعي. لذلك فمقاربة التجربة النهضوية الألمانية تستدعي استحضار محركاتها السيكولوجية والعقدية وهذا مناط بحثنا. وسننهج فيه طريقا معكوسًا، إذ سنبدأ بالوعي الذي نشأ عند أهل النظر في الغرب بهذا المبحث في الفترة المعاصرة، ثم ننتقل فيه إلى إعطاء نبذة على القيم السائدة في الغرب وفي ألمانيا على الخصوص. والسبب في ذلك هو استجلاء أهمية القيم ليس فقط في الماضي بل إعادة اكتشافها مرة أخرى في الفترة المعاصرة،

ولن يكون نهجنا هو مناقشة القيم في بعدها الفلسفي أو الوظيفي بقدر ما نسعى إلى بسطها للقارئ بشكل اختزالي يحيله على نتائج هذا الحقل المعرفي في الغرب بطريقة سردية بالأساس نظرًا للطبيعة الإجرائية لموضوع الكتاب. فنعمل معه على اكتشاف الأسس العقدية والقيمية للنهضة الألمانية.

التعدد القيمي:

في عددها ٤٨ من سنة ١٩٩٤م بين الصفحة ٤٧ ـ ٦٠ نشرت مجلة Rundschau Paedagogische الألمانية مقالا مهما للباحث التربوي Wolfgang Brezinka الأستاذ في جامعة Konstanz بعنوان: قيم التربية.

ويمكن اعتبار مقال هذا الباحث خلاصة علمية دقيقة لمبحث القيم في الغرب، لذلك رجعنا إليه واستقينا منه ما يقيم أود هذه المحاولة، وسأبدأ بما يلي:

أ ـ يتميز الوعي القيمي عند الناس في الغرب عمومًا وفي ألمانيا خصوصًا بتعدد القيم من جهة، وكذا بانعدام اليقين القيمي من جهة ثانية. والسبب في ذلك، يرجع إلى العوامل التالية:

- **انتشار الحرية والمعرفة والرفاهية.**
- **تطور المعرفة الطبيعية الاقتصادية، التاريخية إذ يتجلى ذلك من خلال:**

✓ تقلص دائرة التفكير الأسطوري والديني.

✓ نسبية المعتقدات والمثاليات.

✓ الاعتقاد بأن العلم والتفكير النقدي كافيان لتسيير الحياة الخاصة.

• **الرفاهية تخلق إمكانية الاختيارات المتعددة لاستغلال الوقت الفارغ:**

✓ الرفاهية تشكل في حد ذاتها تحديًا للقدرات الذاتية القيمية والاختيارية لدى الفرد.

✓ الرفاهية أضعفت الروابط والاستقرار.

✓ الرفاهية تضعف من إمكانية العمل الجماعي، وأداء الواجب الجماعي.

• **توسيع تطبيق حقوق الإنسان والحريات الأساسية مكسب أساسي، ولكنه:**

✓ يضعف أو يقلل من المساعدات على مستوى التوجه القيمي.

✓ يضعف السلطات والمؤسسات.

• **النقد يكشف القناع عن كل الحقوق والمطالب الغير المشروعة، ولكن لا يساعد على بناء يقينيات في تفسير العالم ولا في الأخلاق.**

✓ المفاهيم العليا تعطي معنى للحياة والوجود.

✓ وإجمالًا فقد وصل الأفراد وكذا المجتمع الغربي إلى مستوى من:

الاختيارات الذاتية والمسؤولية الشخصية والمراقبة الذاتية لم يسبق أن وصل إليه مجتمع آخر، بمعنى أن الفرد وجب عليه، أن يحقق تلك المواصفات الشخصية السابقة، مما عرضه لخطر تكليفه بما لا يستطيع، كما أدى ذلك إلى تهديد الحياة الجماعية (السلم الاجتماعي)، أو لنقل الدفع باتجاه الفوضى، والانحلال الاجتماعي، وتطوير شخصيات فردانية متطرفة لم تعد تتوفر على ما يجمع بينها وبين المجتمع الذي تعيش فيه. ومن تم نشأت ضرورة التفكير في التربية على القيم.

ب ـ في سلم القيم الغربية وأصولها:

يتم تقسيم القيم عمومًا إلى عليا أو مركزية وأخرى أداتية حسب Brezinka.

فعندما نتحدث عن القيم العليا والمركزية فإننا نقصد ما يسمى في الأدبيات الفلسفية والتربوية الألمانية بـ Grundwerte وهي تلك القيم التي رغم مرور الزمن وتوالي الحضارات، وتنوع الثقافات، أثبتت أنها نافذة سارية المفعول، وصحيحة ولا يطالها التغير والتبدل.

أما القيم الأداتية InstrumentelleWerte فهي كل القيم التي تتصف بما يلي:

- أنها من حيث الترتيب تقع تحت القيم المركزية العليا.
- أنها يمكن أن تستغل كأدوات لتحقيق القيم العليا؛ أي: أنها خادمة للقيم المركزية.

• أن التغيير يطالها.

* أصول القيم المركزية:

ولكن أين يمكن أن نحصل على القيم العليا أو المركزية المؤطرة لأية قيمة ثانوية أداتية؟

الجواب يمكن أن نورده كما يلي:

هناك على الأقل ثلاث دوائر ثقافية يمكن اعتبارها مصدرًا للقيم الغربية: وهي الدائرة الثقافية اليونانية، والدائرة الثقافية الرومانية، ثم الدائرة الثقافية المسيحية اليهودية. ويمكن اعتبار الدائرة الثقافية لعصر الأنوار مصدرًا رابعًا تجاوز المصادر الثلاثة واستلهمها وهيمن عليها.

لننظر في القيم المركزية في كل دائرة على حدة:

■ **الدائرة الثقافية اليونانية:** وأسست حسب الباحث للقيم العليا التالية:

• **الديمقراطية: وتندرج تحتها القيم التالية:**

✓ المسؤولية المشتركة.

✓ التسامح.

✓ التوافق الاجتماعي.

✓ النزعة الإنسانية.

✓ قيم الفردانية.

✓ وحدة الجمال والحقيقة في الثقافة.

✓ الثقافة والرياضة الجسمانية.

✓ الاستقلال عن الأسطورة.

✓ العلوم.

✓ الموسيقى.

✓ العلوم الطبيعية.

✓ الفلسفة.

■ **الدائرة الرومانية**: وانبثقت عنها حسب الباحث القيم المركزية التالية.

- **القوة تأخذ مشروعيتها من الوعي.**
- **الفكر التنظيمي (القانون الروماني، الإدارة الرومانية).**
- **القدرة على الاندماج (الحفاظ على تعدد إثنيات الدولة الرومانية وقومياتها باللجوء إلى العنف وقليل من التسامح، وكذا استثمار القيصرية للحفاظ على الوحدة).**

■ **التقاليد المسيحية**: وهي حسب الباحث على وجهين: اليهودية والمسيحية:

فاليهودية أسست:

✓ الوحدانية.

✓ الأوامر أوالقوانين العشرة.

✓ القيم التاريخية.

✓ الرحمة.

أما المسيح فيرتبط بـ:

✓ كرامة الضيف.

✓ العبودية والخدمة.

✓ القوة والاستمرارية: التحمل.

أما الكنيسة فتعمل على ترسيخ:

✓ الحب.

✓ الرحمة.

✓ التكوين.

✓ الأحد.

✓ معرفة الناس.

■ **القيم المركزية للعصر الحديث حسب الباحث:**

• **النهضة:**

✓ الاكتشافات.

✓ الفردانية.

✓ استقلالية الإنسان.

✓ قدوة العصر اليوناني القديم.

✓ الفرد المتحرر.

✓ الحلم الإنساني.

- **عصور الثورات والتحولات:**

✓ الضمير أو الالتزام الخلقي.

✓ الحرية والضمير والالتزام.

✓ التغلب على الخوف.

✓ النجاح العملي.

▪ **القيم المركزية لعصر الأنوار كما رتبها الباحث:** توجد هذه القيم العليا في المواثيق التالية:

- **إعلان استقلال أمريكا ٤ يوليو ١٧٧٦م.**
- **إعلان حقوق الإنسان والمواطن ١٧٨٩م (الثورة الفرنسية).**
- **إعلان المبادئ العامة لحقوق الإنسان ١٩٤٨م.**

وهذه المبادئ يمكن سردها كالتالي:

✓ سيادة الشعب.

✓ الكرامة الإنسانية.

✓ الحرية.

✓ المساواة.

✓ الأخوة.

✓ المسؤولية الكونية أو الوعي البيئي الكوني.

وتعتبر هذه القيمة الأخيرة إضافة جديدة معاصرة ويقصد بها أن الإنسان عليه أن يتصرف في الطبيعة على أساس كونه جزء

منها، أو لنقل أن يعتبر نفسه نظيرًا للآخرين في الخلق، ولا يجوز له إفساد الطبيعة والعبث فيها وبها، وأن يستحضر ضرورة ترك هذا الكوكب صالحًا للأجيال التي ستأتي من بعده.

*** القيم الأداتية:**

تأتي القيم الأداتية حسب الباحث في مرتبة ثانوية من القيم العليا والمركزية لكونها فرع منها. وهي قيم لها حضور يومي وتحدد تعاملاتنا اليومية، وتتسم بكونها محددة في الزمان

- **تحقيق الذات: ومنها مثلًا:**

- **تحقيق الذات بالاستناد على قيمة العمل، هذه القيمة تتفرع عنها قيم أخرى من مثل:**

✓ القدرة على التعليم والمرونة.

✓ الوظيفة.

✓ الموضة.

✓ الحياة العائلية.

✓ مساواة المرأة.

✓ الدفاع عن الحقوق الذاتية أو طلبها.

✓ استغلال الوقت.

✓ الاعتقاد في التقدم والتطور.

✓ العمل الحيوي والاجتماعي.

- **تحقيق الذات من خلال القيم العاطفية:**

✓ التدين.

✓ الصفاء النفسي.

✓ الفرح والرضى.

- **المشاركة أو المرافقة السياسية عن طريق:**

✓ الديمقراطية.

✓ الأحزاب.

✓ الجمعيات.

✓ الثقة في المؤسسات.

✓ المعلومات ووسائل الإعلام.

✓ الانتماء الجمعوي.

خلاصة القول، أن القيم التي تأسست عليها النهضة الأوروبية عمومًا وكذا التجربة النهضوية الألمانية لا تخرج في أصولها عن أصلين اثنين:

أصل ديني تجلى في المسيحية، وأصل إنساني تجلى في الفلسفة اليونانية والفكر الروماني وفكر النهضة. أكيد أن هذا التصور يلغي بصورة واضحة أشكال ومجالات استفادة أوروبا من غيرها من الأمم كالحضارة الإسلامية بالخصوص. وهذا ليس مناط بحثنا، ولكن يمكن من جهة أن نضيف من باب الموضوعية أن النهضة الأوروبية مدينة للمسلمين في بعد القيم بإسهامات كثيرة

لا حصر لها، ولو وقفنا فقط عند المساهمة الفلسفية لوحدها مع ابن رشد لكفتنا مشقة النبش في أصول كثير من القيم التي أدرجناها على أن أصلها عصر النهضة، وما هي في حقيقة الأمر إلا قيم إسلامية خالصة تمت تبيئتها وإنزالها وأجرأتها في أشكال عملية وقانونية غاية في الدقة.

إن ألمانيا انتقلت من السيطرة الكنسية على مجريات الحياة في كل أبعادها إلى مرحلة سيطرة الفرد والمؤسسات الاجتماعية ذات الطبيعة المدنية على أمر الدين والدنيا. وما يهم في مبحث القيم أنه يؤكد على تعددية المصادر من جهة، وكذا على سيطرة القيم الإنسانية في مرحلة النهضة الألمانية من جهة ثانية، مما يطرح سؤالًا مفاده: كيف نستفيد من تجربة ذات أصل قيمي عقائدي مختلف؟

قبل الخوض في هذا السؤال ذا الطبيعة الفلسفية والعملية نقف أولًا مع إشكالية العلمانية في ألمانيا خصوصًا وفي الغرب عمومًا لأننا نرى أن هذا الإشكال غاية في الأهمية بالنسبة لمقاصد هذه المحاولة العلمية.

٢ ـ من النموذج النهضوي الألماني إلى الإشكالات المركزية في العالم العربي محاولة للتجاوز

هناك حسب اعتقادنا ثلاث إشكالات مركزية تعوق نهضة الأمة:

- إشكال علاقة الدين والدولة وسبل تطوير نموذج خاص.
- إشكال تطوير الرؤية الموجهة وكذا الاستراتيجيات القريبة والبعيدة المدى في كل القطاعات لاستنبات أسس التطور والنهوض.
- إشكال تحويل النظر إلى عمل وانعدام الاستمرارية في أي عمل سواء تقييمًا أو تعديلا في كل القطاعات.

أولًا: العلمانية والدين والمجتمع: في راهنية السؤال ومدى صلاحية المبدأ في العالم العربي[١]:

من أشد الأسئلة صعوبة وراهنية وتعقيدًا سؤال الدين والسياسة في العالم العربي، ولهذا الغرض ارتأينا إدراجه ومناقشته

(١) لقد سبق وأن تناولنا هذا الإشكال في إطار الندوة الدولية التي نظمتها مؤسسة مؤمنون بلا حدود في المغرب بداية سنة ٢٠١٣م. وكان هذا جزءًا من مساهمتنا العلمية.

بآخر ما أنتجه الفكر الألماني في هذا المجال ولقد خصصنا لذلك مبحثًا مستقلًا لمعالجة أم الإشكاليات الراهنة في التطورات المتسارعة التي يعرفها العالم العربي. ولا يمكننا بتاتا تبني النموذج الألماني في التعامل مع الدين، إذ إن هناك فوارق جوهرية لا مجال معها حتى للمقارنة، ولكن ولأهمية الموضوع نتناوله بشكل أعمق وأدق علنا نساعد على إيجاد حلول لما يعترض العالم العربي من إشكالات ذات طبيعة عملية ونظرية خصوصًا في الجانب السياسي.

بداية نود أن نشير أننا اعتمدنا في هذه المحاولة بشكل كبير على الدراسة التي قامت بها ونشرتها مجموعة البحث Zivilgesellschaft, Citizenship und politischeMobilisierung in Europa في المركز العلمي للعلوم الاجتماعية ببرلين والتي عنونتها كالتالي:

Religion und Zivilgesellschaft Zur Theorie und Geschichte ihrerBeziehung

الدين والمجتمع المدني. في نظرية وتاريخ العلاقة بينهما.

تحيل العلمانية في مدلولاتها على ما يلي:

- تنقية العالم من الأساطير.
- شخصنة الدين.
- تمايز وتباين الدين والسياسة[١].

---

(١) يمكن الرجوع في هذا المجال وخصوصًا لمن أراد التوسع في هذه الخصائص الثلاث إلى:
José Casanova, Public Religions in the modern World, Chicago / London 1994, p. 19-39.

ولكن الثابت أن الدين خلال ٢٠٠ سنة الماضية سواء في أوروبا أو خارجها كما في ألمانيا كذلك[١]، لم يكن أبدًا وعلى الإطلاق خارج حياة الناس والدولة والقضايا العالمية، بل في كثير من الأحيان كان هو الذي يحركها، لذلك لم يفقد على الإطلاق أهميته بل لربما تزايدت وتضاعفت في السنوات الأخيرة. كما انه لم تتم شخصنته أو نزع السياسة عنه، بل دلت وتدل الوقائع على أنه محورها ومتداخل معها وفي كثير من الأحيان هو محورها الأول، أنه حيوي وبشكل كبير حتى أصبح يتحدث في الأدبيات العلمية عن إعادة اكتشاف دور المعتقد كعامل سياسي مركزي وأساسي في الحياة السياسية.

ففي كثير من الوقائع العالمية يتجاوز المجال الشخصي ويتدخل المعتقد في المجال العام لذلك وعلى رأي Jeffrey Cox فإن الواقع يقول بأن النظرية العلمانية من حيث قيمتها العلمية لم تعد أبدًا مقنعة[٢].

أما هابرماس الذي كان إلى حين قريب من المدافعين على مشروع الحداثة العلماني فقد نادى بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م بما سماه المجتمع المابعد علماني

---

(١) سيتم فيما بعد تخصيص مبحث لإشكال الإسلام في ألمانيا.

(٢) للتوسع أكثر في البعد الانشائي للنظرية العلمانية بالنظر إلى الواقع السياسي العالمي انظر:

Jeffrey Cox, Religion and Imperial Powerin Nineteenth-Century Britain, in: Richard Helmstadter (Hrsg.), Freedom and Religion in the Nineteenth Century,Stanford 1997, p. 339-342.

Postsaekulare Gesellschaft. وكأنه ينادي ضمنيًا بنزع العلمنة عن المجتمع[١].

في نفس الاتجاه يمكن أن يصنف جاك دريدا إذ يتساءل: لماذا هو صعب أن نفكر في ظاهرة عودة الدين. أليس ذلك متسرعًا؟ لماذا يظهر الدين تأثيرًا قويًا ومفاجئًا؟ لماذا يعتقد أصحاب دين العقل، والأنوار والعلم والنقد، بأن العقل بالضرورة شكل نهاية الدين وتلاشيه وزواله؟[٢].

لقد تأكد علميًّا وواقعيًّا وبالملموس حضور الدين في الحياة العامة والخاصة والمؤسسات وتجاوز بذلك إمكانية التأطير الحداثي له، ذلك أن نظريات الحداثة التي تعتبر التدين رديف التخلف تأكد بالملموس في أوروبا وأمريكا وأسيا وإفريقيا أن هذا المكون تجاوزها بكل نظرياتها وأصبحت عاجزة عن فهمه فكيف بتفسيره.

فالمجتمع المدني نفسه تأثر ويتأثر بالدين، فمشاركة المتدينين في العالم في الفعل الاجتماعي المؤسساتي الجمعوي في بعض الدول أكثر من تأثير الدولة فيه، فالجمعيات الثقافية والاجتماعية وكذا الجمعيات الحقوقية المرتبطة بالمعتقد أي معتقد فاعلة ومؤثرة وضاغطة على الساسة وموجهة لقرارتهم.

(١) Jürgen Habermas, Glauben und Wissen. Rede zur Verleihung des Friedenspreises des B?rsenvereins des deutschen Buchhandels, in: Frankfurter Allgemeine Zeitung, 15.10.2001, p. 9.

(٢) Jacques Derrida, Glaube und Wissen. Die beiden Quellen der,Religion' an den Grenzen der blo?en Vernunft,in: ders. / Gianni Vattimo, Die Religion, Frankfurt a. M. 2001, p. 9-107, hier S. 14f.

وإذا ما رجعنا لعلم الاجتماع للنظر في آخر اجتهاداته الخاصة بالعلمانية كنهج في الحكم والتصور فإننا سنستنتج وبدون كبير عناء أنها أصبحت بالنسبة لكثير من علماء الاجتماع غير قادرة على استيعاب العالم ككل بل لا تصلح له أبدًا، وفي هذا الإطار يرى Pippa Norris وRonald Ingelhart ما يلي:

إن العلمانية جزء من الحداثة كما هي في أوروبا ولكنها عاجزة تمام العجز على أن تكون نموذجا يعم العالم، فالمنطق والتطور الاجتماعي يقول لنا: بأن الشعوب العلمانية هي في تناقص وتراجع، أما الشعوب غير العلمانية فهي في تزايد مضطرد، ومعنى ذلك أن الدين والحداثة سيدخلان في علاقة جديدة وبأبعاد وخصائص أخرى غير التي كانت في أوروبا(١).

أما الباحث Karl Gabriel فإنه ذهب أبعد من ذلك عندما اعتبر أن الذي يحتاج إلى التفسير هو المبدأ العلماني نفسه والمتمثل في شخصنة الدين لأنه وبأبسط منهج في التحليل وبالنظر إلى الواقع العالمي المعيش هو الذي أصبح يشكل استثناء، ففي كل القارات بما فيها أوروبا وبدرجات متفاوتة يؤثر الدين في المشاريع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ويتجاوز بذلك الشأن الشخصي. ومن تم فلا تحتاج القاعدة العالمية إلى التفسير بقدر ما يحتاج إليه الاستثناء الأوروبي. إن الثابت عند Karl Gabriel هو أن الحداثة الأوربية لم ولن تستوعب المجتمعات المتدينة

---

(١) Pippa Norris / Ronald Inglehart / David C. Leege (Hrsg.), Sacred and Secular. Religion and Politics Worldwide, Cambridge 2004.

وغير العلمانية[1]. وفي نفس الاتجاه يذهب Dipesh Chakrabarty حيث يرى أن علم الاجتماع يمكنه أن يتحدث عن المسار العلماني الحداثي على اعتباره مسارًا خاصًا لا يستطيع تفسير الظواهر في العالم ككل[2].

لذلك فالتوجه العام أصبح يشير إلى أن نموذج بعض دول أوروبا لا يمكن تعميمه بل لربما ارتقى مع الزمن لأن يصبح استثناء غير ذي جدوى عندما يتعلق الأمر بسيرورة التطور السياسي والديني في الثقافات المغايرة والمختلفة عنه.

وحتى من داخل أوروبا هناك تحولات وجب الوقوف عندها وتأملها:

- قطارات الحج اتجاه روما.
- الصراع والجدال الدائر حول انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي باعتبارها دولة غير مسيحية.
- الإحصاءات الأوروبية حول تزايد أعداد المتدينين خصوصًا المسلمين.
- المواقف والقرارات السياسية والقوانين المختلفة اتجاه الحجاب لا النقاب فقط.

---

(١) Karl Gabriel, Vorwort, in: Religionen im?ffentlichen Raum: Perspektiven in Europa [=Jahrbuch für Christliche Sozialwissenschaften 44 (2003)], S. 7-11, hier S. 7. Vgl. ders., S?kularisierung und?ffentliche Religion.Religionssoziologische Anmerkungen mit Blick auf den europ?ischen Kontext, in: ebd., S. 13-36 (dort weitere Literatur zur Frage eines europ?ischen Sonderwegs). Siehe aus historischer Perspektive: Hartmut Lehmann, S?kularisierung. Der europ?ische Sonderweg in Sachen Religion?, G?ttingen 2004.

(٢) DipeshChakrabarty, Provincializing Europe. Postcoloniality and the Critique of History, in: Cultural Studies 6(1992) S. 337-357.

• النقاش الدائر حول إدراج الدين في الوثيقة الدستورية الأوروبية.

هذه أمثلة جوهرية وأساسية بالنسبة لدور الدين في السياسة العالمية والأوروبية، أما في أمريكا فهذا أوضح وأجلي واظهر سواء داخليا أو خارجيا.

هناك عنصر جديد يلامس ضيق العلمانية وعجزها عن استيعاب التحولات الدولية، إنه العولمة. إن هذه السيرورة خلقت تحديًّا كبيرًا أمام العلمانية في أوروبا، ذلك أن الهجرة نحو أوروبا وكذا استجلاب العقول من دول مختلفة وثقافات متباينة كلها متدينة شكل حاجزًا أمام هيمنة العلمانية على الحياة سواء في أوروبا أو غيرها. إذ تشكلت داخل أوروبا أقليات دينية خصوصًا ذات الأصول الإسلامية وأخرى من الذين أسلموا وأصبحوا يطالبون بحقوقهم كاملة غير منقوصة، بل وإدراج دينهم والاعتراف به في الدساتير الأوروبية وسن القوانين المتوافقة مع معتقدهم. وفي هذا الاتجاه تسير التطورات السياسية المستقبلية. أضف إلى ذلك الحملات المختلفة للتبشير أو الدعوة من كلتا الديانتين الإسلامية والمسيحية، زد على ذلك نشأة توجهات دينية في إطار جماعات أو طوائف دينية ذات طابع مغلق أو منفتح، كل هذا يؤكد على أن الدين عاد إلى أوروبا مرة أخرى. وهنا يتجلى بوضوح حجم تأثير الأطراف على المركز إذ دفعته مرة أخرى إلى مراجعة مسلماته خصوصا العلمانية.

بالنسبة لـ Mattias Koenig فإن العلمانية لم تكن في الحقيقة إلا حلًّا مؤقتًا أو لنقل حلقة من حلقات تاريخ أوروبا يبدو أنها قربت على الانتهاء[1].

هذا فيما يخص الجانب التجريبي أما فيما يخص الجانب النظري فإن الانفتاح الجديد والمتواصل على الظواهر الدينية يشكل في حد ذاته سببًا نظريًّا لانتهاء العمل بالنظريات العلمانية.

لقد فتحت مرحلة ما بعد الحداثة عينها على البعد الديني بعدما أغلقته وأقصته في مرحلة الحداثة. لذلك فإنه من الصعب الآن نظريًّا اعتبار التدين رجوعًا أو نكوصًا إلى الخلف أو إلى الوحشية والقرون الوسطى، بل أصبح ينظر إليه كجزء أساسي ومحوري ومحدد لفترة ما بعد الحداثة في أوروبا وأمريكا وباقي دول العالم، فإذا كانت الحداثة نفسها ترجع أهم أسباب ظهورها إلى الدين والموقف منه في بداياتها، فإن فترة ما بعد الحداثة استرجعت الدين لتنهل منه وتعيد فهمه، خصوصًا الديانات غير المسيحية. إنها تحاول إعادة قراءة المقدس بطريقة أعمق وأشمل وأدق لأنه لا يرتفع كواقع معيش وكنظر فكري معاش وبهذا تنتهي مسلمات الحداثة حول الدين وأشكال التدين.

أما بالنسبة للدراسات الثقافية والحضارية فقد أصبح من المتفق حوله ومنذ زمن بعيد أن العلمانية لا يمكن أن تسع جميع

---

(١) Matthias Triebel, Religion und Religionsgemeinschaften im künftigen Europ?ischen Verfassungsvertrag. Die Debatten des Europ?ischen Konvents, NomoK@non-Webdokument:http://www.nomokanon.de/abhandlungen/014.htm, Rdnr. 1-88.

الثقافات والحضارات، وفي هذا السياق يوضح الفيلسوف Giacomo Marramao بالاستناد إلى المؤرخ Reinhart Koselleck أن العلمانية مقولة أصل في التاريخ المعاصر، إذ يمكن من خلالها تفسير التطور التاريخي للعالم المسيحي ذلك أنها وبداية من القرن ١٨ أصبحت إلى جانب مقولات أخرى من مثل الحرية والتحرر والتقدم والاستقلالية والثورة مركزية في الفكر الغربي إلا أن التطورات المعاصرة أفقدتها قوتها بل ان التطور التاريخي نفسه يسير بالاتجاه تدمير سيرورته الأفقية حتى إن الاعتقاد في العلمانية تناقص وتضاءل(١).

هذا الأمر يدقق فيه الباحث مازن موفق هاشم ويقول: وأصل الفكرة ليس فصل الدين عن الدولة بل فصل الكنيسة عن الدولة؛ أي: أن فكرة فصل الدين عن الدولة تفهم على وجهين. الوجه الأول هو عدم إخضاع الفعاليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لاحتكار سلطة دينية لها مؤسساتها البيروقراطية المستقلة عن المجتمع (إداريًّا وماليًّا) ولها أسس سيادة متميّزة ومختصّة بذاتها. أما الوجه الثاني فهو فصل الدين عن المجتمع، أو فصل المبادئ الدينية عن الحياة، أو حجب الأسس الأخلاقية من أن يكون لها قولة في إدارة شؤون الناس(٢).

---

(١) Giacomo Marramao, Macht und S?kularisierung. Die Kategorie der Zeit, Frankfurt a. M. 1989, S. 248, hier zit.n. Edith Saurer, S?kularisierung, Entchristianisierung, Entzauberung: Diskussionen in der italienischen Geschichtsschreibung, in: Hartmut Lehmann (Hrsg.), S?kularisierung, Dechristianisierung, Rechristianisierung im neuzeitlichen Europa. Bilanzen und Perspektiven der Forschung, G?ttingen 1997, S. 183-193, hier S. 185.

(٢) ملاحظات حول العلمانية وفصل الدين عن الدولة هاشم، موفق مازن:
http://www.alrashad.org/issues/16/16-Hashem.htm.03/02/2003. 23: 55mn.

أما بالنسبة لـ LuhmannNicklas والذي تبنى في مرحلة معينة وجهة النظر المؤمنة بالدور الوظيفي للعلمانية، فإنه شكك في مسلمة وجود المجتمع العلماني أصلًا، إذ تساءل في أبحاثه المتأخرة هل بالفعل نعيش في مجتمعات علمانية؟ بل أكثر من ذلك هل يمكن اعتقاد ذلك أصلًا؟ فبالنسبة إليه تحولت العلمانية في بعدها النظري من مقولة شارحة ومفسرة إلى مقولة هي نفسها تحتاج إلى الشرح والتفسير(١).

خلاصات من الجولة النظرية حول العلمانية: مقترحات وبدائل:

أكدنا في محور القيم وكذا في محور العلمانية على أن أوروبا عامة ومنها ألمانيا بنت فلسفتها على الصراع مع الدين في فترة التأسيس، ويعرف هذا المجال حاليًا مراجعات فلسفية عميقة أرجعت الدين إلى مركز الاهتمام البحثي في مختلف الحقول المعرفية، وهذا يطرح علينا في العالم العربي إشكاليات متعددة ذات طبيعة نظرية وعملية في أشكال التعاطي المستقبلي مع الدين في أبعاده المختلفة وخصوصًا ما يتعلق بجانب كيفية استدراجه الذكي للحياة العامة بطريقة تتوافق والتطورات المعاصرة وتستجيب للتحديات المتباينة في كل مناحي الحياة.

وفي السياسة يمكن لنا أن نؤسس من خلال المعتقد ـ أي: معتقد ـ للعدالة، كما يمكن استثماره لتبرير الاستبداد. فالمدافع عن المعتقد ودوره السياسي الإيجابي لن يعدم أن يجد من الأمثلة

(١) Niklas Luhmann, Die Religion der Gesellschaft, Frankfurt a. M. 2000, S. 104.

ما يزكي رأيه ويحشد لذلك من الوقائع والنصوص والتاريخ ما يشهد له، وكذلك المنتقد للمعتقد لن تعوزه بدوره الشواهد، فالإسلام معتقد وفكر ورؤية للوجود وواقع ماضي وحاضر وتجربة سياسية واقتصادية واجتماعية لا يمكن تجاوزها إلا بالتفكير مليًّا في طرق جديدة لإعادة استثمارها بشكل يتوافق والتاريخ بكل أبعاده ومستجداته.

وعلى العموم فالمعتقد والسياسة لا يمكن فصلهما في مجتمعاتنا العربية خاصة وفي المجتمعات الإسلامية عامة. فالسياسة تحاول إزعاج الدين ويعمل الدين على خلخلة الهدوء السياسي، ولكن بالرغم من ذلك أستطيع **أن أقول أن الدين يعيش بالسياسة، والسياسة تعيش بالدين للتوضيح انطلق مما يلي.**

الأصل في السياسة العادلة والدين العادل أنهما يسعيان إلى خلق الإنسان السليم، إذ فقط بوجود أناس أسوياء يمكن للسياسة والدين أن يستمرا ويعيشا جنبًا إلى جنب، والسلامة المقصودة تشمل هنا مجمل مناحي حياة الأفراد.

فالسياسة العادلة تعمل على تطوير البنيات التحتية في الدولة وإيجاد مناصب الشغل وتطوير الصناعة الفلاحة والتجارة وما إلى ذلك من احتياجات الناس. بذلك يحبها الناس ويتفاعلون معها ويساعدونها ويطورون أداءهم فيها ويؤدون واجبهم لها وينخرطون فيها. لأنها ضمنت لهم سلامتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. أما الدين فالأصل فيه أن يسعى إلى ضبط نفوس

الناس وأهواءهم وضمان أمنهم الروحي وتوجيههم أخلاقيًّا باتجاه العيش الجماعي والانفتاح على الآخر المخالف فكريًّا وسياسيًّا وعقديًّا. فالدين يحتاج إلى السياسة والسياسة تحتاج إلى الدين فالأول شرط لوجود الثاني والثاني شرط لوجود الأول أقول هذا عندما أتحدث عن الديمقراطية الحقيقية لا الديمقراطيات الإقصائية، والدين الحقيقي لا الدين الإقصائي. والخطر أن تستبد جهة معينة بالدين وتعمل على إكراه الناس على مذهب أو عقيدة معينة وتتحول الدولة من دولة حرية إلى دولة جبروت. أو كذلك أن تستبد طائفة معينة بالديمقراطية وتعتبر نفسها وصية عليها وحارستها ليلًا ونهارًا، وتعمل من خلال الديمقراطية على تشريع قوانين تناقضها حرصا على دوام السلطة في يدها، فلا ديمقراطية إلا التي توافق نتائجها هواها، وإن حدث العكس تنقلب على الديمقراطية باسم الديمقراطية. فيغدو هذا النظام عدو نفسه، وأداة لإقصاء المخالف مع العلم أن مقصده هو تدبير الاختلاف. ولا يحدث هذا إلا في الدول المتخلفة التي ليس لأنظمتها أي هدف ديمقراطي إلا توظيف ما هو ديمقراطي لإنتاج مجتمع إقصائي. وفي هذا الأمر لا تختلف الأحزاب السياسية في الدول المتخلفة وخصوصًا العربية وإن اختلفت إيديولوجياتها لأننا نعتبر الدمقراطية فلسفة حياة وليست آلية تقنية محايدة.

أما فصل السياسة عن الدين فهو **أمر غير ممكن نظريًّا فكيف به واقعيًّا** .

وهنا لن أذهب إلى إثبات هذه الدعوى إذ يكفي العارف

بأمور المعتقد أنه يتجلى في كل شيء حتى ولو ادعينا عكس ذلك، فكل الدول الغربية وغيرها لها سياسات دينية معينة تنطلق من معتقد معين. أما بالنسبة للمجتمعات الإسلامية فإنه من الخيال تصور فصل الدين عن السياسة وسأوضح ذلك من خلال ما يلي:

• الإسلام يعترف بحرية المعتقد ويناصرها بنصوص كثيرة، ورغم ذلك يمكن أن يخضع لتأويل المتاولين لأية أطروحة غير هذه.

• الإسلام حين يعترف بحرية المعتقد لايعني بذلك انسحابه من الحياة العامة وهذا في حد ذاته تحد كبير. فحرية المعتقد لاتكفي من وجهة نظري الخاصة لاستقلال الإسلام عن الحياة العامة لماذا؟

✓ لوجود ضوابط وقواعد ومعايير ذات أصل إسلامي تحكم العلاقات الاجتماعية بين الناس، أو لنقل وجود أخلاق لها صلة بالمعتقد وتتحكم حتى في السلوك اتجاه الناس والأشياء والأفكاروالدواب وغير ذلك؛ أي: وجود منظومة قيمية معينة تستعصي على التجاوز.

✓ وجود أحكام وقوانين تضبط العلاقات الاجتماعية والسياسية بين الناس وتختلف هذه القواعد في تفصيلها ودقتها وعددها من مجال إلى آخر، وهي أحكام واردة في النص المحكم والمتشابه.

✓ الرسالة الإسلاميّة شمولية في مبادئها إذ تغطّي مساحات

واسعة من حركة الحياة، وهذا ما يمثّل بحقّ أكبر إشكال في وجه الفكر العلماني، حيث الرغبة الأكيدة في تقليص مساحات الدين وعزله عن ساحة السياسة.

✓ تاريخ تطبيق التعاليم الإسلامية وتراكم التجربة في الحكم.

• ونظريًّا يمكن للعلاقة بين الدين والدولة أن تنضبط بالضوابط التالية:

✓ الدولة تعلن عن هويتها الدينية ولا تلزم الناس بها، وهويتها الدينية هي هوية الأغلبية مع الحفاظ التام لمن لا ينتمي للأغلبية بحقوقه.

✓ المواطنة لا تتعلق أبدًا بالمطلق أي الدين، فكل المواطنين سواء أمام القانون أيًّا كان معتقدهم.

✓ الدولة تضمن حرية الاعتقاد؛ أي: أنها تقف ضد الإكراه من أي كان.

✓ الدولة تضمن السلم الاجتماعي بالوقوف أمام كل من يسيء لأي متدين أو غير متدين.

✓ الدولة ليست مجالًا لصراع المعتقدات بل مجال لتدبير الشأن العام اقتصاديًّا اجتماعيًّا وسياسيًّا بغض النظر عن معتقدات المواطنين.

✓ الدولة راعية للحقوق الدينية والمدنية وموازنة بين تسلط الأغلبية واستقواء الأقلية بغيرها، ومشاكلها تحل بالحوار وتدبير الاختلاف.

✓ الدولة لا تسمح باستفزاز الأقلية للأغلبية عقديًا ولا تسمح باضطهاد الأغلبية للأقلية دينيًا بل تعمل على توفير مجال خاص للأقلية في الفضاء العمومي بشكل لا يهدد السلم الاجتماعي.

✓ الأقلية تلتزم باحترام اختيارات الأغلبية نزولًا عند قواعد الديمقراطية، والأغلبية تمنح الأقليات حقوقها بدون نقص نزولًا عند مبادئ حقوق الإنسان.

ثانيًا: في إشكال علاقة الدين بالنهضة:

ننطلق في هذه النقطة من تقرير ما يلي:

إن إلغاء الدين من سيرورة التطور الحضاري للعالم الإسلامي يمكن اعتباره وهما لا وهم بعده، ونسخًا للغير لا نسخ يضاهيه، وإلغاء للذات لا إلغاء يماثله. وللتوضيح نقول:

عندما يستعمل مصطلح الدين فغالبًا يقصد به ما يلي:

- «كل نسق System من الأفكار والأفعال التي تتقاسمها جماعة ما، والتي تقدم للفرد معايير توجيهية ومجالًا للعبادة»[1].

- فكلمة الدِّين التي تستعمل في تاريخ الأديان لها معنيان لا غير. أحدهما هذه الحالة النفسية التي نسميها التدين. والآخر تلك الحقيقة الخارجية التي يمكن الرجوع إليها في العادات

(١) Fromm, Erich.; Autoritaere und humanitaere Religion. In: Menne Erwin.: Religionsphilosophie. Arbeitsmaterialien fuer den Philosophieunterricht.Sekundarstufe II. Duesseldorf 1983.S.129.

الخارجية، أو الآثار الخارجية، أو الروايات المأثورة، ومعناها: جملة المبادئ التي تَدين بها أمة من الأمم، اعتقادًا أو عملًا. وهذا المعنى أكثر وأغلب[1].

• «الدين يعني تلك التراكيب الاجتماعية والتاريخية للحقيقة والتي لها وظيفة الربط بشكل أكثر أو أقل كما أنها تخضع للتعديل الذاتي»[2].

يظهر من خلال هذه العينة من التعاريف أن الدين يختص بما يلي:

أنه نظام أو نسق مع ما يترتب عن هذا التعريف من تفريع مضموني وعلائقي وبنائي يتوجه للدين باعتياره أبنية متسقة ومنظمة تستجيب لمفهوم النسق كتركيب غاية في التعقيد. فالدين بهذا المعنى كل مركب من عناصر أو مكونات متفاعلة فيما بينها، ويحكمها منطق خاص بها، وتعرف حركية دائمة، كما أنها تناقض حالة الثبوث أو الجمود استجابة لمنطق التفاعل الذي يحكم العلاقات بين العناصر المكونة للنسق، وفي ذات الوقت يحافظ الدين على توازنه بفعل قواعده العامة والخاصة الضابطة لسيرورات التفاعل الخارجية والداخلية لعناصره كنظام. إنه إذا بُنية

---

(١) ملاحظة: عن موقع القرضاوي. يوسف. انظر: دراز، محمد عبد الله: الدين، ص ٢٩ ـ ٣٢.

http://www.qaradawi.net/library/77/3892.html.18/04/2013. 12h18mn

(٢) Luckmann, Thomas.: Die Sozialisierungsfunktion der Religion. In:In: Menne Erwin.: Religionsphilosophie. Arbeitsmaterialien fuer den Philosophieunterricht.Sekundarstufe II. Duesseldorf 1983.S.137.

تتميز بالانفتاح والانغلاق والضبط الذاتي، كما أن أي نسق يهدف إلى تحقيق غايات معينة، إذ هو بطبيعته غائي، لذلك لا وجود لنسق بدون وظيفة، والدين لا يشكل استثناء في هذا الأمر بل لربما يمكن اعتباره نسق الأنساق.

نفس التعريف يحيلنا إلى كون الدين في أصله فكر وفعل. بمعنى أنه يلامس بعدين أساسين في الإنسان: بعده المعرفي وبعده الحركي أي بعد العمل. أو قد نقول: **لا دين بدون اتحاد النظر والعمل. فالمتدين يسعى دائما إلى تنزيل معتقده في عالم الشهادة، إنه على رأي طه عبد الرحمٰن تنزيل للعالم الغيبي إلى رتبة العالم المرئي**[1].

الدين وحسب تعريف Erich Fromm لا ينفك عن الجماعة. والجماعة تحيل على الاجتماع، فهي بذلك وحدة أو رابطة تناقض في أصلها الفرقة. وترمز إلى التعايش، فأينما وجد الدين، اجتمع الناس أو لنقل بأن اجتماع الناس رهين باتفاقهم على دين يجمعهم؛ أي: أن اجتماعهم منوط بأفكار توحدهم ويحتكمون لمقتضياتها العامة والخاصة. فهي إذًا مرجعيتهم في الأحكام والأعمال. فبتنوع الأفكار الموجهة للعمل تتنوع الجماعات وتتمايز، حتى أن هذا الاختلاف والتمايز يطال الجماعة الواحدة ذات الدين الواحد وداخل بناء اجتماعي واحد وفي سياق واحد.

---

(١) عبد الرحمٰن. طه: روح الدين، من ضيق العلمانية إلى سعة الائتمانية، الدار البيضاء، ٢٠١٢م، ص٥١.

بالرجوع دائمًا للتعريف الأول فالدين يقدم للفرد وللجماعة معايير توجيهية ومجالًا للعبادة؛ أي: أنه عامل للتوجيه وحامل للطقوس. وفي هذا الجانب يظهر البعد الأنثربولوجي للإنسان ككائن متعدد الوجود، فهو مزدوج الكينونة بين الظاهر والمخفي.

لا خلاف على أن التعريف الثاني يفرق بين الدين والتدين. فالأول هو ما يعتقده ويدين به الإنسان أي إنسان ويرى أثره في حياته بأداء واجباته؛ أما التدين فهو الشكل والقدر الذي يلتزم به الإنسان ويؤديه من واجبات معتقده وفروضه.

أما التعريف الثالث فيرى بأن الدين تركيب اجتماعي تاريخي للحقيقة؛ أي: أن الدين هو ما تواضع عليه الناس في زمان ومكان معين على أنه كذلك، وله دور الربط الاجتماعي كوظيفة مركزية حسب Thomas Luckmann، ويضيف لوكمان أن الدين يخضع لعمليات تعديل أو لنقل للموائمة من طرف الأفراد ولم لا كذلك من طرف الجماعات. وسنتوسع في ذلك لاحقًا.

جماع القول فالدين منظومة من المعتقدات والطقوس والتدين مجموع طرق إنزالها والتفاعل معها.

وفي علاقته بالنهضة ننطلق من رأي إريش فروم والذي مفاده أن كل الديانات يمكن أن تدعم التدمير أو الاستعداد للحب، كما يمكنها أن تدعم السيطرة والاستئثار، أو المشاركة والتعاون. إن

بإمكانها أن تطور الذوات كما باستطاعتها أن تشكل عائقًا أمام تطورها.»[١].

حاصل القول من هذه النقطة: أن نفع الدين يتعدى الأفراد والجماعات إلى تأثيث نظام القيم الذي يوجه السلوكات، إذ إنه مصدرها. زد على ذلك ما يحتويه كل معتقد من أحكام وقواعد وطقوس لها أكبر الأثر على ضبط سير الحياة الاجتماعية وتحديد أدوار الأفراد. نتعلم من الدين كذلك أن حتى هذه القواعد لا يمكن احترامها بالمطلق، لذلك يحتوي كل معتقد يُتعبد به على طرق مختلفة للتكفير عن زلاتنا. إن الدين يحيل هنا إلى بعد الخطأ المصاحب للإنسان. فالإنسان خطاء، والقواعد والقيم والمعايير أيًّا كان مصدرها معرضة لعدم التطبيق أو الاحترام، **وهذا بعد أسميه بواقعية الدين.** وهناك فرق بين الدين كما هو؛ أي: كمنظومة إلٰهية، وبين تأويلاتنا له. **فالدين في كليته وأصله واقعي، وسعي الإنسان لتنزيله والتلبس به مثالي إلى أبعد حد.** وهذه المثالية هي مصدر الصراع خصوصا إذا ما تم السعي من طرف أهل ملة ما إلى تعميمها. **وواقعية الدين هي الضامنة لتماسك المكونات المتنوعة للمجتمعات، ومثالية المتبعين أو المعتنقين في التعاطي مع المقدس هي موقظة الفتن ومنتجتها.**

الأصل في الدين هو تشجيع سلوك الإنسان، أو لنقل الدفع بالإنسان للإتيان بسلوكات معينة أكثر من كونه مجموع أوامر

(١) Fromm, Erich.; Autoritaere und humanitaere Religion. In: Menne Erwin.: Religionsphilosophie. Arbeitsmaterialien fuer den Philosophieunterricht.Sekundarstufe II. Duesseldorf 1983.S.130.

ونواهي وقناعات. وهو متجذر في طبيعة الفرد، وإن كان معتنقًا من طرف جماعة ما، فهو أيضًا متجذر فيها، لذلك فالأصل أن ننظر إلى موقفنا الديني على أنه عنصر من عناصر بنيتنا النفسية ـ فنحن ما نعبد، وكذلك نحن ما نتبناه كخلفية لما نعبد. إننا لسنا إلا ما نعتقد، وهذا ما يحفز سلوكنا. غالبًا لا يكون الفرد واعيًا بمعبوده الحقيقي، ويختلط عليه الأمر بين معبوده الرسمي ومعبوده الحقيقي الذي قد يكون خفيًّا، فلو أن إنسانًا ما يبجل السلطة، ولكنه يدعي انتماءه لديانة تبجل الحب، فإن معبوده الحقيقي والخفي هو السلطة، أما دينه الرسمي أي المسيحية، فليست بالنسبة إليه إلا إيديولوجيا. الحاجة الدينية متجدرة في الشرط الوجودي للإنسان، لهذا فهو نوع خاص بين الموجودات»[1].

هناك على رأي إريش فروم من يعتقد في شيء معين، ولكن لا يرغب في اعتباره ديناً. بل يركز على بعده الدنيوي بالأساس، فأهدافه ذات طبيعة نفعية دنيوية، وهي كلها ضرورات الحياة. وبما أننا لسنا إلا ما نعتقد، فإن إريش فروم يفرق هنا بين من يعتقد من أجل المصلحة كيف ما كان نوعها، وهو في هذا مؤدلِج (بكسر اللام)، وبين من يعتقد من أجل معبوده الحقيقي لا الخفي، إذ لا يختلطان عنده. فالأول حتى ولو اعتقد في أن معبوده هو الله، ففي الحقيقة معبوده هو السلطة، وشتان بين الأمرين على رأي فروم. أكيد أن رأي صاحبنا ينطلق من خلفية

---

(١) Fromm, Erich:Autoritaere und humanitaeire Religion. In: Haben oder Sein. Die seelichen Grundlagen einer neuen Gesellschaft (1976) Deutshe Verlagsanstalt Stuttgart,zit. nach:dtv 1490,Mûnchen 1980,133.

مسيحية واضحة لا مجال الآن لمناقشتها، ولكن ما يهمنا هو أن الدين في بعده النفسي يؤثر على اختيارات الأفراد، ويستعمل من أجل تبريرها. وأكيد أن المجتمع يصبح في كل أبعاده ومكوناته وبنياته رهين بأشكال توظيف الدين. لذلك فالدين هو المجتمع.

يقرر إريش فروم على أن الرؤية التي يطورها الأفراد في المجتمع وتشكل الإطار التوجيهي الذي يحكم سلوكاتهم ذات أصل عام وشامل وإن لم يع أصحابها هذا البعد، ولا يقصد فروم في هذا السياق إلا الدين. الرؤية الفردية عند فروم يحكمها الضيق والحكم السلبي على الآخر المخالف، والرؤية الدينية يحكمها الاتساع والتسامح مع المنازع، لذلك فهي تسع الجميع. كما أن الحالة الطبيعية لتعامل الفرد مع المتعالي هي اتساق أفعاله مع معتقده، وفي حالة العكس يتحول الدين إلى إيديولوجية لا غير.

والإنسان كائن فكري ديني عكس الحيوان ذا البعد الغريزي الأحادي. دور الدين حسب فروم هو التوجيه، لكن هذا الأخير مهدد بالانحراف خصوصًا إذا استند فقط على التجربة الذاتية كأصل واحد ووحيد. لنسمِ هذا التقرير بالبعد الإحتوائي للدين؛ أي: احتواء الدين بحكم خاصية السعة لتوجهات الأفراد كيف ما كانت. إذ الدين يعرضها في كتبه وإن اختلف معها معتبرًا إياها واقعًا اجتماعيًّا متكررًا في تاريخ الإنسانية. فالدين بهذا واقعي ومتجاوز؛ أي: محتو للتصورات المتناقضة، إن ذلك كله يحيل على خاصية الهيمنة التصورية المرتبطة بالمتعالي.

بالرجوع دائمًا للتعاريف المتعددة للدين تبين أنه نسق معقد

ضروري يقدم للفرد ومن ثم للجماعة معايير توجيهية ومجالا للعبادة؛ أي: أنه عامل للتوجيه وحامل للطقوس. وفي هذا الجانب يظهر البعد الأنثربولوجي للإنسان ككائن متعدد الوجود، فهو مزدوج الكينونة بين الظاهر والمخفي. كما تأكد لنا من خلال النظر في مختلف التعاريف عند أهل النظر، أن **جماع القول في الدين هو كونه منظومة من المعتقدات والطقوس، والتدين مجموع طرق إنزالها والتفاعل معها، أما الثقافة فهي ذلك الكل الذي يحتضن الدين والمجتمع والأفراد ويجري فيها مجرى الدم. وتأكد لنا بأنه لا وجود لدين بدون مجتمع ولا حضور لمجتمع بدون دين. كما تبين لنا بأن للدين وظائف متعددة داخل المجتمع، منها على الأقل ثلاث وظائف مركزية: وظيفة الدعم السيكولوجي، ووظيفة الحكمة من الوجود أو الإجابة عن أسئلة المعنى من الحياة، وأخيرًا وظيفة بناء المعايير والقيم والقواعد. بل تأكد لنا كذلك بأنه مصدر الأخلاق بالأساس، زد على ذلك حضوره في كل شئ حتى أضحى المهيمن تصوريًّا، ناهيك عن البعد التنويري الأنثربولوجي. هذه الوظائف أداها الدين في المجتمعات التقليدية وكذا في المجتمعات العصرية**. ولما حاول الأشخاص فرادى أو جماعات، بل وكذا حقول بعينها كالفلسفة أن تحل محله فشلت، ولم تؤد وظائفه، فنتج عن ذلك إشكال فقدان المعنى، فتفككت البنية الاجتماعية وتشتتت البنى الفكرية، ولجأنا في السياسة إلى إنتاج مقدس جديد قديم هجين لا يفي بالغرض، ولا يحل محل المقدس دينيًّا.

لماذا هذا كله؟

للتأكيد على أن نهضة أية أمة لا يمكن أن تكون بأدوات غير أدواتها، ولا في سياق ثقافي غير سياقها، ولا بأناس غير أناسها، ولا بأساس اعتقادي غير أساسها وهذا حاصل ما استنتجناه من التجربة الألمانية التي لا ولم تعرف قطيعة مع تراثها بل عملت على توظيفه بكل مكوناته الدينية والدنيوية. وعليه فليس الدين عقبة أمام النهضة بل أساس لها ووقودها، وإن كان هناك من نقد يوجه فلا يوجه إلى المعتقد الإسلامي الحنيف بقدر ما يوجه إلى أشكال تفاعل العقل المسلم مع الرسالة من جهة، وكذا إلغاء لا علمي للدين من طرف أعدائه لا لشيء إلا لكونه دينا. وهذا إلغاء مردود جملة وتفصيلًا لأنه هوى نفس لا ينضبط بضابط علم. ونقرر ما بدأنا به وهو مسلمتنا التالية:

المواطنة أن يكون جميع المواطنين سواء أمام القانون، بغض النظر عن عقائدهم.

أما فيما يخص الإشكالين الثاني والثالث فإننا نرى ضرورة الاستفادة من النموذج الألماني بدون أي تحفظ مع استحضار واع لخصوصيات الزمان والمكان والثقافة والإنسان. ونمهد لاستنتاجاتنا بمنطلقات عامة صغناها على شكل مسلمات لا تحتاج للقرائن للاستدلال عليها، خصوصًا أنها ثابتة من خلال الفصول السابقة، وهي كالتالي:

- **المسلمة الأولى: النهضة فعل وصل لا قطع، وتأليف لا تشتيت، ومن ثم فإنه علينا في العالم العربي الإسلامي أن نسلم بأن النهضة سيرورة متسقة في الزمن. فلا نهضة لأمة تفرق ولا توحد، وتقطع ولا تصل بين مكوناتها زمانيًّا ومكانيًّا وتعمل على المفاضلة بين مكوناتها على أسس إيديولوجية لا علمية.**
- **المسلمة الثانية: لا نهضة لأمة تقلد ولا تتفرد. لذلك إن سعينا للنهوض وجب أن نتقن مفارقة الغير وإبداع الحلول الذاتية بعد الاستفادة من هذا الغير. فالتفرد سمة ملازمة للتفوق لأنه إبداع ذاتي ومدخل لرسم الطريق الخاص بنا.**
- **المسلمة الثالثة: النهضة فعل تحويل بامتياز؛ أي: إنها سيرورة تبغي قلب نقاط الضعف إلى نقاط قوة، هذا التحويل يستدعي الاشتغال بعمق ما بعده عمق لتقليب الإشكالات على وجوهها المختلفة بمهارات عالية تؤدي إلى تغيير المعادلات في كل القطاعات. فمواطن الضعف هي كذلك مواطن قوة تحتاج فقط من يكتشفها، وهذا مسلك نجحت فيه ألمانيا أيما نجاح.**
- **مسلمة لا بد من استيعابها وهو أنه لا نهضة للأمة بدون**

تفشي الثقافة الإبداعية، نقول تفشي لأن الفعل يحمل معنى التوسع والانتشار وإن كان يرتبط في الثقافة العربية بالأمراض فلا بأس من تفشي مرض الابداع إن جاز اعتباره كذلك. لا نهضة لأمة لم تعمل على مأسسة واحتضان المبدعين في كل المجالات ورعاية الأفكار الجديدة من مرحلة ظهورها حتى مرحلة تنفيذها.

• تشير المسلمة التالية إلى جوهر الاختلالات في العالم العربي وهو التدبير، لذلك سلموا بأن سوء التدبير هو تدمير. كما أن النهضة تعني فيما تعنيه تكامل وتعدد الأهداف لا أحاديتها، لذلك فكل اقتصاد أو سياسة أو تربية أحادية فهي طريق ينكب وإن اعتقدنا عكس ذلك.

• مسلمة لا يجادل فيها إلا مكابر، وهي أنه لا نهضة بدون علم، لذلك فجوهر الاختلالات هو نظام التعليم، إذ به ننهض وبدونه ننحدر. والأصل فيه أن يرتبط بالعمل والغايات الاستراتيجية الكبرى للبلد. وإذا انفصل عنها أضحى مشكلًا لا حلًا.

• مسلمة مفادها أن النهضة مرتبطة أيما ارتباط باتخاذ قرارات مصيرية تحدث الفارق بين حالة ما نحن عليه وما نريد بلوغه، وتلامس هذه القرارات الخلفيات الفكرية المؤطرة لأفعالنا وكذا السياسة والاقتصاد والمجتمع، كما تتسم بالواقعية وتبتعد عن المثالية، وتستعين في ذلك بدوام العمل والتقييم مستجيبة لشرطي: المنهجية الدقيقة والرؤية المستقبلية الطموحة.

نتائج البحث
النموذج الألماني: دروس وعِبرَ

لقد تبين لنا بأن الرغبة في التفوق الاقتصادي والتقني لدى المجتمع الألماني ليست بدافع الاستهلاك فقط، بل كذلك بهدف إنتاجها باعتبارها محفزًا أساسيًّا لدوران عجلة الاقتصاد.

ولعل لحظات الأزمات تكون دائما هي المقياس لمدى صلابة بنية الصناعة والتكنولوجية في أي مجتمع، وفي هذا الصدد لا يخفى على أي أحد أن الاقتصاد الألماني ثابت وغير مترنح بمقارنة مع باقي دول الاتحاد الأوروبي، حيث وصلت صادرات التكنولوجية في سنة ٢٠١١م نحو العالم إلى حدود ٥٠٠ مليار أورو. والفضل يرجع في ذلك إلى الأسس القوية التي بني عليها.

وللخوض بعمق أكبر في التنقيب عن سبب ثبات هذا الاقتصاد نجد حقيقة مفادها:

إن القدرة الإبداعية في التقنية الألمانية كانت حاسمة في

استقرار سوق الصادرات نحو باقي دول العالم. فبنية الدولة الألمانية تساعد على استنبات أي تطور وكذا خلق إبداعات تقنية جديدة.

ولقد استثمرت ألمانيا في سنة ٢٠١٠م ما يقارب ٧٠ مليار أورو؛ أي: ما يعادل الضعفين ما استثمرته في سنة ٢٠٠٥م، ويعادل هذا الاستثمار ما تنفقه باقي الدول الأوروبية مجتمعة على الأبحاث والإبداع من نفس السنة. وبالإضافة إلى الدعم المالي فألمانيا تستعمل محفزات كبيرة للبحث العلمي تحمله على محاربة البيروقراطية فيه.

إن التطرق للنموذج النهضوي الصناعي والتكنولوجي الألماني، يجعلنا نضع صوب أعيننا بعض الخصائص التي يتميز بها عن عدة نماذج عالمية أخرى، لذلك سنتناول في شكل خلاصات وإضافات ما فصلنا فيه فيما سبق من الفصول:

إن سر تقدم الصناعة الألمانية وسر نجاحها يكمن في النموذج الألماني كنموذج متميز يختلف عن غيره من النماذج التي لها السبق الحضاري في عصرنا.

فمن خصائصه ما نسميه **خاصية التوحيد والربط**: فهو يوحد رؤيته الزمنية؛ أي: لا ينفصل عن ماضيه بالمطلق، إذ يتشبث بمنجزاته العلمية في الماضي ويجعلها الحافز الذي يبني عليه الحاضر ويخطط للمستقبل لينمي ذاته وينافس غيره. وهذا جلي في الاقتصاد والتربية والسياسة. **لا تعترف ألمانيا بما يسمى**

بالقطيعة في الفلسفة، بل تعتبر أن رؤى الحاضر يتجلى فيها الماضي اضطرارًا لا اختيارًا.

إن هذا النموذج الفريد جعل عدة خبراء يتساءلون عن مكمن القوة التي تجعل هذا التجمع البشري يمتلك هذه القدرة من الإنتاجية والإبداعية والسبق في عدة مجالات يقاس بها التقدم الحضاري المعاصر ويكسب به احترام الشعوب.

ولعل أكبر حافز الآن للنماذج الدولية المتقدمة هو الرفاهية التي أضحت معادلة أحد عناصرها هو معرفة أسبابها، ثم بذل الجهد والمثابرة للحفاظ عليها، والعنصر الثاني هو تنميتها وتوريثها للأجيال القادمة.

أما الخاصية الثانية فنسميها **خاصية التفرد**: ونقصد بها تميزه عن غيره من النماذج إن رؤية، أو أداء، أو استمرارية. خاصية التفرد تعني فيما تعنيه كذلك أن **النموذج الألماني يفارق غيره ولا يقلده بل يبدع طريقه بعد الاستفادة ممن سبقه**. ولكن لماذا هو نموذج متفرد؟

فبالإضافة إلى رؤيته الزمنية التي تحافظ على التراكم العلمي وتستغله على أفضل وأحسن صورة، يتميز كذلك بميزة فريدة وهي:

قوة الطبقة الوسطى، وعلى نحو أدق، هي **قوة من الطبقة الوسطى** والتي تدعى بالنخبة المتخفية «**hidden champions**»، لها دور كبير في دعم عجلة الاقتصاد الألماني، وتتخصص في التقنية

العالية والخدمات المعاصرة، وتمتلك مرونة عالية للاستجابة للسوق الداخلية والخارجية وحاجيات الزبناء، يغلب عليها الطابع الدولي، فهي لا تقتصر على الداخل في تلبية حاجيات السوق، بل غالبا ما توجه منتوجها للخارج، حيث تصل في أغلب الأحيان مبيعاتها نحو الخارج إلى حدود ٩٠٪. كما تركز على تحسين علاقاتها بشكل أفضل مع الزبناء، وتتوفر على يد عاملة ذات كفاءة عالية، ولها سلطة اتخاذ القرارات بدون الرجوع إلى المستويات العليا، زد على ذلك قدرتها العالية في اغتنام الفرص داخل الأسواق الناشئة والتي تعرف أزمات من حين لآخر.

إن النموذج الألماني يعد ظاهرة في هذا الصدد حيث إن هذه النخبة هي التي تخلق الفارق أو التفوق على باقي النماذج.

فنجد أن أغلب أغنياء الطبقة الوسطى من رؤساء شركات أو مالكي شركات ينتمون إلى أسرة لها مشروع صناعي يصدر منتوجه إلى الخارج، فهذه الميزة لا تعني أن النموذج الألماني يتفوق بعدد الشركات الكبرى، بل على العكس من ذلك فأمريكا لها أربع أضعاف الشركات الكبرى التي عند ألمانيا، واليابان لها أضعاف ألمانيا من الشركات القابضة، ولكن رغم هذا لا اليابان ولا أمريكا تتفوقان على ألمانيا في عدد النخبة المتخفية «**hiddenchampions**» التي تصنع ثروتها من الصناعة والتكنولوجيا. إن ألمانيا تتفوق إحصائيا بـ١٦ فرد من النخبة المخفية لكل مليون من السكان عكس أمريكا واليابان التي لا يتجاوز عدد أفراد النخبة المخفية لكل مليون من الساكنة حوالي ١,٧ فرد لكل مليون من السكان.

هناك خاصية أخرى أطلقنا عليها مسمى: خاصية التحويل: ونقصد بها تحويل نقاط الضعف إلى نقاط قوة: وجذور هذا النموذج انطلقت منذ انطلاق الثورة الصناعية فكانت ألمانيا آنذاك عبارة عن ولايات متناثرة، عكس فرنسا التي كانت دولة موحدة فاستثمرت ألمانيا هذا التشتت قبل التوحد، فدفعت الشركات الناشئة إلى التفكير مبكرًا في التصدير والحرص على الاعتماد عليه منذ اللحظات الأولى، الشيء الذي رجع على هذه الشركات بالفضل الكبير والغنى وكذا اكتساب ثقافة ومهارة توجيه الصناعة نحو التصدير للخارج عوض الاكتفاء بحاجيات الداخل.

وتمكنت بذلك التجربة الألمانية تلقائيًّا من توزيع المحاور الصناعية على طول البلد وعرضها مما خلق استقلالية في الموارد والرفاهية مما انعكس على المجتمع بالاستقرار كما حدَّد، بل قضى على الهجرة الداخلية من الأماكن الصناعية إلى غيرها ما دامت ألمانيا في مجملها مناطق صناعية وبذلك تمت تنمية كل محور بموارده الخاصة.

إن هذا التوزيع ذا البعد التاريخي للصناعة والتقنية داخل الولايات الألمانية حقق لهذا النموذج ميزة كبيرة تتجلى في الاستقلالية في الحاجيات الصناعية بين الولايات، عكس النماذج العالمية الأخرى التي نجد فيها تركز أغلب الصناعات والشركات في محور العاصمة الصناعية للبلد، مما يكدس القدرات الاقتصادية والصناعية والبشرية في مكان واحد، وتبعا لذلك يتم إهمال المناطق الأخرى، مما تتولد عنه إشكالات متعددة كالهجرة

نحو المحور الاقتصادي، ويؤدي إلى خلق عدم توازن على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، وينعكس على البلد ككل بسلبية وارتجالية وضعف في تحقيق العدالة الاجتماعية التي يتطلب تحقيقها ردحًا من الزمن.

خاصية أخرى سميناها خاصية الثقافة الإبداعية: تتفوق ألمانيا في عدد براءات الاختراع على العديد من دول العالم بل وتحتل الصدارة في مجالات متعددة. وتستمد روحها من البحث العلمي، فهذه التجربة التي راكمتها الولايات الألمانية في الاقتصاد الموجه نحو التصدير والبحث عن أسواق جديدة ولدت لديها روح تنافسية كبيرة، وعلى جميع المستويات، مما جعل جودة المنتوجات الألمانية تكون عالية، واكتسبت بذلك ودوما ثقة الزبناء في الخارج والداخل.

خاصية أخرى سميناها بخاصية: التدبير الدقيق للتعقد والتعدد الصناعي والإكراهات: ونأخذ كمثال في هذا الصدد النجاح الألماني في الأسواق الخارجية ـ الذي يعزز الأقوال السابقة حول النموذج المتميز بارتفاع نسبة صادراته نحو الخارج ـ وصناعة السيارات. فمصنع شركة «أودي» مثلًا يصنع سيارة في كل ٣٠ ثانية أي حوالي ٥٥٠ الف سيارة في السنة، ويصدر من هذا العدد حوالي ٨٠٪، بالإضافة إلى الشركات الكبرى الأخرى كشركة «بي إم دبليو» و«مرسيدس» و«فاو دبليو» وشركة «بورش» وباقي السيارات الألمانية والتي هي بدورها تتجاوز صادراتها للخارج أكثر من ٧٠٪. زد على ذلك إنشاءها لمصانع في دول

كبرى لها كثافة سكانية عالية كالصين والهند للاقتراب من المستهلك بغية تقريب الخدمات المباشرة والتقليل من تكلفة الإنتاج، إلا أن التطوير والبحث في هذا المجال لا يغادر الشركات إلى الخارج بل يبقى محليًّا في المصانع الألمانية.

وما يميز هذه الصناعة هي التقنية الدقيقة التي تتوفر عليها، فنهجت ألمانيا استراتيجية تجميع الصناعات التقليدية كصناعة الصلب والكيمياء والكهرباء من جهة، والصناعات الحديثة الإلكترونية التي تعتمد على رقائق الكمبيوتر وبرامج المعلومات من جهة ثانية، الشيء الذي جعلها تدخل الى عالم الأجهزة الذكية «Smart mobil» من بابه الواسع، فأصبحت تنتج برامج الأجهزة الذكية للتحكم في الخدمات داخل السيارات عبر تقنية التواصل المتطورة باستمرار كتقنية «LTE».

إن هذه الصناعة تساهم في السبق الألماني بشكل كبير، وتعد الرافعة أو المشروع الحامل لعدة صناعات داخلية تولدت عبر توفير مستلزمات هذه الصناعة، مما وفر السلم الاجتماعي لعدة عائلات وأسر ألمانية في الأماكن التي تنتشر فيها هذه الصناعة، وما يقال عن صناعة السيارات يمكن إسقاطه على عدة صناعات أخرى كصناعة الصلب والصناعات الإلكترونية والصناعات الكيميائية وصناعة الأدوية وما إلى ذلك، فكل صناعة كبرى تدور في فلكها صناعات مرتبطة بها توفر لها مستلزماتها مما يولد عدة شركات مرتبطة ارتباطًا مباشرًا بالصناعة الأم، مما يعطيها بعدًا اجتماعيًّا بتوفير فرص العمل ويبعث على الاستقرار الاجتماعي والرفاهية.

يستشف من هذا أن إنشاء شركة ناجحة جدًّا في منطقة ما سينتج عنه تلقائيًّا ثقل اقتصادي واجتماعي، كما سيكون جذابًا لباقي المشاريع التي سترتبط منتوجاتها به بشكل مباشر أو غير مباشر، وسيجلب الكفاءات واليد العاملة المؤثرة ماديًّا ومعنويًّا .

هذا ولا ننسى أن النموذج الألماني مدعم بعدة أعمدة لولاها ما استمر هذا النموذج وتطور، وكمثال عليها ركيزة البحث العلمي، **وهذه الخاصية أطلقنا على مسمى:**

خاصية إمامة العلم للعمل: تتسلح ألمانيا بـ٣٠ ألف باحث و١١٠ ألف شركة إبداعية اتجاه المستقبل التقني وغير التقني. وينفق في البحث العلمي من طرف الدولة والشركات ما يقارب ٨٠ مليار أورو في السنة. فألمانيا تحتل مراتب جد متقدمة بين الدول الكبرى التي تسجل براءات الاختراع منذ فترة طويلة، حيث يصل عدد البراءات المسجلة في المكتب الوطني الألماني سنويًّا ما يقارب ٦٠ ألف. كما تحتل المرتبة الأولى أوروبيًّا في عدد براءات الاختراع. الشيء الذي قوى النموذج الصناعي الألماني وجعل الخطط المستقبلية تحوز الثقة للاستثمار فيها.

لا يختلف اثنان حول غزارة وبراعة الاختراعات التي تسجل تحت اسم فرد أو شركة ألمانية، فألمانيا تحتل المرتبة الأولى في أوروبا في عدد تسجيلات براءة الاختراع فقد بلغ العدد المسجل ضعف ما يسجل في فرنسا، وأربعة أضعاف ما يسجل في ايطاليا، وخمسة أضعاف ما يسجل في بريطانيا، و١٨ مرة ما يسجل في

إسبانيا و٥٦ مرة ما يسجل في البرتغال و١١٠ مرة ما يسجل في اليونان.

كما تعد ألمانيا من الدول المتقدمة عالميًّا بجانب أمريكا واليابان بأكثر من ١١١٨٨ براءة اختراع، وأكثر من ١٧ جائزة نوبل في شتى العلوم.

والسر في ذالك هو مبدأ الاستثمار في البحث العلمي كرافعة لدعم الرفاهية والحفاظ عليها، أو بعبارة أخرى التكامل الممنهج بين السوق والبحث العلمي.

إن ثقافة السوق لدى الألمان تعتمد على المنتوج الجيد وعلى مميزات متفردة، ولكي يصل الصانع أو المنتج إلى هاتين الخاصتين يجب أن يعتمد على العلم الذي هو الوسيلة الوحيدة والواحدة للتفوق في الحاضر وحسن استشراف المستقبل. فالعلم يمكن من معرفة الجزئيات واكتشاف المخفيات وإبداع المصنوعات.

إن الباحث الألماني بالإضافة إلى المميزات التي توفرها له الدولة، يملك خاصية الاستماتة والعمل الجاد الدءوب المستمر، فميزة الاستمرارية في تتبع العلوم والتنقيب فيها أحد أهم بل الركيزة المهمة لدى مراكز البحوث في ألمانيا.

أسست ألمانيا شبكات للمعرفة والبحوث تخدم من خلالها التقنية والسوق، وأصبحت من أقوى الشبكات المعرفية العالمية التي يعتمد على مصداقيتها في تحصيل نتائج الدراسات

والأبحاث. إن تدبير العلم أصبح من المحاور الأساسية التي تعتمد عليها التكنولوجية الألمانية، ولم يعد مقتصرًا فقط على الشركات الكبرى بل توسع ليشمل الشركات المتوسطة والصغرى. ومداره حول جمع واستغلال العلوم في خدمة الحاجيات الاقتصادية والاجتماعية أي العمل على تحويلها من مجال إلى آخر مع التطوير والاستعمال.

إيجابيات تدبير العلم تتلخص في كون المجتمع الذي يأخذ به يكون عارفا باستعمالات العلوم التي يتحصل عليها في المدارس والجامعات، ويطور لذلك مناهج واستراتيجيات لاستنبات الاستعمال في الشركات والمؤسسات ويحمي مستقبله بالرؤية المبنية على العلم وليس على الحدس الغامض.

وفي هذا الصدد قطعت ألمانيا شوطًا كبيرًا في تدبير العلم، وبنت لذلك قواعد وأسس منهجية جعلت الكل يستفيد منها ويوظفها حسب الرغبة والنازلة. فألمانيا تتوفر على مخطط للتشجيع والتدبير، فبتدبير العلم تريد ألمانيا تقليص الهوة بين المنظرين والموظفين للنتائج العلمية، لذلك تعتبر تدبير العلم محركًا أساسيًّا لخلق لتطوير الأعمال والرابط الاساس بين الفاعلين في المجالات العلمية والعملية.

إن تضافر جهود البحث العلمي والسياسات التي تجعل من الإنسان محورًا لبرامجها، كما أن متطلبات سوق العمل أصبحت ترتكز على الكفاءات المتعلمة والمتكونة التي باستطاعتها أن

تستوعب تعقيدات الوظائف داخل المؤسسات والشركات، مما دفع الدولة من أن تجعل استراتيجيتها تتمحور حول الإنسان بغية تأهيله لتحمل الرسالة العملية والعلمية في تدبير العلم والعمل. ولهذا يعتبر تدبير العلم في شقه الإنساني هو تدبير للموارد البشرية التي تعتمد على التكوين والتكوين المستمر لليد العاملة لكي تستجيب لمتطلبات السوق. فالعلم وسيلة للتقدم وليس غاية في حد ذاته والتدبير مبحث يخدم العلم بتدبيره.

هناك خاصية أخرى نسميها بخاصية ارتباط العلم بالعمل والغايات: إن النظام التعليمي الألماني يعد من أفضل الأنظمة التي تجمع بين التكوين النظري والتكوين التطبيقي، كما سبقت الإشارة لذاك في فصل خاص من هذا الكتاب. وهو نظام موجه بالدرجة الأولى إلى خدمة الصناعة والتفوق الألماني في كل المجالات، إنه نظام للتفوق الحضاري والعلمي. ورؤيته يوجهها سؤال مركزي مفاده «**لماذا يجب أن يدرس الفرد؟**».

زد على ذلك خاصية أطلقنا عليها مسمى: **خاصية تقريب البعيد**: لا يمكن أن نتجاهل البنية التحتية للدولة الألمانية حيث يمكن للمرء أن يوصل منتوجه بالطريقة التي يريد وعبر الوسيلة التي يريد برًا وبحرًا وجوًا. فالنفقات التي تنفقها الدولة على الموصلات وبالخصوص الطرق السيارة في الأسبوع يعادل ما تنفقه الدولة الأمريكية على طرقاتها خلال السنة، هذا بالإضافة إلى التحسين المستمر لجودة الخدمات وتطويرها وتسهيلها باستمرار.

خاصية أخرى نضيفها ونسميها بخاصية: بناء مشاريع وفق رؤية منهجية ومستقبلية: المشاريع الناجحة في ألمانيا صغيرها وكبيرها يعتمد بشكل مباشر وغير مباشر على الأجوبة التي يقدمها لأربعة أسئلة هامة ومحورية ومستقبلية:

- كيف تبدو صناعة المستقبل؟
- كيف ستتفاعل الشركات والمشاريع مع متغيرات المجتمع؟
- كيف تنظم الشركات والمشاريع نفسها نحو التغير؟
- كيف يتم تحويل العلوم إلى تطبيقات واقعية؟

الجواب الواضح والدقيق على الأسئلة أعلاه، يمكن الفاعلين الاقتصاديين من التموقع جيدًا في الدورة التنافسية من جهة، ومن جهة أخرى يجعلهم قادرين على مواكبة التطورات والاستعداد التام لكل تحدياتها ما دامت خطواتها تنبني على رؤية واضحة ومنهج علمي دقيق.

وتساهم الدولة في توضيح الرؤية عبر الاستثمار في البحث والدراسات التي تجيب على أعلاه، وذلك بواسطة بيانات ومؤشرات ميدانية من داخل ألمانيا وخارجها تخص المجتمع والتوجهات العامة الداخلية والخارجية في كل ما يتعلق بالصناعة والتقنيات المتطورة، مما يسهل على أصحاب المشاريع اتخاذ القرارات الصحيحة والمناسبة.

إن المتتبع من داخل ألمانيا لاستراتيجية المشاريع يجد أن

هذه الثقافة توجد في كل مشروع صغير أو كبير، حيث إن دراسة المشاريع والأفكار تبنى في الأساس على هذه الأبحاث التي تعمل مكاتب دراسة المشاريع من خلالها على التحقق من جدوى الأفكار ومردودها في الحاضر والمستقبل وهل الاستثمار فيها يعود بمردودية من الأساس أما العكس.

إن الجهد إذا الذي تبذله الدولة موجه بالأساس نحو مراكز البحث والدراسات، وتكون نتيجة ذلك هي ضمان استمرارية المشاريع وتقويتها وتعزيز قدرتها التنافسية داخليًّا وخارجيًّا الشيء الذي يرجع على الاقتصاد الألماني بالرفاهية والاستقرار.

خاصية ارتباط السياسي بالاقتصادي: من عوامل استقرار الصناعة الألمانية رغم الأزمات أننا لا يمكن في هذا النموذج أن نفصل استقرار الصناعة الألمانية عن استقرار باقي القطاعات الأخرى، فهذا يكون أصلًا من شروط النجاح السياسي لكل حزب يحكم ألمانيا. فالاستقرار التقني وتوازنه، وكذا التقدم به إلى الأمام يكون أحد مفاصل البرنامج الانتخابي لكل حزب يخوض حملة انتخابية ما، وهذا ما يلمسه كل من عاش فترة الحملات الانتخابية في ألمانيا. لا مكان في ألمانيا لأحزاب ليست لها نخبة اقتصادية مبتكرة تفكر دائمًا وأبدًا في الحلول والبدائل، وتطور الاقتصاد الألماني وتجعله أولى أولوياتها، حتى ساد عند الأحزاب السياسة الألمانية مقولة لها ما لها وعليها ما عليها تقول: لا تُربح الانتخابات بالسياسة الخارجية بل بالفعل الداخلي للأحزاب.

إن هذا النموذج لا يمكن له أن يقف على قدميه ويصل إلى هذه المرتبة لولا وجود إرادة سياسية قوية تكون هي الدافع القوي لتحقيق البرامج والدفاع عن المصالح الاقتصادية والصناعية لألمانيا في المحافل الدولية من تسهيل عمليات التصدير وتخفيض رسومات الجمارك وتحرير الأسواق العالمية.

أما السياسة الداخلية فلها نصيب كذلك في هذه الاستراتيجية إذ تتخذ قرارات حاسمة تهم برامج الخطط المستقبلية لدعم الشركات المتوسطة والصغرى من أجل تعزيز قدراتها الذاتية وكذا التنافسية، وكمثال على ذلك البرنامج الحكومي الداعم لهذه الفئة من الشركات لخطة ٢٠١٤ ـ ٢٠٢٠م والذي يتكون من النقاط التالية:

- تسهيل الحصول على تمويل.
- خلق بيئة مواتية للمشاريع المبتدئة.
- توسيع الاستثمارات.
- تعزيز ثقافة ريادة الأعمال.

زيادة القدرة للاستثمار، ومساعدته على التوسع في الخارج وتحسين وصول منتوجه إلى الأسواق.

خاصية أخرى نسميها بخاصية: التقييم والتعديل المستمرين والمُركَّبين: إن التركيبة الهيكلية للاقتصاد الألماني تضع في مركز تقييمها التوازن الصناعي والتقني، حيث تقاس نسبة النجاح بنجاح الشركات الكبرى والركود بركود اقتصاد الشركات الكبرى. وتضع

ألمانيا عدة مؤشرات لمراقبة التوازن الصناعي التكنولوجي على طول السنة. فمنها ما يخص النمو، ومنها ما يخص التطوير، ومنها ما يخص التسويق للمنتجات الصناعية، ومنها ما يهتم بمدى مسايرة ألمانيا للتطورات العالمية ودرجة تقدم أو تأخر ألمانيا فيها. فالبورصة مثلًا تقسم الشركات التي تتداول أسهمها إلى ثلاث مجموعات: مجموعة مبتدئة ولها مؤشرها الخاص بها، ومجموعة مستقرة، ومجموعة ناضجة وهي الشركات القديمة والعريقة في الصناعة والتكنولوجية.

خاصية التحفيز الشامل دولة وشعبًا: تضمن ألمانيا استقرار صناعتها وتقنيتها بالمحفزات المباشرة وغير المباشرة. فتحفز التعليم ليخدم الصناعة والتكنولوجيا، كما تحفز الشعب للمساهمة في النمو الصناعي والتكنولوجي بتنظيم دورات ونقاشات موسعة لإعطاء الفرصة للكل ليساهم بالأفكار والإنجازات التي يراها ملائمة للحفاظ على المكتسبات والسعي نحو مكتسبات جديدة. وتساهم في ذالك كل المؤسسات بما فيها الكنيسة التي تنظم عدة دورات تدريبية مجانية في التكنولوجيات الجديدة والإقصاد وغيرها. لا مجال للإقصاء، الكل مسؤول عن الرفاهية التي يعيش فيها ومطالب بالحفاظ عليها.

فهذه المسؤولية التي تتحملها المؤسسات السياسية الاجتماعية المدنية والدينية تجعل من النموذج الألماني خير مثال يحتذى به في المنافسة والحرص على أجياله الحاضرة والمستقبلية.

خاصية الإيمان بالتميز أو خاصية «صُنِع في ألمانيا made in Germany»: لعل أكثر ما يعطي لألمانيا ميزة الثبات والحفاظ على المكتسبات هو الصورة الإيجابية القوية التي رسمتها لصناعتها في العالم، فعملت عبر العقود الماضية إلى تكوين نوع من القبول النفسي المبدئي لدى المستهلك، فأصبح عنده المنتوج الألماني لا يتلبس بالغش كما أنه من المحال تعويضه والاستغناء عنه.

لا تركز ألمانيا لبلوغ ذلك على الدعاية والإشهار بل بالإيمان بتميزها وعملها على الحفاظ عليه والتي جعلت من جملة «**صُنِع في ألمانيا**» تسيطر على المستهلك. وللموضوع جوانب متعددة ساهمت في بنائه وبلورته حتى أصبح واقعًا صعب التجاوز.

فالقصة بدأت مع بداية عصر الصناعة الأوروبي، إذ كانت المنافسة بين الدول الأوروبية كبيرة في القرن ١٩، الشيء الذي جعل البرلمان البريطاني يقر قانونًا يميز من خلاله أصل المنتج، وذلك يختم اسم البلد الأصلي له على الواجهة، وقد نعتت آنذاك المنتجات الألمانية التي كانت تباع في بريطانيا بالرخيصة ومنخفضة الجودة، لكن ختم جملة «**صُنِع في ألمانيا**» قد أعطى مفعولًا معاكسًا حيث أصبحت هذه العبارة مرادفة للجودة العالية والثمن المناسب فيما بعد.

فبعد الحرب العالمية الثانية أصبحت العبارة مرادفة لمعجزة الاقتصاد الألماني، ولاقت رواجًا واعتبارًا كبيرين في العالم، الشيء الذي استغلته الحكومات المتعاقبة على ألمانيا أحسن

استغلال، إذ أعطى ذلك دفعة قوية للاقتصاد المبني على التصدير الصناعي والتكنولوجي إلى شتى أنحاء العالم، وجعل القبول على عبارة «**صُنِع في ألمانيا**» كبيرًا ومستمرًا إلى يومنا هذا.

ويساهم في هذه الرؤية كل الفاعلين في المجتمع من سياسيين واقتصاديين ومؤسسات الدولة التعليمية ومراكز الأبحاث، فنجد مثلًا البرلمان الألماني يقر عدة توصيات تدعم ترسيخ قوة الإبداع والرغبة في التقنية. وفي هذا الإطار وضعت هذه المؤسسة التشريعية استراتيجية تمتد إلى حدود ٢٠٢٠م هدفها الحفاظ على المكانة المتقدمة لألمانيا داخل الاتحاد الأوروبي من جهة، والاهتمام بمواضيع حاسمة في المستقبل كالطاقة والتغيرات المناخية والصحة والتواصل ثم الأمن من جهة ثانية، واعتُبرت هذه المجالات حاملة وحامية للتفوق التكنولوجي الألماني خلال العقود القادمة.

خاصية مهمة أخرى مفادها: ارتباط العلم والصناعة بالأخلاق: لا يمكن لدولة الفكر الديني والفلسفي أن تبتعد عن مجال القيم في كل أشكال فعلها في السياسة والاقتصاد، فبالإضافة إلى البعد التاريخي لقصة «صُنِع في ألمانيا»، هناك البعد الأخلاقي الذي تكون لدى الصناعة والتكنولوجية الألمانية، حيث أثر هذا العامل بشكل قوي في مناهج التخطيط والتصنيع والإنتاج بشكلجعل الكل يضع ضوابط صارمة للحفاظ على عبارة «صُنِع في ألمانيا»، فتجد أن أدق وأعقد نظام للمراقبة يوجد في ألمانيا والمعروف بـ تيف (tuv) يراعي المقاييس والمعايير التي تخدم

الصناعة والتكنولوجيا. إنها أخلاق تبني القوة وتبنى عليها القوة. الانضباط، احترام الوقت، الدقة والسرعة، الإلتزام بالحقيقة العلمية والعمل من أجلها، أسبقية الوطن على الأفراد، احترام حقوق العمال. المجال الأخلاقي تراه مجسدًا في كل القطاعات. حتى أصبح النموذج الألماني نموذجًا لا يذكر إلا والأخلاق معه.

السعي وراء تحقيق الربح ليسا عيبًا، بل هو ضروري كحافز للقيام بالنشاط الاقتصادي، لكن العيب هو المبالغة في ذلك والتفكير في الذات وعدم الاكتراث بمصير الآخرين، واستغلالهم أسوء استغلال، والاغتناء عن طريق إفقارهم، وهذا ما جعل القوانين الألمانية تحمل على عاتقها مهمة محاربة هذه الممارسات بكل شدة وحزم، والسهر على أن تصب كل أنشطة السوق في خدمة الصالح العام وعلى التوزيع العادل للثروات وبالتالي تحقيق العدالة الاجتماعية. لذلك فالدولة الألمانية دولة اجتماعية بالأساس.

خاصية الإتقان والتجديد: في هذا السياق يدخل ما يسمى المشروع القاطرة والتجديد الذاتي في تكنولوجيا المستقبل.

إن فكرة اختيار مشروع أو منتوج بأن يكون قاطرة داخل منظومة اقتصادية ما، يتم الاعتماد عليه في الدفع بالمؤسسة ككل نحو الأمام، وهذه الفكرة ليست أمرًا جديدًا، ولكن السر في نجاحها عند النموذج الألماني، هو التشبث بأصول كل فكرة وإعطائها القيمة التي تستحق ثم تطويرها وجعلها تتأقلم مع كل

مستجد علمي أو تقني. فنجد مثلًا أن شركة بوش Bosch التي يزيد عدد عمالها عن ٣٥٠ ألف عامل، اعتمدت في أول الأمر على مضخة البنزين داخل محرك السيارة، أو شمعة احتراق البنزين، وكان هذا المنتوج هو القاطرة التي تخصصت فيها وأتقنتها وعُرفت به خلال الحرب العالمية الثانية، فكانت أكبر مزود للآلة الألمانية آنذاك، فرغم أن هذا العنصر لا يمثل إلا جزءًا صغيرًا داخل المحرك، إلا أنه يتم الاعتماد عليه وجعله المحرك الأساسي لاقتصاد شركة Bosch ككل، وساهم منذ البدء في تطوير مشاريع موازية للشركة، بل كان المصدر الأساسي لتمويلها وتوسيع دائرة الابتكار والتصنيع داخلها.

ففكرة المشروع القاطرة فكرة محورية داخل النموذج الألماني في كل مؤسسة، وغالبًا ما تكون متفاعلة مع عوامل النجاح الأخرى والتي تشكل الضمان القوي نحو التمسك بها والاعتماد عليها مستقبليًّا.

أما التجديد فمعلوم أن حرص ألمانيا الدائم على السبق في الوصول إلى اكتشافات علمية أو اختراعات تكنولوجية رهين ببنية رؤيتها التخطيطية التي تضع في مركز تفكيرها التجديد نحو تكنولوجيا المستقبل، إذ إن إمكانية التجديد في التكنولوجيا يعد أحد الخصائص المميزة لكل منتوج تقني، بمعنى أن التكنولوجيا تحمل في ذاتها عوامل التجديد والتطوير التلقائي. ومن المعلوم أن عوامل التجديد والتطوير في أي مجال تعتمد على ثلاثة عناصر وهي:

- الرؤية.
- العلم.
- ثم التسويق.

والرؤية بدورها لكي تكون ضابطة لمعيار التجديد يجب أن تتوفر على عنصرين أساسيين:

عنصر التفكير المستقبلي؛ أي: معالجة المشاكل المستقبلية التي تتخطى الزمن الحاضربسنين.

والعنصر الثاني، هو الثقة في القرارات السياسية المسؤولة التي ستحسم في تطبيق هذه الرؤية.

وهذا بالضبط ما تزخر به ألمانيا في مؤسساتها السياسية، فالبرلمان الألماني يوصي دائمًا بالقرارات التي تحافظ على السبق الألماني التكنولوجي والصناعي، ويجعل ذلك أحد مهام السياسيين الذين ينتخبون. عكس البلدان العربية التي لا يناقش فيها إلا المشاكل اليومية التي لها علاقة بالتسيير اليومي لحياة المواطن ولا يلتفت أي سياسي لمواضيع الرؤية، أما العلمية فلا ينكر أي أحد أنها هي الغالبة على كل خطوة أو تحول في الصناعة الألمانية.

ثم التسويق والذي بدونه لا يمكن إخراج أي منتوج للوجود، وهذا بدوره يعد أحد أسباب القوة في الصناعة والتكنولوجيا الألمانية.

خاصية عقيدة العمل الجماعي: عكس عالمنا العربي فإن

العمل الجماعي يعد عقيدة في العمل داخل النموذج الألماني، وهو أحد أسباب حل كل المشاكل التي تعترض التقنية، وعبر هذه الوسيلة الناجحة التي هي بدورها خاضعة للبحث والتطوير، أصبح المشكل الذي يعترض تقنية ما، يمر عبر عدة مراحل للتخلص منه في إطار تعدد الأفكار والدعم ولكن تحت تدبير محكم، ينظم الواجبات ويوزعها حسب المهارات والكفاءات.

أما سياسيًّا فأهم الخصائص التي يمكن الحديث عنها يمكن إجمالها في أربع:

خاصية الواقعية السياسية: بمعنى أن الوعي السياسي الألماني وبالنظر لتاريخ ألمانيا أصبح ملتزمًا أشد ما يكون الالتزام بمبدإ الواقعية السياسية إن على المستوى الداخلي، أو على المستوى الخارجي. فعلى المستوى الداخلي أصبح من المسلمات لدى الألمان نخبة وشعبًا، أن لا محيد عن إدارة الاختلاف بين القوى السياسية المختلفة عبر آلية الحوار والديمقراطية، وإعمال القانون والزجر حين الضرورة، وعلى المستوى الخارجي تسير ألمانيا دائمًا في اتجاه السياسة الأوروبية أو الغربية على العموم. لا مجال للمغامرات السياسية أو الحسابات الضيقة، فالقرارات الألمانية تكون أو لنقل تلازم كانت مصلحة أروروبا، وإن بدا للمراقبين عكس ذلك أو استثناء ألمانيا.

الخاصية الثانية أطلقنا عليها مسمى: خاصية التأسيس الإنساني للفعل السياسي، إذ أصبحت المبادئ الإنسانية أعلى ما

يمكن الاستناد إليه كمعيار للحكم القيمي على الفعل السياسي، فما يتوافق معها يتم قبوله، وما يتعارض معها يتم استبعاده ورفضه، وعليه لا مجال لما يتعارض مع المبادئ الانسانية وإن كان جرمانيا، ولا مجال لما يخالف العقل والمصلحة الألمانية ولو كان مقدسًا عند فئة أو طائفة. فالفعل السياسي فعل براجماتي تراعى فيه المصلحة العليا للوطن أولًا ثم للطوائف ثانيًا.

خاصية ثالثة نطلق عليها مسمى: حقيقة ارتهان السياسي للاقتصادي: لذا وجب التركيز على وضع استراتجيات اقتصادية بموازاة مع شروط التعايش الجماعي، فضمان النمو الاقتصادي معناه توفير شروط الاستقرار السياسي ومن تم الإبداع في تطوير الاستراتيجيات الضامنة للحراك السياسي الآمن السلس.

الخاصية الرابعة: مفادها أن الفعل السياسي مرتبط بالتعدد: خلاصة الأمر في هذه النقطة أن أنه كلما سعت الدولة أي دولة التوحيد إيديولوجيًا وعقائديًّا ومؤسساتيًّا، كلما كانت عدوة لحقيقة التنوع، قصيرة في الامتداد في الزمن، سريعة في التكون وأسرع إلى الانهيار.

الفعل السياسي والاقتصادي ينبنيان على رؤى فكرية وأرضية فلسفية توجههما باعتبارهما من الأفعال الإنسانية، لذلك دعمت بشكل كبير تطور المعرفة، وإنتاج الرؤى الموجهة للفعل السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

خاتمة

لقد أوشكنا على الانتهاء من هذا المؤلف بعدما طفنا بك أيها القارئ الكريم في مساقات النهضة الألمانية في جانبها الاقتصادي، السياسي، التربوي والاجتماعي، واستخلصنا عبرًا ودروسا لامست مجمل ما فصلنا فيه، وحاولنا رسم حدود الاستفادة من هذا النموذج خصوصًا فيما يتعلق بخصوصيات الغرب والشرق في مجال البناء العقدي والخلفيات الفكرية.

وكيفما كان الحال فليس أيسر على الدارس للتجارب النهضوية للآخر المخالف حضاريًّا من أن يتبنى مسلك التقليد، ويكتفي بجهد الغير في الفهم والتحليل والتركيب، ويستسلم للنتائج التي حصلها غيره، فلا يتحمل مشقة التفكير، ولا يتجشم صعاب التنظير المبني على الحقائق والوقائع الذاتية للأمة. ولا نخالك تعتقد في صواب هذا المسلك، لذلك فما قربناه لك من نتائج وعبر ودروس لا تتجاوز كونها للاستئناس أما النهضة فمرتقى صعب، يستدعي الخوض في إشكالات الذات أولًا، فلا تَقَدُّم بما هو غريب عنك، ولا نهضة بتقليد غيرك وإن كان قريبا منك،

فكيف به إن كان مفارقًا لك، تشترك معه في الفروع وتتناقض معه في بعض الأصول. نعم يجمعنا عالم واحد إلا أن واقعنا مغاير تاريخًا وجغرافية وفكرًا ومعتقدًا، لذلك فإننا نتقلب في عالم غير عالمه مع بعض الاشتراك، وهو يسبح في واقع غير واقعنا مع بعض التشابه، ويشتغل بطرق غير طرقنا مع بعض التماثل إلا أن الحقيقة التي لا يجادل فيها إلا مكابر هي أن التجارب النهضوية تتمايز ولا تتطابق.

وقد يكون لك أيها القارئ الكريم فيما جئنا به من أفكار أكثر من عبرة ومثال يثبت لك بأن النهضة عملية مركبة تنبني بالأساس على فهم مكنون أمتك بدون تعصب، وانفتاح على الغير بدون تقليد. فتجارب الأمم وإن افترقت فهي مجال الاجتهاد البشري المبني على النظر والعمل، ولابأس في تحصيل نظر وعمل غيرنا من أجل بناء ذاتنا، والوسطية في التعامل مع تجارب النهضة لغيرنا نعتبرها مهارة عالية لا يستدخلها ولا يستوعبها إلا من تحمل العنت في فهم دقائق الذات والآخر، وعموميات الذات والآخر. فلا نهضة بالتقليد كما لا نهضة بالانقطاع، بل هي عملية وصل وقطع باتجاه الذات والآخر. ومتى عرفنا متى نقطع، ومتى نصل، وكيف نقطع، وكيف نصل، وماذا نقطع، وماذا نصل، نكون بالفعل قد بدأنا مسار النهضة الصحيح. إذًا بين متى، وكيف، وماذا تقع دوائر الحسم مع التخلف والبدأ في تسلق مراتب النهضة. فليس كل ما عندنا سبب تخلفنا، ولا كل ما عند الآخر سبب تقدمه، بل الفارق هو الإجابة عن: متى، وكيف، وماذا في اللحظة المناسبة وبالأدوات المناسبة.

المراجع

المراجع بالعربية:

- موقع الشيخ القرضاوي، يوسف. انظر: دراز، محمد عبد الله: الدين، ص٢٩ ـ ٣٢.

- http://www.qaradawi.net/library/77/3892.html.18/04/2013

- عبد الرحمٰن. طه: روح الدين. من ضيق العلمانية إلى سعة الائتمانية، الدار البيضاء ٢٠١٢م.

المراجع باللغات الأجنبية:

- Alfred Seiferlein: Ethikunterricht. Religionspädagogische Studien zum ausserordentlichen Schulfach. Vandenhoeck & Ruprecht 2000.

- Braun; H; Gerhardt, Uta; Everhard; Holtmann (hrsg): Die lange Stunde Null. Gelenkte sozialer Wandel in Westdeutschland nach 1945. Baden Baden 2007.

- Dahrendorf., K.G. In; Gerhard; Uta: Soziologie der Stunde Null. Frankfurt 2005.

- Deutsches Institut für Erwachsenenbildung, DIE (Hrsg.): Trends der Weiterbildung: DIE-Trendanalyse 2010. Bonn 2010.
- Dieter; Nohlen und Franz; Welt.: Handbuch der Dritten Welt. Berlin/Bonn 1992.
- Dipesh Chakrabarty, Provincializing Europe. Postcoloniality and the Critique of History, in: Cultural Studies 6 (1992) S. 337-357.
- Fromm, Erich.; Autoritaere und humanitaere Religion. In: Menne Erwin.: Religionsphilosophie. Arbeitsmaterialien fuer den Philosophieunterricht.Sekundarstufe II. Duesseldorf 1983.S.130.
- Gerhard; Uta: Soziologie der Stunde Null. Frankfurt 2005.
- Herrlitz et al.: Deutsche Schulgeschichte von 1800 bis zur Gegenwart. Eine Einführung. Juventa, Weinheim und München 2005.
- Giacomo Marramao, Macht und Säkularisierung. Die Kategorie der Zeit, Frankfurt a. M. 1989, S. 248, hier zit.n. Edith Saurer, Säkularisierung, Entchristianisierung, Entzauberung: Diskussionen in der italienischen Geschichtsschreibung, in: Hartmut Lehmann (Hrsg.), Säkularisierung, Dechristianisierung, Rechristianisierung im neuzeitlichen Europa. Bilanzen und Perspektiven der Forschung, Göttingen 1997, S. 183-193, hier S. 185.
- Holmann, Everhard:Demokratische Transformation im frühen Nachkriegsdeutschland: AbrupterSystemwechsel oder lange anhaltender Prozess?In: Braun; H; Gerhardt, Uta; Everhard; Holtmann(hrsg): Die lange Stunde Null. Gelenkte sozialer Wandel in Westdeutschland nach 1945. Baden Baden 2007.
- Jacques Derrida, Glaube und Wissen. Die beiden Quellen der,Religion' an den Grenzen der bloêen Vernunft, in: ders. / Gianni Vattimo, Die Religion, Frankfurt a. M. 2001, S. 9-107.
- Jeffrey Cox, Religion and Imperial Powerin Nineteenth-Century Britain, in: Richard Helmstadter (Hrsg.), Freedom and Religion in the Nineteenth Century,Stanford 1997.

- Jürgen Habermas, Glauben und Wissen. Rede zur Verleihung des Friedenspreises des Börsenvereins des deutschen Buchhandels, in: Frankfurter Allgemeine Zeitung, 15.10.2001, S. 9.
- José Casanova, Public Religions in the modern World, Chicago / London 1994.
- Kai S. Cortina, Jürgen Baumert, Achim Leschinsky, Karl Ulrich Mayer: Das Bildungswesen in der Bundesrepublik Deutschland. Strukturen und Entwicklungen im [berblick. Rowohlt Taschenbücher, November 2003.
- Karl Gabriel, Vorwort, in: Religionen im öffentlichen Raum: Perspektiven in Europa [=Jahrbuch für Christliche Sozialwissenschaften 44 (2003)], S. 7-11, hier S. 7. Vgl. ders., Säkularisierung und öffentliche Religion.Religionssoziologische Anmerkungen mit Blick auf den europäischen Kontext, in: ebd., S. 13-36 (dort weitere Literatur zur Frage eines europäischen Sonderwegs). Siehe aus historischer Perspektive: Hartmut Lehmann, Säkularisierung. Der europäische Sonderweg in Sachen Religion?, Göttingen 2004.
- Konrad Adenauer Stiftung(Hrsg): Karl, Heinz Kamp: ZukunftforumPolitik. Brochürenreihe N 52. Sante Augustin 2003.
- Laufer, Heinz: Das Föderative System der BRD. München 1981.
- Luckmann, Thomas.: Die Sozialisierungsfunktion der Religion. In: In: Menne Erwin.: Religionsphilosophie. Arbeitsmaterialien fuer den Philosophieunterricht.Sekundarstufe II. Duesseldorf 1983.S.137.
- Matthias Triebel, Religion und Religionsgemeinschaften im künftigen Europäischen Verfassungsvertrag. Die Debatten des Europäischen Konvents, NomoK@non-Webdokument.
- Natalija Kuch: Vorschulerziehung in Finnland-Versuch eines Vergleichs mit der Vorschulerziehung in Deutschland. Studienarbeit, GRIN Verlag für akademische Texte, Dokument Nr. V140567, 2007.

- Niklas Luhmann, Die Religion der Gesellschaft, Frankfurt a. M. 2000, S. 104.
- Reissert, B: Föderalismus. In: Pipers Wörterbuch der Politik. München 1985.
- Rudzio, Wofgang: Das politische System der Bundesrepublik Deutschland. In: Bundeszentrale für politische Bildung: Grundwissen Politik. Schriftreihe Band 302.
- Volker Pfeifer: Didaktik des Ethikunterrichts. Wie lässt sich Moral lehren und lernen?, Kohlhammer, Stuttgart 2008.
- Wagner, N; Kaiser; N und Beimdiek, M.: Ökonomie der Entwicklungsländer. Eine Einführung. Stuttgart 1983.

مراجع من
المواقع الرسمية للوزارات ومراكز البحث والمختبرات والجامعات والباحثين

✍ Arbeitsagentur:PresseInfo030vom29.05.2013
< http://www.arbeitsagentur.de/nn_27030/zentraler-Content/Presse-meldungen/2013/Presse-13-030.html >

✍ BerndKlemm/GünterJ.Trittel,VordemWirtschaftswunder":-DurchbruchzumWachstumoderL?hmungskrise.EineAuseinander-setzungmitWernerAbelshausersInterpretationderWirtschaftsent-wicklung1945-1948, < http://www.ifz-muenchen.de/heftarchiv/1987_4_3_klemm.pdf > (10/06/2013)

✍ BMAS-StatistischesTaschenbuch2010
< http://www.bmas.de/portal/47982/statistisches__taschen-buch__2010.html >

✍ Eurostat-Bruttowertsch?pfungLandwirtschaft, < http://epp.euros-tat.ec.europa.eu/tgm/table.do?tab = table&init = 1&language = -de&pcode = tec00003&plugin = 1 >

✍ Eurostat-Bruttowertsch?pfungIndustrie
< http://epp.eurostat.ec.europa.eu/portal/page/portal/national_ac-counts/data/main_tables >

✍ Eurostat-Bruttowertsch?pfungDienstleistung

< http://epp.eurostat.ec.europa.eu/portal/page/portal/national_accounts/data/main_tables >

✍ KarlGeorgZinn,SozialeMarktwirtschaft,Idee,EntwicklungundPolitikderbundesdeutschenWirtschaftsordnung

< http://www.tu-chemnitz.de/wirtschaft/vwl2/downloads/material/KarlGeorgZinn.pdf > (17.05.2013)

✍ StatistischesBundesamt-Inflationsrate-gemessenamVerbraucherpreisindexfürDeutschland

< https://www.destatis.de/DE/PresseService/Presse/Pressemitteilungen/2012/09/PD12_311_611.html >

✍ StatistischesBundesamt-Erwerbst?tigenachWirtschaftsbereichen

< http://www.destatis.de/jetspeed/portal/cms/Sites/destatis/Internet/DE/Content/Statistiken/Zeitreihen/WirtschaftAktuell/VolkswirtschaftlicheGesamtrechnungen/Content100/vgr010a,templateId = renderPrint.psml >

✍ StatistischesBundesamt:PressemitteilungNr.163vom15.05.2013

< https://www.destatis.de/DE/PresseService/Presse/Pressemitteilungen/2013/05/PD13_163_811.html >

< http://www.g-geschichte.de/pdf/plus/im_interview_professor_werner_abelshauser.pdf > (201314/05)

< http://www.lsg.musin.de/geschichte/geschichte/lkg/hemmende_faktoren_der_industrial.htm > (20/07/2013)

✍ HeinrichBortis

< http://www.unifr.ch/withe/assets/files/Bachelor/Wirtschaftsgeschichte/Wige_Rahmenbedingungen.pdf > (20/07/2013)

✍ JohannesBerger آخر تغيير: ٣١/ ٠٥/ ٢٠١٢،

< http://www.bpb.de/politik/grundfragen/deutsche-verhaeltnisse-eine-sozialkunde/138636/ursachen-des-wirtschaftlichen-erfolgs > (17/05/2013)

✍ U.Pfister آخر تغيير: ١١/ ١١/ ٢٠٠٨،

< http://www.wiwi.uni-muenster.de/wisoge/md/studium/ws0809/s04wirtschaftswunderifolien.pdf > (17/05/2013)

✍ VolksbundDeutscheKriegsgr?berfürsorgee.V.Landesverband-Bayern

< http://www.volksbund.de/fileadmin/redaktion/BereichInfo/Bereich-Publikationen/Friedenserziehung/Handreichungen/0088_Nachk-riegsjahre.pdf > (10/06/2013)

✍ WernerAbelshauser,WirtschaftinWestdeutschland1945-1949.Re-konstruktionundWachstumsbedingungeninderamerikanische-nundbritischenZone,Stuttgart1975

✍ Wikipedia آخر تغيير: ١٧/٠٥/٢٠١٣،

< http://de.wikipedia.org/wiki/Demontage_(Reparation) > (17/05/2013)

✍ Wikipedia آخر تغيير: ١٧/٠٢/٢٠١٣،

< http://de.wikipedia.org/wiki/Ger?uschlose_Kriegsfinanzier-ung > (22/05/2013)

✍ Wikipedia آخر تغيير: ٠٩/٠٥/٢٠١٣،

< http://de.wikipedia.org/wiki/W?hrungsreform_1948_(Westdeutsch-land) > (03/06/2013)

✍ Wikipedia آخر تغيير: ١٦/٠٦/٢٠١٣،

< http://de.wikipedia.org/wiki/Wirtschaft_Deutschlands > (20/07/2013)

✍ Wirtschaftslexikon آخر تغيير: ٢٠١٣،

< http://www.wirtschaftslexikon.co/d/devisenzwangswirtschaft/devi-senzwangswirtschaft.htm > (22/05/2013)

✍ Zeitbild Wissen

< http://www.zeitbild.de/wp-content/uploads/2009/09/60Jahre_Leh-rermagazin.pdf > (17/05/2013)

✍ Mitteilung zum Holzzuwachs 2004 vom Statistischen Bundesamt Deuts-chland < http://www.destatis.de/jetspeed/portal/cms/Sites/destatis/Internet/DE/Presse/pm/2006/07/PD06__268__85,templateId = renderPrint.psml >

- U.S.EnergyInformationAdministration,Stand:2008.Abgerufenam23.September2010 <http://www.eia.doe.gov/emeu/international/contents.html>
- ArbeitsgemeinschaftEnergiebilanzen2006,Abgerufenam23.September2010 <http://www.ag-energiebilanzen.de/>
- Stat.LandesamtBaden-Württemberg <http://www.statistik-bw.de/VolkswPreise/Indikatoren/VW_wirtschaftskraft.asp>
- StatistischesBundesamt-GesamtentwicklungAu?enhandelseit1950Abgerufenam15.April2011

<http://www.destatis.de/jetspeed/portal/cms/Sites/destatis/Internet/DE/Content/Statistiken/Aussenhandel/Gesamtentwicklung/Tabellen/Content100/GesamtentwicklungAussenhandel,property=file.pdf>

- StatistischesBundesamt-Au?enhandelAbgerufenam15.April2011 <http://www.destatis.de/jetspeed/portal/cms/Sites/destatis/Internet/DE/Content/Publikationen/Fachveroeffentlichungen/Aussenhandel/Gesamtentwicklung/ZusammenfassendeUebersichtenJendgueltig2070100097004,property=file.pdf>
- http://www.destatis.de/jetspeed/portal/cms/Sites/destatis/Internet/DE/Content/Statistiken/Aussenhandel/Handelswaren/Tabellen/Content75/EinfuhrAusfuhrGueterabteilungen,templateId=renderPrint.psml
- Statistisches BundesamtHandelswarenhttp://www.destatis.de/jetspeed/portal/cms/Sites/destatis/Internet/DE/Navigation/Statistiken/Aussenhandel/Handelswaren/Handelswaren.psml

للمزيد من المعلومات وللتعمق بشكل أكبر في دراسة موضوع البحث يمكن الاستعانة بالمراجع التالية:

- Alfred Müller-Armack, Wirtschaftsordnung und Wirtschaftspolitik, Studien und Konzepte zur Sozialen Marktwirtschaft und zur europäischen Integration, (Bern u.a. 1976).

✍ Carl-Ludwig Holtfrerich, Geldpolitik bei festen Wechselkursen (1948-1970), In: Deutsche Bundesbank (1998).

✍ Christoph Buchheim, Die Wiedereingliederung Westdeutschlands in die Weltwirtschaft 1945-1958 (Quellen und Darstellungen zur Zeitgeschichte 31), (München 1990).

✍ Christoph Buchheim, Einführung in die Wirtschaftsgeschichte 1945-1958 (Quellen und Darstellungen zur Zeitgeschichte 31), (München 1997)

✍ F. Lütge, Die deutsche Kriegsfinanzierung im Ersten und im Zweiten Weltkrieg, in: F. Voigt (Hrsg.): Beiträge zur Finanzwirtschaft und zur Geldtheorie, Festschrift für Rodolf Stucken, (Göttingen 1953)

✍ Friedrich-Wilhelm Henning, Landwirtschaft und ländliche Gesellschaft in Deutschland, 2 Bde., Bd. 2: 1750 bis 1976 (Paderborn 1978).

✍ Friedrich-Wilhelm Henning, Die Einführung der Gewerbefreiheit und ihre Auswirkungen auf das Handwerk in Deutschland, in: Wilhelm Abel(Hrsg.), Handwerksgeschichte in neuer Sicht (Göttinger Beiträge zur Wirtschafts-und Sozialgeschichte 1) (Göttingen 1978).

✍ Friedrich-Wilhelm Henning, Handbuch der Wirtschafts-und Sozialgeschichte Deutschlands, Band 2: Deutsche Wirtschafts-und Sozialgeschichte (Paderborn 1996).

✍ Gesetz über Leitsätze für die Bewirtschaftung und Preispolitik nach der Geldreform vom 24. Juni 1948.

✍ Hermann Korte, Eine Gesellschaft im Aufbruch. Die Bundesrepublik Deutschland in den sechziger Jahren, 1(Frankfurt a. M. 1987).

✍ Jens Hölscher, Entwicklungsmodell Westdeutschland, Aspekte der Akkumulation in der Geldwirtschaft, (Berlin 1994).

✍ L. Graf Schwerin von Krosigk, Wie wurde der Zweite Weltkrieg finanziert?, in: Bilanz des Zweiten Weltkrieges, Erkenntnisse und Verpflichtungen für die Zukunft, (Oldenburg, Hamburg 1953).

- Ludwig Erhard, Deutsche Wirtschaftspolitik, der Weg der Sozialen Marktwirtschaft, (Düsseldorf u.a. 1962).
- Manfred Görtemaker, Geschichte der Bundesrepublik Deutschland, Von der Gründung bis zur Gegenwart, (München 1999).
- Otto Schlecht (Hrsg.), Soziale Marktwirtschaft: Grundlagen, Entwicklungslinien, Perspektiven. (Freiburg u.a. 2001).
- Roland Ermrich (Hrsg.), 100 Jahre Ludwig Erhard, Das Buch zur Sozialen Marktwirtschaft, Ein Jubiläumsband zum 100. Geburtstag (Düsseldorf 1997).
- Walther G. Hoffmann, Das Wachstum der deutschen Wirtschaft seit der Mitte des 19. Jahrhunderts (Berlin u.a. 1965).
- Walther G. Hoffmann, Untersuchungen zum Wachstum der deutschen Wirtschaft (Tübingen 1971)
- Walther G. Hoffmann/J. H. Müller: Das deutsche Volkseinkommen 1851-1957, (Tübingen 1959).
- Werner Abelshauser, Deutsche Wirtschaftsgeschichte von 1945 bis zur Gegenwart, 2(München 2011).
- Werner Glastetter/Günter Högemann/Ralf Marquardt, Die wirtschaftliche Entwicklung in der Bundesrepublik Deutschland 1950-1989, (Frankfurt a. M. u. a. 1991).
- Willi A. Boelcke, Die deutsche Wirtschaft 1930-1945. Interna des Reichswirtschaftsministeriums, (Düsseldorf 1983).
- Willi A. Boelcke, Die Kosten von Hitlers Krieg, Kriegsfinanzierung und finanzielles Kriegserbe in Deutschland 1933-1948, (Paderborn 1985).
- Hans Mottek, Wirtschaftsgeschichte Deutschlands, Ein Grundriss. Band II, (Berlin 1964).
- Klaus Voy/ Werner Polster/Claus Thomasberger (Hrsg.), Marktwirtschaft und politische Regulierung, (Marburg 1991).

الملحق أ

Hemmende Faktoren der Industrialisierung Deutschlands im 19.Jahrhundert

1 - Geographische Aspekte:

a) Die Ungunst der geographischen Lage nach [bersee. Deutschland hatte im Unterschied zu Groêbritannien nur nach Norden Zugang zum Meer, hier waren auch nur wenige Seehäfen vorhanden. Dies behinderte das Entstehen einer Handelsflotte. Es kam nicht zur Gründung von Kolonien, damit fehlten groêe Absatz-und Rohstoffmärkte in [bersee.

c) Die Bodenschätze Kohle und Erz waren in Deutschland nicht am gleichen Standort vorhanden, ihr Transport wurde durch die schlechte Infrastruktur behindert.

d) Im Unterschied zu Groêbritannien war das Klima in Deutschland im Sommer zu kontinental geprägt und damit für eine profitable Wollproduktion nicht geeignet. Die Landwirtschaft konnte die Menschen ernähren und war somit nicht Anlass wie in England zu einer Warenproduktion um zu überleben.

2 - Das Bevölkerungswachstum:

Das Bevölkerungswachstum in Deutschland war geringer als das britische. Es bestand nicht diese groêe Nachfrage und Notwendigkeit zur Änderung der Produktionsverfahren in Form einer industriellen.

3 - Historische Entwicklung in Deutschland:

a) Die Napoleonischen Kriege in Europa von 1795 bis 1814 betrafen auch Deutschland. Es wurde besetzt und litt unter den Kriegseinwirkungen. Deutschland musste Kriegskontributionen leisten,Hilfstruppen stellen und war durch die Kontinentalsperre von 1807/12 in seiner wirtschaftlichen Entwicklung beschränkt. Insgesamt führte die Napoleonische Besetzung in Deutschland zu erheblichen Kapital-und Menschenverlusten.

b) In Deutschland herrschte das Restaurationsprinzip. Die Obrigkeit versuchte an die alten politischen, wirtschaftlichen und sozialen Verhältnissen aus der Zeit vor 1789 anzuknüpfen und sie wiederherzustellen. Wirtschaftliche Entwicklungen wurden durch die Ängste der adligen Oberschichten in den Regierungen gebremst.

4 - Politische Bedingungen:

Deutschland war in 39 selbständige Staaten aufgeteilt. Jeder dieser Staaten hatte eine eigene Wirtschaftspolitik, ein eigenes Zollwesen, obendrein eine schlecht ausgebaute Infrastruktur. Es konnte sich kein einheitlicher Markt herausbilden. Die Absatzmärkte waren beschränkt und die einzelnen Waren im Fernhandel verteuert.

5 - Gesellschaftliche Strukturen:

a) Die alte Ständegesellschaft prägte die deutsche Gesellschaft noch bis zur Mitte des19. Jahrhunderts.

b) Die Einstellung der deutschen Fürsten gegenüber der Industrialisierung war eher zurückhaltend. Es gab keine staatliche Förderung, sondern Behinderung durch etwa das Verbot zur Bildung vonAktiengesellschaften. Dieses Verbot wurde erst 1867 aufgehoben. Obendrein unterlag der Abbau von Bodenschätzen der Konzession durch den Staat.

c) Es fehlte die Bereitschaft des Adels, Geld in den Handel und in die Industrie zu investieren. Dem Adel war es z.B. in Bayern verboten (bis 1957) sich an Aktiengesellschaften zu beteiligen). Hinzu trat auch eine mangelnde Bereitschaft der wohlhabenden Bürger sich auf diesem Feld zu betätigen. Die Oberschichten investierten in Grund, Immobilien und die Landwirtschaft, weil dies als sicher galt (=Rentenkapitalismus). Diese Risikoscheu behinderte die Entwicklung.Es ist dies auch eine Folge der mehr geisteswissenschaftlich ausgerichteten Bildung in Deutschland, welche die Naturwissenschaften vernachlässigte.

d) Der starke Einfluss der noch vorhandenen Zunftordnungen verhinderte in vielen handwerklichen Produktionsbereichen den Fortschritt. Es herrschte ein innovationsfeindliches Klima. In Bayern war in einigen Städten diese Zunftordnung sogar bis 1859 vorgegeben.

e) Die Katholische Kirche hatte noch zu Beginn des 19. Jahrhunderts erheblichen Einfluss in Deutschland. Staat und Kirche waren noch nicht getrennt. Die Kirche bremste die Entwicklung, weil die neue Schicht (Klasse) der Arbeiter von ihr kaum beeinflusst werden konnte.

f) Die Aufklärung in Deutschland entsprach nicht der Aufklärung in England. In Deutschland gab es eher einen aufgeklärten Absolutismus, dieser hob sich ab von der Aufklärung in England, die maêgeblich vom Empirismus Locke's geprägt war.

6 - Es war kein Kapital in Deutschland vorhanden:

Deutschland war bis weit in das 19.Jahrhundert stark agrarisch geprägt; es fehlte an Kapitalien zu Investitionen in Fabrikanlagen.

7 - Die Konkurrenz Groêbritanniens:

Die übermächtige Konkurrenz Groêbritanniens verhinderte vor allem im Bereich der Textil-und Eisenindustrie eine rasche Entwicklung Deutschlands zur Industrienation.

FOLGE: Die Industrialisierung Deutschlands setzte mit starker zeitlicher Verzögerung erst um 1850ein. Von einer industriellen Revolution kann erst nach der Einigung Deutschlands um 1870gesprochen warden.

berwindung der hemmenden Faktoren

1 - Der geographischen Faktoren:

Die ungünstigen Verkehrsbedingungen wurden in Deutschland durch den Bau der Eisenbahn 1835 beseitigt. 1870 war das Streckennetz zu den wichtigsten Industriestandorten in Deutschland fertiggestellt. Obendrein wurden befestigte Fernstraêen, Chausseen genannt und Kanäle nunmehr ausgebaut.

2 - Der historischen Faktoren:

a) Durch die Säkularisation 1803 verlor die katholische Kirche an Einfluss in Gesellschaft und Staat. Staat und Kirche waren von nun an getrennt.

b) Die Napoleonischen Kriege waren 1815 durch die Völkerschlacht bei Leipzig beendet.

3 - Der politischen Faktoren:

a) Im 19.Jahrhundert wurden Zug um Zug die Zollschranken abgebaut. Im Jahre 1807 beseitigte Bayern die Binnenzölle, um seine neuen Territorien wirtschaftlich und politisch

zu verbinden. Preuêen folgte 1818 nach, musste aber eine Spaltung seines Wirtschaftsraumes hinnehmen, weil seine östlichen Provinzen von den westlichen durch Kurhessen und Hannover getrennt waren.

b) 1828 wurden gegen den Widerstand Metternichs begrenzte Zollvereine eingerichtet. Sie verbanden sich auf Initiative des preuêischen Finanzministers Motz zum Deutschen Zollverein (1834) unter preuêischer Führung. Er wurde zur Vorstufe der politischen Einigung und der Industrialisierung. Österreich war nicht in den Deutschen Zollverein integriert.

c) 1871 änderte sich die politische Situation in Deutschland grundlegend. Das Deutsche Reich wurde unter der Führung Bismarcks gegründet.

4 - Der gesellschaftlichen Faktoren:

a) Mit dem Oktoberedikt 1807 wurde in den linksrheinischen Gebieten die Bauernbefreiung durchgeführt, die Erbuntertänigkeit abgeschafft und die Freiheit der Person, des Besitzes, des Berufes und der Rechtsgleichheit garantiert. Gleichzeitig wurde die Gewerbefreiheit eingeführt. Das heiêt, im Prinzip sollte jeder zur Ausübung eines Gewerbes berechtigt sein. Nachdem preuêischen Steueredikt von 1810 genügte hierfür beispielsweise der Besitz eines Steuerscheines. Damit waren die Zünfte beseitigt, die volle Konkurrenz zwischen einzelnen Produzenten war gegeben. Für ganz Deutschland wurde die Gewerbefreiheit allerdings erst 1872 durchgesetzt.

b) Endgültig wurde das alte Feudalsystem in Deutschland um die Mitte des 19. Jahrhunderts.

abgeschafft und allmählich auch die alte stark patriarchalische Geisteshaltung abgelöst. Vor allem das aufstrebende

Bürgertum wurde zunehmend profitorientiert und engagierte sich vermehrt in Handel und Industrie.

5 - Der landwirtschaftlichen Faktoren:

Zu Beginn des 19.Jahrhunderts setze in Deutschland eine rationelle Landbewirtschaftung ein. Statt der Dreifelderwirtschaft wurde jetzt Fruchtwechsel betrieben, man ging zur Sommerstallhaltung über, die Kartoffel wurde zum Hauptfuttermittel wie zum Hauptnahrungsmittel. Der neu erfundene Kunstdünger wurde eingesetzt und der Flurzwang wurde durch eine Reform des genossenschaftlichen Weiderechts aufgehoben. Das Gemeindeland (Allmende) wurde in die Anbaufläche miteinbezogen, Kredit-und Absatzgenossenschaften (z.B. Raiffeisen) leisteten hier einen entscheidenden Beitrag zur Modernisierung der landwirtschaftlichen Betriebe. Insgesamt wurde die Landwirtschaft wesentlich kapitalintensiver und zunehmend markt-und gewinnorientiert betrieben.

الملحق ب

1 - "Die Diskussion zwischen "Freihändlern" und "Protektionisten" hat das ganze 19. Jahrhundert geprägt und dauerte weit ins 20. Jahrhundert hinein, bis etwa in die 1970er Jahre. Seither dominieren die (neoliberalen) Freihandelsanhänger immer mehr, seit dem Zusammenbruch des Sozialismus (um 1990 herum) fast absolut. Untergrundkritik von Seiten der mehr oder weniger gemässigten Protektionisten gibt es aber trotzdem noch immer, vor allem jetzt, seit dem Einsetzen der Krise von 2008".

2 - "Der internationale Handel bringt also nicht nur statische Gewinne [...], sondern bringt auch [...] Steigerungen der Wachstumsraten und zunehmenden Wohlstand für alle Handelspartner durch technischen Fortschritt".

3 - "Das liberale Freihandelsargument impliziert, dass Kolonien nicht zur Wohlstandssteigerung erforderlich sind. Alles, das es braucht, ist Freihandel. Jedoch gibt es eine weitere wichtige Implikation des liberalen Arguments: Wer sich dem Freihandel entgegensetzt, handelt unmoralisch, weil damit Arbeitsplätze zerstört werden. Dieses Postulat folgt aus dem

Sayschen Gesetz: Jedes Angebot schafft sich seine eigene Nachfrage: Wenn beispielsweise England Textilien nach China exportiert, werden in England, aber auch in China neue Arbeitsplätze geschaffen, weil dann China Tee oder andere Güter nach England exportieren kann. Wenn nun China sich weigern würde Auêenhandel zu betreiben, mit dem Argument, es brauche keine ausländischen Güter, würden in England Arbeitsplätze vernichtet und in China keine neuen Arbeitsplätze geschaffen. Auêenhandel ist somit immer für beide Seiten vorteilhaft".

4 - "[Die liberale Idee des Freihandels liegt auch der Schaffung von groêen Wirtschaftsräumen zugrunde (Europäische Union). Auch die Globalisierung geht in diese Richtung. Wie gerade angedeutet sollen Freihandel und groêe Wirtschaftsräume die technische Dynamik verstärken und einen Wachstums-und Wohlstandsschub bewirken. Die gegenwärtigen (um 2011) krisenhaften Entwicklungen in Europa deuten aber an, dass etwas nicht stimmt; so erreicht zum Beispiel die Arbeitslosigkeit in Spanien Rekordwerte (4,7 Millionen sind gröêtenteils unfreiwillig arbeitslos; das sind 22 Prozent der potentiellErwerbstätigen). [....]]"

5 - "Neben der allgemeinen gibt es auch eine nationalistische Freihandelsvariante, die unter anderem vom englischen Staatsbeamten J.D. Hume um 1840 herum entwickelt wurde. England soll Freihandel betreiben und dabei landwirtschaftliche Produkte einführen sowie Manufakturprodukte (Industrieprodukte) ausführen; damit soll eine Spezialisierung anderer Länder auf landwirtschaftliche Produkte (und andere Primärprodukte, vor allem Rohstoffe) herbeigeführt werden, damit die englische [berlegenheit in Industrieproduktion dauernd gesichert werden kann".

6 - "Wird die nationalistische Freihandelsvariante umgesetzt, dann sind Kolonien und abhängige Gebiete von Vorteil. Mit der Abschaffung der Getreidezölle 1846 hat England einen Schritt zur Schaffung eines groêen Wirtschaftsraums getan. Die Kolonien und die abhängigen Gebiete sollten Primärprodukte, inklusive landwirtschaftliche Produkte nach England liefern; diese sollten im Gegenzug in England verarbeitet werden und England würde dann Industrieprodukte in die Kolonien und abhängigen Gebiete exportieren".

7 - "Aufgrund des Gesetzes der Massenproduktion hatten die von England abhängigen Gebiete keine Chance zu industrialisieren (Friedrich List erkannte das Problem!). Dank seinen Kolonien und abhängigen Gebieten konnte England einen integrierten, quasi-autarken Wirtschaftsraum schaffen. Dieser sicherte England ein bequemes Leben, weil es gesicherte Absatzmärkte für Industrieprodukte und ebenso gesicherte Beschaffungsmärkte für Primärprodukte hatte, vor allem für Rohstoffe und landwirtschaftliche Produkte. Hier kommt die Doppelfunktion von Kolonien als Absatz-und Beschaffungsmärkte klar zum Ausdruck".

8 - "Gegen Ende des 19. Jahrhundert führte die nationalistische Freihandelsvariante zur Konzeption der imperialen Präferenz (Imperial Preference System); die Idee des imperialen Präferenzsystems wurde um 1900 vom englischen Politiker Joseph Chamberlain geschaffen. Innerhalb des Wirtschaftsraumes, gebildet durch England und seinen Kolonien und abhängigen Gebieten, sollte Freihandel herrschen. Gegen auêen sollte ein gemeinsamer Zoll bestehen. Die Zahlungen innerhalb des gemeinsamen Wirtschaftsraumes wurden natürlich in englischem Geld (Pound Sterling) geleistet".

9 - "Protektionisten orientieren sich direkt am nationalen Interesse, was sehr wahrscheinlich auch richtig ist, weil monetäre Produktionswirtschaften nicht selbst stabilisierend sind. Protektionismus durch Zölle oder Quoten kann aus zwei Hauptgründen erforderlich sein. Einmal um die wirtschaftliche Entwicklung eines unterentwickelten Landes zu sichern, zweitens um ein bestimmtes Beschäftigungsvolumen zu erhalten und sich der Vollbeschäftigung anzunähern".

10 - "Hinter der Sicherung der wirtschaftlichen Entwicklung durch den internen Entwicklungsmechanismus steht die Grundidee von Friedrich List (1789-1846):Aufgrund des Gesetzes der Massenproduktion sind so genannte Erziehungszölle erforderlich. Das Gesetz der Massenproduktion besagt, dass die Durchschnittskosten und die Preise von Industrieprodukten sinken, wenn die Produktion ausgeweitet werden kann. Wenn die absetzbare Menge zunimmt, können kapitalintensivere Techniken verwendet werden. Die Fixkosten, zu denen auch Kapitalkosten gehören, steigen und die variablen Kosten sinken, vor allem die Kosten für die direkte Arbeit".

11 - "Das bedeutet, dass die Durchschnittskosten und die Preise im weniger entwickelten Land hoch sind; hier wird noch handwerklich und mit Manufakturen produziert und es sind wenige Fabriken vorhanden (das war die Situation Deutschlands zu Beginn des 19. Jahrhunderts). Im höher entwickelten Land (England in der ersten Hälfte des 19. Jahrhunderts) dagegen, sind die Preise für Industrieprodukte niedrig. Wenn nun beide Länder Freihandel aufnehmen würden, dann würde die deutsche Industrie an die Wand gedrängt und auch die handwerkliche und Manufakturproduktion würden sich zurückbilden. Umgekehrt könnte England Industrie-

produkte nach Deutschland exportieren. Dies würde die Lage der englischen Industrie weiter verbessern, weil Durchschnittskosten und Preise sinken würden. So würden sich zwischen Deutschland und England koloniale Wirtschaftsbeziehungen herausbilden. England würde Industrieprodukte nach Deutschland exportieren und Deutschland würde landwirtschaftliche Produkte nach England exportieren, vor allen aus den ostelbischen Groêgütern. Der deutsche landwirtschaftliche [berschuss würde so zum Ausbau der englischen Industrie verwendet werden. So würden die Reichtumsunterschiede zwischen den beiden Ländern grösser warden".

12 - "Genau das wollte Friedrich List verhindern. Er meinte, dass Deutschland hinter dem Schutz von Zöllen seine Industrie aufbauen solle und so den landwirtschaftlichen [berschuss verwenden sollte, um die deutschen, nicht die englischen Industriearbeiter zu ernähren. Gerade das hat dann Deutschland etwa ab 1850 gemacht, als es hinter Zollschutz eine Schwerindustrie aufbaute, um Schienen, Lokomotiven und Eisenbahnwagen und allgemein Maschinen herzustellen [Eines Druckfehlers wegen wurde vom Verfasser beim letzten Wort eine kleine Kurrektur vorgenommen. Vorher stand herstellen]. So hat Deutschland sein Eisenbahnnetz mit Hilfe seiner eigenen Industrie aufgebaut. Fünfzig Jahre später war Deutschland so wettbewerbsfähig, dass es um 1900 herum anstelle von England den Zuschlag für die Bagdadbahn (Istanbul-Bagdad) erhielt!,,

13 - "Dieses Argument von Friedrich List wurde später das "infant industry argument" genannt: junge entstehende Industrien müssen geschützt werden wie eine zarte Pflanze, bis sie über Ausweitung der internen Märkte einen ausreichenden

Grad internationaler Konkurrenzfähigkeit erreicht haben (bis die Pflanze genügend robust geworden ist, um selbständig weiter existieren zu können). Nur Länder, die in etwa den gleichen Entwicklungstand aufweisen, sollten Freihandel aufnehmen. Das ist ein Argument, das auch heute noch Gültigkeit hat. Es ist ein Argument gegen die Schaffung groêer Wirtschaftsräume, in denen die einzelnen Länder und Regionen erhebliche Entwicklungsunterschiede aufweisen. Die gegenwärtig im EU-Raum bestehenden Probleme deuten an, dass Friedrich List Recht hatte und immer noch Recht hat. (Weltweit gesehen ist heute Friedrich List wahrscheinlich der angesehenste politische Ökonom, vor allem in den ärmeren Ländern)".

14 - "Der zweite Grund für Protektionismus besteht in der Sicherung und eventuell Ausweitung des Beschäftigungsvolumens.[...]"

15 - "[Das Problem hier ist, dass in einer modernen Wirtschaft nicht Güter gegen Güter, sondern immer Güter gegen Geld getauscht werden. So können chronische Leistungsbilanzüberschüsse oder-defizite zustande kommen. Im [berschussland steigt dann die Beschäftigung, im Defizitland sinkt sie. Die Merkantilisten Ü.ÛÛïhaben bewusst versucht, einen Leistungsbilanzüberschuss zustande zu bringen, um so die Beschäftigung auf Kosten von anderen Ländern zu steigern. Diese Politik würde in der groêen Krise der 1930er Jahre auch praktiziert[....]"

16 - "Deshalb sollte jedes Land sein eigenes Geld haben und sich über den internen Entwicklungsmechanismus entwickeln können (Staatausgaben und Schaffen von Kaufkraft durch eine ausgeglichene Einkommensverteilung)".

17 - "Wenn nun Sozialprodukt und Beschäftigung aufgrund einer "incomes and employment policy (Keynes, Beveridge)" zunehmen, können Importdefizite entstehen: die Importe (M) übersteigen die Exporte (X). In diesem Falle müssten die nichtnotwendigen Importe (aus dem [berschuss) durch Importrestriktionen gesenkt werden, bis die Exporte etwa gleich den Importen sind; solche Importrestriktionen wären natürlich eine Art von Protektionismus. Eine einigermaêenausgeglichene Leistungsbilanz ist erforderlich, um eine übermäêige) Auslandverschuldung zu verhindern".

18 - "Aber vielfach geht es beim Protektionismus auch um Brancheninteressen: rückständige Branchen verlangen Protektionismus. Das Problem ist, welche Form soll der Protektionismus annehmen (Zölle, Quoten)? Welches sind die Gegenleistungen der anderen Handelspartner? Solche Strukturprobleme sind nicht einfach zu lösen und ihre Lösung muss aus der jeweiligen Situation heraus erfolgen".

19 - "1879: Das deutsche Zollgesetz leitet eine protektionistische Welle in Europa ein.[...]".

20 - "Bismarck brachte [hier liegt ein Druckfehler vor, dieser wurde vom Verfasser korrigiert, vorher stand,braucht'] 1880 ein überraschendes protektionistisches Argument im Zusammenhang mit dem Ausbau des Eisenbahnnetzes; in einem Brief schreibt er:, In dem wir das Eisenbahnnetz ausgebaut haben, glaubten wir Deutschland mit einem neuen reichtumsfördernden Instrument zu versehen. Das Gegenteil ist jedoch eingetroffen. [ber die Eisenbahn haben uns ausländische Produkte überschwemmt. Dies führte zu einem Zerfall der Preise, zu einem Arbeitsstillstand in unseren Fabriken und verhinderte den Kauf unserer landwirtschaftlichen Produkte ' (Asselain, 83; [bersetzung aus dem Französischen".

21 - “Insgesamt wurde aber die englische Wirtschaft durch die protektionistischen Massnahmen schwer getroffen: Die englischen Manufakturexporte wuchsen zwischen ˜1875-1914 viel weniger schnell als vorher. Der Vorsprung Grossbritanniens in der Industrieproduktion schrumpfte”.

الملحق ت

1 - “Deutschland hat bedeutende Rohstoffvorkommen, insbesondere im Bereich der Kohlevorkommen (Stein-und Braunkohle), im Bereich Kalisalz, Baustoffe und Steine und Erden. Auêerdem befinden sich Erdgasvorkommen in Niedersachsen. Das dichtbesiedelte Industrieland mit dem fünftgröêten Energieverbrauch (nach USA, China, Japan und Indien) weltweit ist dennoch auf Rohstoffimporte angewiesen”.

2 - “Die Bedeutung der heimischen Steinkohle aus dem Ruhrgebiet und dem Saarland sowie der Braunkohle in Sachsen und Sachsen-Anhalt nahm in den vergangenen Jahrzehnten ab. 2005 erfolgte etwa 47 Prozent der Stromerzeugung und 24 Prozent des Gesamtenergieverbrauchs aus Kohle, Steinkohle und daraus produzierter Koks ist heute vor allem für die lokale Stahlindustrie und metallverarbeitende Industrie von Bedeutung. Die eigene Erdölförderung in Deutschland erwirtschaftete in den 1960er Jahren noch 30 Prozent des heimischen Bedarfs, mittlerweile nur noch 3 Prozent”.

3 - “Auch Land-und Forstwirtschaft und deren nachgeordnete Industrien sind wichtige Grundlagenindustrien in Deutsch-

land. Die Agrarpolitik in Deutschland ist Teil der Gemeinsamen Agrarpolitik der Europäischen Union, so dass entscheidende Politikbereiche von der EU gestaltet und nur mehr auf bundesdeutscher Ebene umgesetzt werden. Wald macht etwa ein Drittel der Landesfläche aus. Für den gesamten Wirtschaftsbereich Holz, also die Holzwirtschaft, liegt der Anteil an der Bruttowertschöpfung im Jahr 2003 bei rund 2,5 %".

4 - "Deutschland ist im Jahr 2008 der viertgröête Produzent an Primärenergie (in BTU) in Europa und wird auf Rang 21 unter den Energieproduzenten der Welt gelistet. 2005 betrug der Primärenergieverbrauch in Deutschland 14.238 PJ und war damit der zweithöchste in Europa und sechsthöchste in der Welt.

Im Jahr 2003 war der Energieverbrauch pro Kopf mit 5597,7 kW.h der elfthöchste in Europa und wurde auf Rang 27 in der Welt gelistet".

5 - "Wie in allen groêen Staaten, gibt es auch in Deutschland ein ausgeprägtes wirtschaftliches Gefälle zwischen wirtschaftsstärkeren und schwächeren Regionen. Teilweise sind die Ursprünge dieser Strukturen sehr alt, etwa das Bankenwesen in Frankfurt oder die Hafenstadt Hamburg, während andere Regionen wie Baden-Württemberg und Nordrhein-Westfalen in der Industrialisierung ihre prägenden Strukturen erhielten. Nach dem Zweiten Weltkrieg setzte insbesondere im südlichen Bayern eine neue wirtschaftliche Dynamik ein, die maêgeblich durch hierher geflüchtete Unternehmen wie Siemens aus Berlin oder Audi aus Zwickau hervorgerufen wurde".

6 - "In der heutigen Zeit finden sich die wirtschaftsstärksten Gebiete in den Ballungsräumen des Südens, vor allem in

München, Stuttgart, Frankfurt und Mannheim. Charakteristisch ist hier der im Vergleich zu anderen europäischen Metropolregionen relativ hohe Anteil an Industrie bzw. verarbeitendem Gewerbe. Auch die Region um die Hafenstadt Hamburg im Norden gehört zu den wirtschaftsstarken Gebieten. Dem stehen die Ballungsräume Mittel-und Norddeutschlands wie das Rhein-Ruhr-Gebiet, Hannover, Bremen, Berlin und Dresden gegenüber, die-im Gegensatz zum Süden-einen Strukturwandel durch Deindustrialisierung in der zweiten Hälfte des 20. Jahrhunderts erlebten und ihre wirtschaftliche Struktur daher teilweise neu ausrichten mussten".

7 - "Ländliche Regionen leben vor allem von mittelständischen Betrieben, die in Süddeutschland ebenfalls eine verhältnismäêig hohe Dichte erreichen und diese Regionen dadurch wirtschaftlich beleben. Manche dieser Betriebe sind relativ unbekannte Marktführer in einer sehr spezialisierten weltweiten Branche, weshalb sie als Hidden Champions bezeichnet werden. In Mittel-und Norddeutschland sind diese Strukturen schwächer, weshalb ländliche Regionen dort weniger Zuwanderer anziehen und demografisch schrumpfen und teilweise eine erhöhte Arbeitslosigkeit bei geringeren Einkommen aufweisen. Am dramatischsten traf diese Entwicklung nach 1990 die dünn besiedelten Gebiete im Osten der neuen Bundesländer, insbesondere Vorpommern, die Altmark, die Uckermark und die Prignitz sowie die Lausitz. Einige dieser Gebiete waren seit jeher strukturschwach und hinkten der wirtschaftlichen Entwicklung Deutschlands seit Jahrhunderten hinterher. Günstiger zeigen sich die wirtschaftlichen Strukturen im Süden und Westen der neuen Bundesländer, der Agglomeration Berlin und in Westmecklenburg".

8 - "Das Bruttoinlandsprodukt in den einzelnen Bundesländern Deutschlands ist recht unterschiedlich. Deutschland insgesamt erreichte 2009 ein BIP von 29.406 EUR pro Einwohner (in jeweiligen Preisen). Die fünf ehemals zur DDR gehörigen Flächenländer liegen zwischen 21.264 (Mecklenburg-Vorpommern) und 22.228 EUR/Ew. (Sachsen). Die sieben westdeutschen Flächenländer erreichten ein BIP zwischen 25.511 (Rheinland-Pfalz) und 35.731 EUR/Ew. (Hessen); Berlin-West-und Ostteil zusammen-hatte ein BIP pro Kopf von 26.265, Bremen von 40.529, Hamburg von 48.229 EUR/Ew".

9 - "2012 erreichte der deutsche Export, trotz eines Rückgangs zum Ende des Jahres, ein Allzeithoch. Im Vergleich zum Vorjahr stieg der Exportumsatz um 3,4% auf 1097,4 Mrd Euro. Gleichzeitig ist dies nach dem Jahr 2007 der zweithöchste erwirtschaftete Bilanzüberschuss von 188,1 Mrd Euro.

Im Jahr 2009 lag der Anteil der Ausfuhren in EU-Länder bei 62,3 Prozent des deutschen Gesamtexportes, in Euro-Länder bei 42,7 Prozent. Lediglich knapp 10 Prozent der deutschen Exporte gingen nach Amerika, 14 Prozent gingen nach Asien".

10 - "Mit einem Exportwert von 969 Milliarden Euro und einem Handelsüberschuss in Höhe von 199 Milliarden Euro war Deutschland 2007 wieder das Land mit den weltweit meisten Exporten".

11 - "Deutschland exportiert hauptsächlich (47,2 Prozent der Gesamtausfuhren, 2007) Automobile, Maschinen, Chemieerzeugnisse und schwere elektrische Geräte. Kraftwagen und Kraftwagenteile machen dabei 19,1 Prozent der deutschen Exporte aus, Maschinen 14,7 Prozent und chemische Er-

zeugnisse 13,4 Prozent der deutschen Ausfuhren aus. Erdöl und Erdgas sind (im Vergleich zum Export) Deutschlands wichtigste Importgüter (Importwert von 61 Milliarden Euro, 2007)".

الملحق ث

Die Grundlagen der Wirtschaftsordnung ergeben sich aus dem Grundgesetz der BRD:

• **Art. 9 (3)**: Das Recht zur Wahrung und Förderung der Arbeits-und Wirtschaftsbedingungen Vereinigungen zu bilden, ist für jedermann und für alle Berufe gewährleistet. (...).

• **Art. 12 (1)**: Alle Deutschen haben das Recht, Beruf, Arbeitsplatz und Ausbildungsstätte frei zu wählen. (...).

• **Art. 14 (1)**: Das Eigentum und das Erbrecht werden gewährleistet. (...).

• **Art. 14 (2)**: Eigentum verpflichtet. Sein Gebrauch soll zugleich dem Wohle der Allgemeinheit diene.

• **Art. 15**: Grund und Boden, Naturschätze und Produktionsmittel können zum Zwecke der Vergesellschaftung durch ein Gesetz, das Art und Ausmaê der Entschädigung regelt, in Gemeineigentum oder in andere Formen der Gemeinwirtschaft überführt warden.